

شرح

ايسا غوجى

للكلنبوى

تحقيق وتعليق

عبد الله هجدونمز

مكتبة الحنيفية

سكك إسماعيل آغا

مرة : ١٠/٢ فاتح – إستانبول

هاتف : ٦١ ٨٧ ٥٣٣ (٠٢١٢) فاقس : ٣١ ١١ ٥٣٣ (٠٢١٢)

شرح

ايساغوجى

للكلنبوى

تحقيق وتعليق

عبد الله هجدونمز

مكتبة الحنيفية

سكك إسماعيل آغا

مرة : ١٠ / ٢ فاتح – إستانبول

هاتف : ٦١ ٨٧ ٥٣٣ (٠٢١٢) فاقس : ٣٦ ١١ ٥٣٣ (٠٢١٢)

طبع الاول

مكتبة الحنيفية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على محمد خاتم النبيين و على آله و صحبه أجمعين

أما بعد فالأحكام الشرعية لكون مصدرها الوحى من الله تعالى لا تحتاج فى إثباتها إلى أى علم من العلوم و هذا المعنى خاص بالنبى عليه السلام فلا يوجد فى غيره لأنهم و لو كانوا أصحابه عليه السلام ليسوا معصومين عن الخطإ و لهذا احتاجوا بعد وفاة النبى عليه السلام إلى أدلة غير الوحى (القرآن و السنة) و من أعظمها و أقدمها الإجماع و القياس

أما الإجماع فاستمر كما كان من غير تغير و أما القياس و إن لم يكن فيه تغير فى غايته و هى إثبات حكم الأصل للفرع إلا أنه تغير فيما بعد بحيث أجرى عليه قواعد علم المنطق حتى صار علم المنطق بعد أن كان وسيلة إلى القياس مقصودا و ليته لم يدخل فى كتبنا فليتنا لم نطلع عليه و لكن كان ما كان و استمر الزمان فلم يمكن لنا بعد هذا تخلية الكتب و القلوب منه فعلى هذا ينبغى لنا أن نتعلمه و نعلمه قدر الضرورة لأنها تبيح المحظورات و من الكتب التى تستوفى هذا الاحتياج استيفاء تاما شرح الكلنبوى على إيساغوجى من حفظه استغنى عن غيره فيكفى لكن فيه غموز كثيرة من المعانى و المسائل و لم أجد له شرحا يكشف هذه المعانى و المسائل فوددت أن أعلق عليه قدر الإمكان و من الله التوفيق

عبد الله هجدونمذ

إستانبول – تركيا

بسم الله الرحمن الرحيم

على لسان الشيخ محمد زاهد الكوثرى

ترجمة العلامة إسماعيل الكلنبوى و لمعة من أنباء بعض شيوخه

مما يزيد العالم الدينى قوى فى الحجج و توقدا فى القريحة و استقامة فى النظر ، وضوحا فى البيان و غوصا فى المعانى الاستزادة من العلوم الكونية إلى جنب ما احتواه من العلوم الشرعية فالعالم الذى يجمع بين المعقول و المنقول تكون له المنزلة العليا فى جميع الأدوار بشرط أن يحافظ على التوزان بين معارفه فى المعقول و المنقول بدون أن يسمح لطغيان أحد العلمين على الآخر فيكون مثل هذا العلم قرة عيون العلماء و غرة ناصعة فى جبين الدهر فمن قصر فى أحدهما يكون تفكيره متضابق الأفق و بصيرته قصيرة المدى جامدا أو جاحدا و أما من جمع بينهما بشرطه فهو الموفق لخدمة الدين و تنشئة العلماء الموفقين

و ممن جمع الى علم الدين معارف عصره من الرياضيات و الطبيعيات فى أوائل القرن الهجرى المنصرم العلامة إسماعيل الكلنبوى صاحب المؤلفات الممتعة فى المنطق و آداب المناظرة و علم أصول الدين و الجبير و الحساب و الهندسة و نحوها من العلوم و قد لقيت مؤلفاته الشهرة البالغة و الطيران الحثيث فى الأقطار لكن لا توجد لهذا العالم الفذ ترجمة شافية فى الكتب التى هى بمتناول أيدى علماء هذه الديار فرأيت فى ترجمته فائلة

لجمهرة أهل العلم فدونك ترجمته بلختصار من الكتب المؤلفة فى هذا الشأن : الكلنبوى هذا هو العلامة المحقق الرياضى المنطقى الأصولى الجدلى النظار الفقيه القاضى الشيخ إسماعيل بن مصطفى بن محمود الكلنبوى نسبة إلى (كلنبه) بفتحتين فسكون بالكاف الفارسية نطقها كالجيم فى لهجة مصر بلدة بقضاء (قرق أغاج) فى لواء (صاروخان) من ولاية (إزمير) فى غربى الأناضول ولد بها سنة ١١٤٣ هـ من بيت علم و فضل هناك و أجداده كانوا يتوارثون التدريس و الافتاء فى البلدة المذكورة و توفى والده و ابنه هذا طفل ليس له من يسهر على تعليمه حتى بقى ملة يسرح فىاللهو و اللعب مع لداته ثم صادفه أحد أصدقاء والده وهو يرتع و يلعب مع أقرانه بالجوز فعاتبه قائلا له تعسا لك تمضى أيامك باللهو و اللعب و آبائك و أجدادك هؤلاء المشاهير فى العلم فأثر هذا الكلام فيه جد التأثير فانصرف إلى أن حصل من مبادئ العلوم ما يؤهله للرحيل إلى إصطنبول[1] لتحصيل العلم هناك فارتحل إليها و تلقى العلوم من أفذاذ أساتذتها إلى أن اكتمل بدره و من جملة أساتذته الذين لازمهم العلامة الشيخ عثمان بن مصطفى بن إبراهيم الياسينى المتوفى سنة ١١٨٧ وهو معروف بالسعة فى الفقه وقوة الاستحضار لقواعد العلوم و جودة الإلقاء و منهم العلامة الأوحد و الجهبذ المفرد السيد محمد الأمين بن يوسف بن إسماعيل بن عبد اللطيف الأضالى (الأنطالى) المعروف بابن مفتى أنطاليا المدعو بمفتى زاده الكبير الملقب بخزانة العلوم (آياقلى كتبخانه) وهو عمدة الكلنبوى فى العلوم و به تخرج فيها و

---

[1] صواب استانبول

أستاذه هذا كان آية الله فى قوة الحفظ و دقة الفهم و الاتساع فى العلوم حتى إن العلامة الكبير أحمد جودة باشا صاحب مجلة الأحكام قال فى تاريخه الكبير إنه لم يطأ أرض إصطنبول بعده من يقارب شأوه فى العلوم مع أنه إدراك ورود أمثال المفسر الآلوسى و العلامة محمد التميمى و غيرهما من المشاهير و لم يكن ممن ديدنه المبالغة فيما يقول و لا بأس فى الاستطراد بذكر شئ من أحوال أستاذه هذا بالنظر إلى أن الكلنبوى غرس يد هذا الأستاذ الفذ و الصلة بين براعة الأستاذ و انكشاف مواهب التلميذ أمر غير منكر فشيخ الكلنبوى هذا ولد فى أضاليا سنة ١١١٢ و تلقى العلوم عن والده تلميذ محشى مرآة الأصول عبد الرزاق بن مصطفى الأنطاكى و عن ابى سعيد محمد بن مصطفى الخادمى تلميذ العلامة أحمد القازآبادى و عن المحدث أبى محمد عبد الله بن محمد الأماسى صاحب نجاح القارى فى شرح صحيح البخارى فى ثلاثين مجلدا و عن أحمد حازن بن عبد الرحمن بن عبد الله الأركليلى الأصل مفتى (نوشهر) تلميذ والده المتخرج على العلامة على النثارى القيصرى المشهور و أسانيدهم مبسوطة فى إثبات شيوخ مشايخنا رحمهم الله فبعد أن أتم (مفتى زاده) هذا العلوم على شيوخه هؤلاء اتفق أن رأى وكالة المشيخة الإسلامية على أهبة إجراء امتحان بين مشاهير قدماء العلماء المدرسين لتولية المتفوق منهم وظيفة كبرى ذات مرتب ضخم و كان فى ذلك العهد يتولى وكالة المشيخة "وكالة الدرس" التى من اختصاصها الإشراف الفعلى على شؤون العلم فى المعاهد العلامة الكبير أستاذ الأساتذة الشيخ أحمد بن محمد القازآبادى صاحب المؤلفات المعروفة و

الشهرة العظيمة المرحول إليه من الأقطار المتوفى سنة ١١٦٣ و له عند نفسه أيضا ما يجعله ينظر إلى كبار علماء عصره بمنظار مصغر جد التصغير فبادر شيخ الكلنبوى هذا إلى أن يطلب القازآبادى أن يأمر بتسجيل اسمه ليمتحن مع هؤلاء الكبار المتسابقين فقال له القازآبادى بشئ من عدم الاكتراث هذا امتحان خطير لوظيفة خطيرة ليس لغير المشاهير من العلماء المدرسين فضلا عن طلبة العلم أن يخطب تلك الغادة بطلب التسابق فى الامتحام و لما سمع (مفتى زاده) هذا الكلام منه جاوبه قائلا له ليس قصدى مزاحمتهم فى تلك الوظيفة و إنما مرادى أن أظهر ما فى الزوايا من الخبايا فتعجب القازآبادى من هذا الجواب الجرئ ممن يعله فى عداد الطلبة بعد مع أن كبار أهل العلم من أهل عصره ما كانوا ليجترؤا على مثل ذلك الجواب لعظم منزلته عندهم فى العلم فقال له القازآبادى لك ما تريد فكان (مفتى زاده) أول من قام لما نودى المتسابقون لأجل الامتحان و لا تسأل عن مبلغ تشدد القازآبادى فى امتحانه عن العلوم لكن أسقط فى يده حيث وجده بحرا لا ساحل له فى المنقول و المعقول يكتسح الأسئلة بفائض علومه المتدفقة حتى اضطر القازآبادى إلى الاعتراف بفضله و التنويه بأمره مشيرا إليه بالقعود إلى جنبه و قائلا له على ملأ الأشهاد " أنت خزانة العلوم حقا" فبقى "أياقلى كتبخانة" لقبا له طول حياته و هذا مبدأ إنشار ذكره الرفيع و بعد وفاة القازآبادى خلا لمفتى زاده الجو فأصبح المرجع الوحيد فى حل المشكلات فى عصره بدون مدافع بل كان أصحاب الدعاوى العريضة من علماء عصره يذوبون ضآلة أمام علمه الواسع و مما وقع له فى أوائل اشتهاره أن العلامة

مصطفى بن محمد السفر جلانى كان ورد الآستانة و له ذكاء و غوص فى العلوم الأدبية و العقلية بل يقول عنه المرادى آية الله فى العلوم العقلية و كان يغشى مجالس الوزراء من أهل العلم فيكلمهم بما ينم عن دعاو عريضة فى العلم و استخفاف بعلماء العاصمة حتى وقع له مثل ذلك فى مجلس الوزير العالم محمد راغب باشا مؤلف (سفينة الراغب و دفينة المطالب) فأحب أن يجمع بينه و بين عالم من علماء العاصمة يعرفه مقدار نفسه و يقفه عند حده بلطف حتى دعاه و (مفتى زاده) المذكورة إلى سهرة فى قصر الباشا فجرى هناك من الأبحاث العلمية ما يعرفه حالة العلم بالعاصمة و يسكته عن التقول فيهم و كان هذا المجلس العلمية الذى دام ثلاث ساعات من أفكه المجالس العلمية كما هو مشهور و من النبذ اللطيفة من أحوال (مفتى زاده) هذا أن ملوك الإسلام كان من عادتهم المتوارثة من أقدام القرون إجراء مناقشات علمية بين العلماء المشاهير فى عصر كل منهم فى مجالس خاصة فى أوقات يحضرها مليك العصر و وزراؤه ليستمعوا إلى درس يلقيه كبير من العلماء و ينتدب لمناقشته جماعة منهم من المعروفين بجودة الإيراد و الإصدار فيكون مثل هذا المجلس من أمتع المجالس و أنفعها من ناحية تنمية الشعور الدينى فى القلوب و من جهة معرفة مراتب علماء العصر من كتب ليكون ولى الامر على بينة من أحوال العلماء فى التولية و الترقية توسيدا للأمر إلى أهله و قد ازدانت صحف التاريخ بأنباء أمثال تلك المجالس فى عهد المنصور و المهدى و الرشيد و المأمون و غيرهم من خلفاء بغداد و كذلك ما كان يجرى فى مجالس الملوك بمصر فى عهد الدولة البحرية

و الدولة البرجية من مباحثات العلماء بمحضر الملوك و الوزراء فدونك ما يذكره أبوا المحاسن فى النجوم الزاهرة من درس ألقاه العلامة الشمس الديرى فى جامع المؤيد و درس ألقاه العلامة العلاء السيرامى قبله فى جامع الظاهر و أما ما كان يلقيه الشيوخ بالقلعة المصرية من دروس الحديث بمحضر الملوك و الوزراء و العلماء فقل من لا يشير إليها من الأقدمين فى تواريخهم و كل ذلك لتلك الغاية الشريفة و كانت الدولة العثمانية تجرى على هذه العادة المتوارثة ينتدب أهل الشأن فى كل سنة ثمانة من كبارالعلماء لإلقاء كل منهم درسا دينيا من تفسير البيضاوى فى القصر السلطانى فى يوم خاص من شهر رمضان و يحضر درس كل عالم منهم جماعة من العلماء لا يقل عددهم عن خمسة عشرة عالما يناقشونه فيما يلقيه بكل حرية فتجرى مباحثاتهم العلمية هذه بمرأى من جلالة الملك و مسمع منه و بمحضر من وزراء الدولة و استمرت هذه العادة المستحسنة إلى انقراض الدولة المذكورة و فى عهد السلطان عبد الحميد الأول بلغت مناقشات العلماء فى تلك الدورس حدا لا يستحسن حيث لم يكن السائل يقتنع بالجواب و لا المجيب يتمكن من الإقناع لتقارب منازلهم فى العلم فصدر الأمر الملكى بحضور "مفتى زاده" الكبير فى تلك الدروس كلها ليكون الحكم فى المباحثات بينهم فيقول للمخطئ قد أخطأت و للمصيب قد أصبت ، فعادت مياه المناقشات إلى مجاريها من غير تعطيل للدروس إذعانا من الجميع لقوله الفصل .

و لم يزل مفتى زاده هذا ينشئ العلماء طبقة بعد طبقة إلى أن مات سنة ١٢١٢ عن مائة سنة بعد وفاة تلامذته كلهم ، و لذلك كان كثير من تلاميذ تلاميذه حضرو عليه و أخذوا عنه الإجازة ليعلو اسنادهم

فالكلنبوى تخرج على مثل هذا العالم الكبير فلا غرو إذا هو أبدع فى مؤلفاته و كان نجاح الكلنبوى فى الامتحان للالتحاق بزمرة العلماء المدرسين سنة ١١٧٧ و لم يزل يدرس و يؤلف و يلازم شيخه لحل ما يستشكله إلى أن ولى قضاء "يكيشهر فنار" فى تساليا سنة ١٢٠٤ و مات بها سنة ١٢٠٥ بعد أن تلقى خطاب عتاب من شيخ الإسلام و مكتوب على شاهد قبره هناك ما ترجمته "الفاتحة لروح أفضل المتأخرين وعملة المصنفين إسماعيل الكلنبوى قاضى يكيشهر سابقا " و لا أدرى هل يحافظ اليونان على قبره اليوم أم لا و مما يدل على براعته فى العلوم الرياضية أنه حضر مهندس فرنسى إلى العاصمة و قابل وزير الخاريجة "رئيس الكتاب" متسائلا عما إذا كان فى عاصمة العثمانين من يجيد العلوم الرياضية و يفهم هذا مشيرا إلى جدول قدمه فى (اللغاريتمه) فأحال وزير الخارجية ذلك المهندس إلى الكلنبوى و بعثه إلى بيته و لما رأى المهندس الشيخ و ملابسه و حالة بيته اعتقد أنه لم يلق ما ينشده و مع ذلك ترك الجدول عند الشيخ و طلب منه أن يجاوبه ليوم عينه ، و لما ذهب إليه فى الميعاد المحدد وجد الشيخ ألف رسالة ممتعة فى "اللوغاريتمه" فى مقالتين بغاية من الإجادة و التوسع ، فتحير المهندس غاية التحير لكون إيجاد جداول "اللغاريمته" فى أوربة قريب العهد إذ ذاك و قال لوزير الخارجية لو كان هذا العالم فى بلادنا لكانت قيمته بقدر وزنه ذهبا ،

ثم طلب من الوزير أن يسمح له فى أخذ صورة الأستاذ الكلنبوى فدعوه إلى الوزارة ، فلما رأو ملابسه وجدوها غير صالحة فنزعوها و ألبسوه فروة من طراز ما كان يلبسه وزراء ذلك العهد فرسم المهندس صورة الكلنبوى من غير أن يمكنوه من الامتناع ثم نزع الفروة و نظر إلى الصورة "الحمد لله رأيت نفسى لابس فروة" و كان ذلك سنة ١٢٠١

و فى عهد السلطان سليم الثالث استعرض الجيش فى "كاغد خانة" فى الآستانة تحت رعاية جلالة الملك و أجريت هناك تمرينات حربية ثم اطلقت مدافع إلى هدف معين ، لكن القنابل المرمية طاشت عن المرمى و لم تصب الهدف فغضب جلالة الملك من الخطإ فى حساب قوة المدفع و بعد المرمى مع الغلط فى توجيه المدفع ، و لم تكن كيفية إطلاق المدافع إذ ذالك وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم من التمام و الكمال ، فذكر عند جلالته أحد الأمناء مبلغ براعة الكلنبوى فى الحسابات الدقيقية و الأمور الميكانيكية فأحضر و أمر الملك أن يعدل وضع المدافع فقام الكلنبوى بحساب قوة المدفع و ثقل القنبلة و بعد الهدف و أتم تعديل وضع المدفع على وفق ذلك ثم أمر بإطلاقه إلى الهدف فأصابت الطلقات كلها على التعاقب تحت تصفيق ألوف من المشاهدين فلقى عمله هذا الاستحسان العظيم عند جلالة الملك فصدر الأمر الملكى الكريم بتخصيص اثنى عشر رطلا من الأرز تصرف كل يوم إلى الأستاذ و ذريته مدى الدهر ، و لم يزل أحفاده يتقاضون هذا المقدار من الأرز إلى أن غادرنا البلاد

و منظر لطيف جدا أن يقوم شيخ من مشايخ الدين بما عجز عنه كبار رجال الفن فى ذلك العهد ، و كانت الغاية هناك لا تخلو عن ليوث إلى أن تبدلت الأرض فمدير الرصد هناك كان من المشايخ إلى اليوم ، و ضياء بك الرياضى البحرى المشهور كان تلميذ العلامة الشيخ حسين القارلوى رئيس الفلكيين و كان يلازمه إلى أن غادرنا البلاد و حياة هذا الشيخ الورع القارلوى ملأى بالغرائب أطال الله بقاءه إن كان حيا و رحمه الله إن كان انتقل إلى الآخرة

و للكلنبوى من المؤلفات سوى رسالتيه فى "اللوغاريتمه" حاشيته الكبيرة على شرح العضدية للدوانى فى أصول الدين و كان كتابه هذا فى عداد كتب الدراسة يعتنى بدرسه غاية الاعتناء و فيه من التحقيقات ما لا تغنى عنه كتب المتقدمين ، و له أيضا حاشية على كتاب أبى الفتح فى تهذيب المنطق و حاشية عظيمة على كتاب أبى الفتح أيضا فى الآداب و لهما المنزلة العليا عند العلماء باعتبار أنهما تعلمان طرق التصرف فى العلوم و تدربان على وجوه الانتباه و التيقظ للأجوبة المرضية عند النقاد عن الأسئلة الدقيقة فى الفنون و هذان الكتابان يمثلان خير تمثيل باستطرادتهما فى العلوم ما كان عليه علماء تلك البلاد من الغوص فى عبارات أهل العلم و استقاء المعانى الدقيقة من مطاوى تلك العبارات على طبق العلوم التى يدرب عليها الطلاب فالطالب الذى أتم درس الفنون ثم تمرن على ما فى الكاتبين من طرق الفهم و وجوه الأخذ و الرد فى العلوم يكون على ثقة

من النجاح الباهر فى امتحان العالمية الكبرى و هما مثالات متجسدان يفيدان طريق المناقشات فى العلم فى تلك البلاد .

كما ان الشيخ "دسوقى عربى" من كبار العلماء كان هنا مثالا حيا للمناقشات الأزهرية و من مؤلفات الكلنيوى أيضا تعليقه على الفوائد الضيائية للجامى و شرح الأثيرية فى المنطق و البرهان وهو كتاب مهذب بديع فى المنطق الصورى ، و مفتاح باب الموجهات المعروف برسالة الإمكان و كان هذا فى عداد كتب الدراية كالبرهان هناك و اين سوانح التوجهات المستملة من مفتاح باب الموجهات من الأصل ؟ و آداب المناظرة و رسائل الامتحان و تعيين القبلة و أضلاع المثلثات و حاشية كبرى على شرح الهداية الأثيرية فى الحكمة و تلك الكتب كلها مطبوعة

وله ايضا "العمل بالربع المجيب" "و كسورات الحساب" فى الكسورات و سائر الأعمال المهمة فى الحساب و مسائل الجبر و الحاشية على حاشية عبد الحكيم السيلكوتى على شرح السعد للعقائد النسفية " و الاخيران بدار الكتب العامة بميدان باليزيد فى الإستانة "وحدة الوجود" وهى محفوظة بخزانة الفاتح كما أن "حاشيته على أبى الفتح فى الآداب" موجوة بها بخطه رحمه الله و أبو الفتح هذا من أصحاب عصام الدين الأسفراينى معروف عندهم بلقب "مير أبى الفتح" و قد توفى سنة ٩٧٦ و كان حسينى النسب فلقب بلقب الأمير لأن عادة العجم تلقيب الشرفاء بلقب الأمير ثم يخففونه و يقولون بدله "مير" و كنت رأيت الشيخ الكبير القارلوى السابق ذكره و عند ضياء بك الرياضى أيضا بعض رسائل مخطوطة

للكلنبوى و لا استحضر أسماءها الآن أغدق الله على جدثه سحائب الرضوان و أعلى منزلته فى غرفات الجنان

و قد تخرج به علماء أجلاء منهم قرة خليل الأقحصارى و محمد أمين بن عثمان الزعفرانبولى و عبد الوهاب بن عثمان الياسينى شيخ الإسلام فيما بعد وهو ابن أستاذه و نسبة أسرته إلى السورة حيث كان أحد أجداده وقفا لقراءة سورة "يس" فى بعض الجوامع فجرى هذا اللقب عليه و على أحفاده

و من تلاميذ الكلنبوى أيضا شيخ المشايخ على الفكرى ابن محمد الصالح الأخسخوى المتوفى فى "فلبة " سنى ١٢٣٦ منفيا بها وهو ممن تلقى منه و من شيخه مفتى زاده الكبير و أجيز منهما كما أجيز من محمد المنيب العينتابى و من مصطفى الريزوى المعروف بدباغ زاده قاضى مصر بعد أن تلقى منهما العلم أيضا و الأخيران أخذا العلم عن العلامة إسماعيل بن محمد القونوى محشى أنوار التنزيل

وكل هؤلاء من مشاهير العلماء فى تلك البلاد و أسانيدهم فى العلوم مذكورة فى إثبات المشايخ ذوى الإسناد و بالأخسخوى تخرج إبراهيم بن محمد الإسبيرى شيخ العلامة سليمان بن الحسن الكريدى و بالكريدى تخرج الحافظ محمد غالب شيخ علامة الديار الشيخ أحمد شاكر بن خليل الإصطنبولى و قد أدركت الأخير و حظيت بدعواته المباركة و به تخرج شيخى و عمدتى العلامة إبراهيم حقى بن إسماعيل بن عمر الأكينى و أستاذى و قدوتى النحرير الشهير الشيخ على زين العابدين بن الحسن بن موسى الألصونى رحمه الله تعالى و أعلى منازلهم فى الجنة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد[1] لله الذى[2] خصص نوع الإنسان من جنس الحيوان *
باكتساب[3] المجهول من المعلوم تصورا و تصديقا[4] * والصلوة على محمد

---

[1] جملة اسمية ظاهرا و فعلية تاويلا على ما علم فى مقامه الأحسن فى لام التعريف كونه للجنس الذى يراد به جميع الأفراد سواء بطريق الاستغراق أو بملاحظته فى ضمن الماهية من حيث هى هى و فى مثل هذا المقام خمس عناصر الأول حامد هو المتكلم و الثانى محمود هو الله تعالى و الثالث محمود عليه أو له هو تخصيص الإنسان و الرابع محمود به هو لفظ الحمد و الخامس حمد هو فعل الحمد

[2] أتى به إشارة إلى المحمود عليه و المعنى على هذا جميع الحمد و الثناء مستحق لله لأجل تخصيصه نوع الإنسان إلخ. خاصة الشئ توجد فيه و لا توجد فى غيره يعنى قصر هذا الوصف لشئ معين فقط مثل قولنا خص سقوط الأجسام من الهواء على الأرض بدنيانا لأنه قصر وصف سقوط الأجسام للدنيا. اعلم أن هذه المادة (أى الخاصة) تستعمل بالباء بحيث تدخل على المقصور عليه مثل قولنا خص سقوط الأجسام من الهواء على الأرض بدنيانا لأن الدنيا هناك مقصور عليها سقوط الأجسام و لكن أكثر الاستعمال فى لسان العرب كونها أن تستعمل بالباء بحيث تدخل على المقصور لا المقصور عليه مثل عبارة الشارح: الحمد لله الذى خصص نوع الإنسان من جنس الحيوان باكتساب المجهول إلخ. لأن اكتساب المجهول إلخ. ليس بمقصور عليه بل هو مقصور. و أما المقصور عليه فهو نوع الإنسان. و فى هذا الاستعمال يكون معنى الخاصة الانفراد و التميز يعنى يترك من معناه الأول (توجد فيه و لا توجد فى غيره) جزء السلبى و المعنى على هذا الحمد لله الذى أفرد أو ميز نوع الإنسان إلخ. الله تعالى أعلم.

[3] فيه إشارة إلى موضوع علم المنطق.

[4] حالان من اكتساب المجهول. اعلم أنه لا يخفى ما فى ذكر نوع و جنس و المجهول و المعلوم و تصور و تصديق من براعة الاستهلال. قال السيد فى التعريفات هى كون ابتداء الكلام مناسبا للمقصود وهى تقع فى ديباجات الكتب كثيرا. انتهى. و قال

المبعوث بقاطع[1] الحجة و ساطع[2] البرهان * و على[3] آله وأصحابه أجمعين[4] * و بعد فلما التمس[5] بعض أصحابى فى[6] أثناء المذاكرة للرسالة الأثيرية[7] الميزانية[8] أن أكتب لهم شرحا يحل[9] عقد[10] ألفاظه و مبانيه[11] ويوضح[12] الغوامض[13] من معانيه

الدسوقى و وجه التسمية أن الاستهلال معناه الابتداء يقال فعل كذا فى مستهل الشهر. أى إن الكلام المبدوء بالبراعة المذكورة فاق ابتدائه ابتداء ما لم يبتدأ بها. انتهى كلامه.

[1] يقال قطعه بالحجة أى غلب عليه بالحجة الإضافة بيانية. أى قاطع هو الحجة فعلى هذا فيه مجاز عقلى لأن القاطع فى الحقيقة هو الرسول عليه السلام لا الحجة بل هو سبب لقطعه عليه السلام.

[2] سطع بمعنى ارتفع و انتشر. الإضافة أيضا بيانية.

[3] المراد من الاصحاب غير الآل لأن العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما عدا الخاص.

[4] تأكيد معنوى للآل و الأصحاب أو حال مؤكدة.

[5] طلب الأعلى من الأدنى أمر. و طلب الأدنى من الأعلى لو كان من الله تعالى دعاء. و لو كان من غير الله تعالى سؤال. و طلب المساوى من المساوى التماس. فعلى هذا فيه تواضع.

[6] أى أثناء المشاورة الالتماس يقتضى المذاكرة لا التعليم.

[7] نسبة إلى أثيرالدين المقصود الجزأ الأول فنسب إليه

[8] نسبة إلى علم الميزان أى المنطق المقصود الجزأ الثانى فنسب إليه.

[9] من باب حل يحل حلا لا من باب حل يحل حلولا و لا من باب حل يحل حلالا.

[10] جمع عقلة فيه استعارة مصرحة بحيث شبه صعوبة الألفاظ للعقد و إضافة العقد للألفاظ قرينة المصرحة و يحل ترشيح.

[11] أى صيغه.

[12] إما من الإيضاح و إما من التوضيح.

[13] أى غوامض معانيه. جمع غموض وهو لا يكون إلا فى المعانى ففيه تجريد بعض معنى الغوامض حتى يصح الإضافة أى الخفاء من معانيه جملة يحل و يوضح صفتان

ولم ينفعنى التعلل[١] بقصور[٢] باعى وقلة[٣] متاعى فشرعت[٤] إجابة لأقوالهم بصحف[٥] هادية فى الآخرة والأولى[٦] ﴿يوم يتذكر الإنسان ما سعى﴾ سائية[٧] إلى النجاة عن الداهية[٨] والطامة[٩] الكبرى أللهم اجعلنا من الواصلين إلى الحق بالحق واغفرلنا ولوالدينا ولجميع الطالبين قال الشيخ الإمام العلامة قدوة[١٠] الحكماء وأسوة[١١] العلماء أثيرالدين الأبهرى[١٢] غشيه الغفران والرضوان

للشرح.

[١] التعلل بيان الحجة و التمسك بها

[٢] أى بقصور إفادة مرامى فشبه إفادة المرام بالبيع استعارة مصرحة

[٣] قال أبو البقاء كل ما حصل التمتع و الانتفاع به على وجه ما فهو متاع. انتهى وشبه علمه الحاصل فيه متاعا استعارة مصرحة أصلية جملة و لم ينفعنى إلخ حال من فاعل أكتب.

[٤] جواب لما.

[٥] إسناد الهداية إلى الصحف مجاز عقلى. لأن الصحف سبب للهداية و الهادى فى الحقيقة هو الله تعالى.

[٦] أى بدليل قول الله تعالى يوم يتذكر الخ.

[٧] أى قاصلة صفة ثانية للصحف و فى إسناده أيضا مجاز عقلى لمن فهم ما ذكرنا أوّلاً

[٨] جمع دواه أى البلايا

[٩] الطامة بمعنى البلاء و المراد به هنا يوم القيامة.

[١٠] قدوة بمعنى الإمام و الحكماء جمع حكيم. قال أبو البقاء الحكيم العالم صاحب الحكمة و المتقن للأمور. و معنى الحكيم فى الله تعالى بخلاف معناه إذا وصف به غيره و من هذا الوجه قال تعالى أ ليس الله بأحكم الحاكمين انتهى.

[١١] أسوة بضم الهمزة جمع أسى و بكسر الهمزة جمع إسى بمعنى القدوة.

[١٢] المشهور غلطا، بسكون الباء و بفتح الهاء. و غير المشهور صوابا بفتح الباء و بسكون الهاء

الكبرى فى[١] مفتتح الرسالة (**بسم الله الرحمن الرحيم**) تيمنا باسمه العظيم وتبركا بذكره الغنيم وامتثالا لما قاله حبيبه الحليم وهو كل أمر ذى بال لم يبدأ فيه باسم الله فهوأبتر والباء متعلق بمحذوف مؤخر يقدر فى كل مقام فعل يناسبه فيقدر فى مقام التصنيف باسم الله أصنف و فى مقام القراءة باسم الله أقرأ و هكذا[٢] و انما يقدر مؤخرا لانه[٣] أهم و أدل[٤] على الإختصاص و أدخل[٥] فى التعظيم و أوفق للوجود[٦] لأن وجود الله تعالى مقدم على كل شئ و اسمه مقدم على التصنيف كيف[٧] لا و فيه[٨] إشعار بانه لايتم الفعل ولا يعتد به شرعا ما لم يصدر باسمه تعالى لما سبق[٩] من الحديث وعلى[١٠] هذا يكون الباء للاستعانة و لك أن تجعله للملابسة[١١] فيكون[١٢] الظرف حالا من ضمير الفعل المحذوف

---

[١] ظرف مجازى متعلق بقال. أى فى اول الرسالة.

[٢] أى هكذا يقدر فى غير هذين الفعلين

[٣] أى لأن تأخير المتعلق أهم و ذلك لأن فى تأخير المتعلق الاهتمام باسم الله تعالى أكثر

[٤] عطف على أهم يعنى تأخير المتعلق أكثر دلالة على اختصاص اسم الله تعالى للذكر

[٥] أى فى تعظيم اسم الله تعالى

[٦] أى لوجود الله تعالى

[٧] الاستفهام انكارى أى كيف لا يقدم اسم الله تعالى

[٨] أى فى التبرك باسم الله تعالى أو فى الحديث المذكور

[٩] علة لا يتم الفعل و لا يعتد به شرعا

[١٠] أى على ما ذكر من أن تمام الفعل و الاعتداد به لا يكون إلا بتصدير اسم الله تعالى يكون الباء للاستعانه لتحصيل هذا الغرض

[١١] أى المصاحبة يعنى يحصل هذا الغرض أيضا بتقدير جعل الباء للملابسة

[١٢] أى باسم الله

والتقدير متبركا[1] باسم الله أشرع[2] فى تأليف هذا الكتاب هذا ثم بعد ما تيمن بالتسمية أتى بالتحميد[3] فقال (نحمد الله) أداء لشكر[4] بعض ما أنعم عليه الرب الحميد و اقتداء لأسلوب الكتاب المجيد وعملا[5] بما وقع عليه الإجماع من السلف و امتثالا لما جاء من[6] حضرة الرسالة معدن المجد والشرف وهو كل أمر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع[7] و ما يتوهم من[8] التنافى بين الحديثين فمدفوع إما بحمل البدء فى أحدهما أو كليهما على الإضافى[9] أو العرفى[10]

---

[1] إنما زاد هذا القيد لكون الباء للاستعانة أو الملابسة لأن هذين المعنيين يحصل التبرك.

[2] قال أستاذى الشيخ محمد صالح الغرسى و الأولى باسم الله أألف كى يفيد ملابسة الكتاب كله باسم الله لا الابتداء به فقط لكن تقدير الشارح أوفق بالحديث المذكور.

[3] أى الحمد

[4] قال أستاذى الشيخ محمد صالح الغرسى و كونه بعضا لأن الحمد فى مقابلة التوفيق وهو بعض النعم.

[5] إنما قدم دليل الاجماع على دليل الحديث لأن حديث التحميد ضعيف

[6] أى من مكان حضور الرسالة أى من النبى عليه السلام.

[7] أى مقطوع البركة.

[8] وجه التنافى أن حديث البسملة و الحمدلة كليهما يقتضيان الابتداء بأنفسهما و الابتداء بكل واحد منهما فى آن واحد محال

[9] الابتداء الإضافى هو الابتداء النسبى و على هذا كل شئ بالنسبة إلى ما بعده ابتداء إضافى فإذا جعل البدأ فى الحديثين على هذا لا منافاة لأن كل واحد من البسملة و الحمدلة مبتدأ بالنسبة إلى ما بعدهما

[10] الابتداء العرفى هو كل لفظ قبل دخول المقصود الأصلى و على هذا كل لفظ قبل إيساغوجى ابتداء عرفى و منه البسملة و الحمدلة و الاحتمال العقلى ثلاثة بجعل كل

و إما بحمله على[1] معنى التقديم يقال بدأ الشئ[2] إذا قدمه صرح به بعض المحققين ناقلا عن العرب والحمد هو الثناء باللسان[3] على الجميل الإختيارى[4] نعمة[5] أو غيرها و الشكر[6] فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه و يقال له حمدا عرفا فبينهما[7] عموم[8] وخصوص من وجه

واحد من البسملة و الحمدلة إضافيا أو عرفيا أو بجعل أحدهما عرفيا و الآخر إضافيا فلهذا قال الشارح إما بحمل البدأ فى أحدهما أو كليهما على الإضافى أو العرفى

[1] يعنى إذا حمل البدأ على معنى التقديم لا منافاة أيضا لأن الشيئ إذا كان أول شئ آخر يقال للشئ الأول مقدم عليه و البسملة و الحمدلة بالنسبة إلى ما بعدهما تكونان مقدمتين فلا إشكال.

[2] مفهول بدأ

[3] إنما قيد الثناء باللسان إشارة إلى أنه يعم اللسان و غيره لأن حمد الله تعالى على نفسه ليس باللسان و مع هذا هو الثناء.

[4] يعنى يكون المحمود عليه منسوبا لفاعل المختار بحيث يكون أثرا له و على هذا الثناء على اللؤلؤ لصفائه ليس بحمد لأن الصفائية ليست أثرا للؤلؤ فلا يكون اختياريا و بناء عليه إنما هو مدح.

[5] أى بنعمة واصلة إلى الحامد أو غير نعمة واصلة إلى الحامد و لكن واصلة إلى غيره. فعلم منه أن هذا حمد لغوى ليس بشكر لغوى. لأن الشكر اللغوى لا يكون إلا بمقابلة نعمة واصلة إلى الشاكر، بل بينهما عموم و خصوص من وجه كما سيجئ. و أما اللشكر اللغوى و الحمد العرفى فلا فرق بينهما. و الشكر العرفى أعم من كل لأنه صرف العبد جميع ما أنعم عليه على ما خلق له

[6] أى اللغوى

[7] أى الحمد اللغوى و الشكر اللغوى.

[8] يعنى كل واحد منهما أعم من الآخر بالاعتبار و أخص بالاعتبار الآخر و بالاعتبار الثالث يجتمعان. لأن الشكر باعتبار المورد عام لأنه شامل على اللسان و غيره و الحمد

و فى التعريف[١] تصريح بكون المحمود عليه اختياريا[٢] و ما شاع[٣] من الحمد على الصفات الغير الاختيارية فباعتبار كونها مبدأ للأفعال الاختيارية ففى الحمد له[٤] إيماء[٥] إلى أنه تعالى فاعل مختار فيتضمن[٦] الرد على من يقول بالإيجاب كالفلاسفة[٧] و ما قيل[٨] من أن المحمود عليه لا يجب أن يكون اختياريا

باعتبار المتعلق عام لأنه شامل على النعمة و غيرها فإذا جعل المورد اللسان و المتعلق النعمة يجتمعان.

[١] أى فى تعريف الحمد

[٢] أى أثر للفاعل المختار.

[٣] ما بمعنى الذى مبتدأ خبره فباعتبار كونها إلخ. و أراد هنا أن يبين أن كون المحمود عليه اختباريا، نوعان الأول اختيارى حقيقى نحو حمدت زيدا على جوده لأن الجود فى زيد لا يكون إلا بارادته فيكون اختياريا حقيقيا. و الثانى اختيارى تأويلا نحو نحمد الله على توفيقه لأن توفيق الله تعالى ليس باختياره و إرادته بل هو صفة أزلى و أبدى مثل ذاته تعالى و جميع صفاته تعالى كذالك. و على هذا ينبغى أن لا يحمد عليه و لكن هذه الصفات سبب و مبدأ لأفعال العباد الاختيارية لأن التوفيق مثلا سبب لحدوث الموفقية للعباد و التخليق مثلا سبب لحدوث المخلوقية للأشياء و هكذا و الموفقية للعباد و المخلوقية للأشياء اختياريتان أى أثران للفاعل المختار. فصفات الله تعالى من حيث إنها ملحوظة بنفسها ليس باختيارية لأن الاختيارية يستلزم المخلوقية وهو محال لذاته و صفاته تعالى. و من حيث إنها ملحوظة سببا للأفعال الاختيارية تعد اختيارية تأويلا فبهذه الحيثية تحمد عليها.

[٤] أى لله تعالى

[٥] لأن الحمد لا يكون إلا للفاعل المختار كما ذكرناه آنفا.

[٦] الفاء تفريعية يعنى إذا كان فى هذا الحمد إيماء لكون الله تعالى فاعلا مختارا فيتضمن إلخ.

[٧] و كذا المعتزلة لأنهم يقولون بوجوب الأصلاح لله تعالى

[٨] أى فى إزالة الأشكال المذكور

و إن[١] وجب كون المحمود مختارا فليس[٢] على ما ينبغى و لعل[٣] مراده أن يقول لا يجب[٤] أن يكون اختياريا بنفسه هذا وعدل المصنف رحم الله عن الجملة الاسمية إلى الفعلية تنبيها على عجزه عن استدامة الحمد المفهومة[٥] من الاسمية و اختار الفعل المضارع ليدل على الاستمرار[٦] و التجدد و اختار هذه الصيغة[٧] على الحكاية[٨] عن نفسه مع أنها تدل على حمده بخصوصه تنبيها على أنه وحده عاجز و قاصر عن حمده تعالى كما هو[٩] حقه كما قال النبى عليه السلام * سبحانك اللهم لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك* فأدرج حمده فى تضاعيف محامد سائر المؤمنين لعله يصير مقبولا ببركتها وعلى[١٠] هذا المنهاج إياك نعبد و إياك نستعين و لهذه الحكمة العظيمة و الفائلة الجليلة شرعت[١١] الجماعة فى الصلوة و الله اسم لذات واجب

---

[١] الواو حالية و إن وصلية

[٢] أى فليس المراد به على ما ينبغى من ظاهر العبارة

[٣] أى مراد صاحب هذا القيل.

[٤] بل يجب أن يكون اختياريا سواء كان بنفسه أو بالتأويل كما بينا فيما مر فهذا الجواب و الجواب المذكور أولا مساويان

[٥] لأن الاسم وضع للثبوت فيدل على الاستدامة و الفعل وضع للتحدد.

[٦] التجدد أخذ من الفعلية و الاستمرار أخذ من المضارعية

[٧] أى نفس المتكلم مع الغير

[٨] أى نفس المتكلم وحده.

[٩] أى كالحمد الذى هو جدير لله تعالى.

[١٠] أى الأسلوب لأن الله تعالى علم لنا الدعاء بصيغة الجمع.

[١١] أى طلب الشارع تعالى الجماعة فى الصلاة.

الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال و نعوت الجلال و الجمال المتقدس عن جميع صفات النقص و سمات[1] العجز و اختلف فى أنه مشتق[2] و وصف فى أصله ثم غلب عليه الاسمية أو[3] هو اسم علمى لا اشتقاق له أصلا و الذاهبون إلى الأول على أقوال مختلفة متعددة فى مأخذه و الذاهبون إلى الثانى أيضا على اختلاف فى أنه اسم عربى أم هو اسم أعجمى و الحاصل أن هذه اللفظة الجليلة تحير فيها العقلاء كما تحيروا فى مسماها و إنما[4] أتى باسم الذات و لم يأت باسم من أسماء الصفات حيث لم يقل نحمد الخالق أو الرازق أو غيرهما للاستلذاذ[5] و التبرك به و لئلا يتوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف و للتنبيه على الاستحقاق الذاتى للحمد فسر بعضهم الاستحقاق الذاتى بالاستحقاق بجميع الصفات و الاستحقاق الوصفى بالاستحقاق ببعضها و بعضهم فسر الأول باستحقاقه تعالى بصفاته الذاتية والثانى باستحقاقه بصفاته الفعلية و إنما فسروهما بهذين التفسيرين لما سبق من وجوب كون المحمود عليه اختياريا إما بنفسه أو بآثاره المترتبة عليه و

---

[1] أى علامات العجز

[2] أى وصف مشتق

[3] عطف على مشتق

[4] اعلم أن أسماء الله تعالى نوعان الأول اسم لذاته تعالى لكن يجمع معنى الصفات وهو لفظ الله و الثانى اسم فيه معنى الصفات وهو غير لفظ الله.

[5] قال أستاذى الشيخ محمد صالح الغرسى الأولى لزيادة الاستلذاذ.

الذات[1] من حيث هو ليس كذلك أفاده بعض المحققين و بعد التنبيه على استحقاقه الذاتى بلفظة الجلالة أراد أن ينبه على استحقاقه الوصفى ببعض عظائم صفاته الفعلية فقال **(على توفيقه)** التوفيق جعل الله تعالى فعل عبده موافقا لما يحبه و يرضاه و قيل التوفيق عند الأشعرى و أكثر الصحابة خلق القدرة على الطاعة و قال إمام الحرمين هو خلق الطاعة قال المحقق الدوانى قلت الظاهر ما قاله الإمام[2] فإن القدرة[3] على الطاعة متحققة فى كل مكلف اللهم[4] إلا أن يكون المراد[5] القدرة المؤثرة القريبة التى هى مع الفعل كما هو

يعنى الذات من حيث ملاحظته ذاتا لا يكون اختياريا. فعلى هذا ينبغى أن لا يقال نحمد الله بغير ذكر المحمود عليه و مع هذا جائز. تفصيل ذالك أن اسم الذات إذا ذكر بغير ذكر المحمود عليه يراد منه استحقاق الذاتى الذى هو إما بمعنى الاستحقاق بجميع الصفات على التفسير الأول. أو بالصفات الذاتى على التفسير الثانى فعلى هذا كان المحمود عليه مذكورا فيكون نحمد الله بمنزلة نحمد الله على جميع صفاته على التفسير الأول، أو بمنزلة نحمد الله على صفاته الذاتية على التفسير الثانى. و على كلا التقديرين يكون المحمود عليه صفات و الصفات اختيارية بآثاره المترتبة عليه كما مر.

[2] أى الإمام الحرمين

[3] رد على الأشعرى

[4] أتى به إشارة إلى ضعفه.

[5] أى مراد الأشعرى، اعلم أن القدرة أى الاستطاعة نوعان الأول القدرة المؤثرة للفعل وهو عند أهل السنة مع الفعل. و الثانى القدرة التى هى سلامة الآلات و الأعضاء وهو قبل الفعل موجود لو كان الأشعرى أراد بالتوفيق الثانى ينبغى أن يوجد فى كل مكلف كما قال الدوانى و لعله أراد الأول فلا إشكال

مذهب أهل السنة من أن الاستطاعة مع الفعل وهو[١] على خلاف ما عرفه بعض المتأخرين من أنه جعل السبب موافقا[٢] للمسبب انتهى[٣] أقول فإذا كان مراد الأشعرى بالقدرة فى تعريفه ما هو مع الفعل فهو و تعريف الإمام و التعريف الذى ذكرناه أولا كلها متحدة بحسب التحقق بل الاختلاف[٤] فى الأخيرين[٥] إنما هو فى المفهوم[٦] ثم تعريف بعض المتأخرين أيضا يساوى سائر التعريفات بحسب التحقق إذ المراد بالسبب هو سبب الخير و الطاعة و المراد بالمسبب هو الطاعة بدليل أن التوفيق المطلق لا يستعمل إلا فى الخير و جعل[٧] سبب الطاعة موافقا لها إنما هو بخلقها فتأمل ثم إن كلا منها يجوز أن يراد ههنا فالمعنى على الأول نحمد الله على جعله فعلنا موافقا لما يحبه و يرضاه حيث هدانا للإيمان و الإسلام و جعلنا من أمة محمد عليه الصلوة و السلام

---

[١] أى تعريف التوفيق على المذاهب الثلاثة على خلاف ما إلخ.

[٢] المراد من هذه الموافقة كون المسبب الذى تولد من السبب مرضيا لله تعالى مثلا العقل سبب لبعض أفعالنا فهذه الأفعال لو كان برضائه تعالى كان السبب موافقا للمسبب و إلا فلا.

[٣] أى كلام الدوانى.

[٤] مبتدأ و قوله إنما هو إلخ خبره.

[٥] صفة للاختلاف أى فى تعريف الأشعرى و الإمام الحرمين

[٦] قال أستاذى الشيخ محمد صالح الغرسى لعل الصواب فى التعبير لا فى المفهوم

[٧] يعنى الطاعة التى هى المسببة عن الأسباب التى هو عقول الناس و أعضائهم السالمة و إن كانت بإرادة الناس الجزئية إلا أنها بخلق الله تعالى فى العباد ألا ترا أن الله تعالى قال **و ما تشائون إلا ان يشاء الله** و قال أيضا **و الله خلقكم و ما تعملون**. فإذا ظهر كون الطاعة التى هى المسببة مخلوقة الله فى العباد علم أن هذا التعريف و ما قبله مساويان.

و على الثانى على خلقه قدرتنا على الطاعة و على الثالث على خلقه طاعتنا و على الرابع على جعله سبب طاعتنا من العقل و النظر الصحيح موافقا لها و مآل كلها واحد كما لا يخفى **(و نسأله هداية طريقه)** السؤال الطلب على وجه التضرع[1] و الابتهال و الهداية الدلالة و قيل الدلالة الموصلة إلى البغية[2] ذكره البيضاوى و قيل الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب و قيل الهداية خلق الاهتداء و استعمالها فى الدلالة مجاز و فى مختار الصحاح هديته الطريق هداية أى عرفته و المراد منها هنا الدلالة و التعريف لإضافتها إلى الطريق و طريق الله تعالى هو الإيمان و ما يتفرع عليه من الأعمال الصالحة و سؤال الهداية إليه[3] منه تعالى ههنا إما طلب الدوام و الثبات عليه و إما طلب الترقى و التدرج إلى أن بلغ إلى قصوى مراتب الكمالات التى هى مرتبة المشاهدة و الوصول و الواو إما عاطفة فتكون جملة المسئلة[4] معطوفة على جملة الحمدلة و إما حالية فتكون حالا من الضمير المستكن فى نحمد و التقدير نحمد الله على توفيقه سائلين منه الدوام و الثبات على طريقه أو الترقى و التدرج فى مراتب الكمالات ثم لما وجب الصلوة على النبى صلى الله عليه و سلم و أصحابه رضى الله عنهم عقلا لتوسطه[5] بيننا و بين الله تعالى و تسببه فى طرفنا بنعمة الإيمان الذى يقتضى الفلاح و النجاة من

---

[1] مترادفان.

[2] أى ما يرغب فيه.

[3] أى إلى طريق الله

[4] أى قوله نسئله هداية طريقه

[5] بيان لوجوب الصلاة عقلا على النبى عليه السلام

النيران و الدخول و الخلود فى دار الجنان و مشاهدة جمال الرحمن و لمعاونتهم له عليه الصلوة و السلام فى ظهور الإسلام و شيوعه و شرعا[2] لقوله[3] تعالى **(يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه و سلموا تسليما)** و لما بين[4] النبى عليه الصلوة و السلام كيفية الصلوة عليه حين سئل عنه بقوله قولوا اللهم صل على محمد الحديث و لما[5] روى عنه صلى الله عليه و سلم أنه قال كل كلام لم يصدر بالصلوة على فهو أبتر[6] أراد[7] المص رح إرداف التحميد بالصلوة عليه وعلى آله سالكا إلى نهج[8] تحميده فقال **(و نصلى على محمد و عترته)** الصلوة الدعاء و إذا أضيف إلى الله تعالى تكون بمعنى الرحمة باعتبار[9] غايتها

[1] بيان لوجوب الصلاة عقلا على أصحابه عليه السلام

[2] عطف على عقلا

[3] بيان لوجوب الصلاة شرعا على النبى عليه السلام

[4] بيان لوجوب الصلاة شرعا على أصحابه عليه السلام لأنه عليه السلام قال فى باقى الحديث على محمد وعلى آل محمد.

[5] عطف على لما الأول.

[6] أى مقطوع البركة

[7] جواب لما

[8] أى إلى أسلوب حمله يعنى أتى به أيضا بصيغة المتكلم مع الغير.

[9] اعلم أن الرحمة و ما أشبهها من الصفات لها اعتباران. الأول اعتبار المبدأ الذى هو رقة القلب و حزنه و هذا الاعتبار من الانفعالات التى كما قال السيد الشريف الهيئة الحاصلة للمتأثر عن غيره بسبب التأثير انتهى كلامه وهذا الاعتبار لا يتصور لله تعالى الثانى اعتبار غايته وهو الإنعام و الأحسان وهذا الاعتبار فى غير الله تعالى مسبب من الأول أى نتيجته و أما فى الله تعالى ففعل الاعانة للعباد منه تعالى فلا يتصور الرحمة لله تعالى إلا بهذا الاعتبار الله تعالى أعلم.

التى هى من الأفعال لا باعتبار مبدأها الذى هو من الانفعالات و عترة الرجل نسله و رهطه الأدنون كذا فى الصحاح الجوهرى و المراد هنا الآل و الأصحاب و لو قال نصلى و نسلم على محمد و أصحابه ممتثلا لظاهر[1] ما نزل و موافقا لما اشتهر لكان أولى و أظهر **(أما بعد)** أما كلمة فيها معنى الشرط أصلها مهما يكن من شئ فحذفت مهما يكن من شئ و أقيمت هى مقامه فلتضمنها معنى الابتداء لزم دخولها على الاسم و لتضمنها معنى الشرط غلب[2] دخول الفاء فى جوابها قضاء بحق[3] ما كان و إبقاء[4] له على قدر الإمكان و بعد ظرف من الظروف المكانية لكن استعير ههنا للزمان على ما اشتهر فى الألسنة و قال بعض الفضلاء فيه بحث لأن أصحاب اللغة قالوا هو من الظروف الزمانية و لو كان فى الأصل من الجهات الست لبينوه سيما صاحب الصحاح انتهى وهو مبنى على الضم لكون المضاف إليه منويا و التقدير أما بعد زمن الحمدلة و الصلوة على النبى عليه السلام **(فهذه)** جواب أما أى فأقول[5] هذه و المشار إليه[6] بهذه العبارات المستحضرة فى الذهن سواء قدمت الديباجة على التأليف أو أخرت و سواء كانت الرسالة عبارة عن أى احتمال من الاحتمالات التى سنذكرها

---

[1] أى قوله تعالى صلوا عليه و سلموا تسليما.

[2] أى وجب

[3] أى بحق الحال الذى كان قبل.

[4] أى على حاله الأول.

[5] قدر به ليتعلق به الظرف أى بعد.

[6] مبتدأ و قوله بهذه يتعلق به و خبر المبتدأ العبارة إلخ.

و ذلك[1] لأن[2] الغرض وصف نوع تلك العبارات بكونه رسالة و تسميتها[3] بها سواء وجد ذلك النوع فى ضمن[4] هذا الشخص أو غيره من الأشخاص و لا جرم أن[5] ذلك النوع ليس له وجود عينى فى الخارج فلا تكون الإشارة إلا إلى الصور الذهنية تنزيلا لها منزلة الأمور الحسية **(رسالة)** اعلم[6] أن الرسالة و الكتاب و ما جعل جزء منهما من الفصول و الأبواب إما عبارة

---

[1] أى سبب كون المشار إليه بهذه العبارة المستحضرة فى الذهن لأن الغرض الخ.

[2] أى لأن الغرض من الإشارة إلى الرسالة.

[3] عطف على وصف أى تسمية العبارة بالرسالة

[4] أى فى ضمن أى فرد كان سواء وجد فى يدى أو فى يدك أو فى يده إلخ.

[5] أى العبارات المستحضرة فى الذهن.

[6] اعلم أولا أن الشئ بأى شئ يخرج من العدم إلى الوجود عبارة عنه مثلا أن الإنسان يخرج من العدم إلى الوجود بالمنى فهو عبارة عنه و أما الرسالة و الكتاب و نحوهما فهى تخرج من العدم إلى الوجود بالمعانى المخصوصة لأن المؤلف يتصور أولا بعض المعانى المخصوصة الإجمالية ثم شيئا فشيأ ينتظم تلك المعانى فى ذهنه فتصير هذه المعانى الإجمالية تفصيلية بحيث يمكن التلفظ بها بخلاف الحال الأول الذى هو المعانى المستحضرة الإجمالية فى الذهن و يقال لهذا الحال الثانى الألفاظ الذهنية و بعد هذا لو تلفظ تقال لها ح. الألفاظ الخارجية فعلى هذا لو أردنا الإشارة إلى الرسالة إو الكتاب إلى أى حال من هذه الحالات ترجع الإشارة؟ الجواب لا يمكن رجوعه إلى الأول لأنه عبارة من المعانى الإجمالية و لو رجع إلى الثالث يكون قبيحا لأن الثالث بالنسبة إلى الأول و الثانى مجاز لأنك علمت آنفا أن الشئ بأى شئ يخرج من العدم إلى الوجود عبارة عنه فبقى الثانى فهو بالنسبة إلى الأول أيضا مجاز لكن لما لم يمكن الإرجاع إلى الأول لما علمت تعين الثانى. الله تعالى أعلم.

عن الألفاظ[1] أو المعانى[2] أو النقوش[3] أو الألفاظ و المعانى أو الألفاظ و النقوش أو المعانى و النقوش أو الألفاظ و المعانى و النقوش فهذه الاحتمالات سبعة ذكرها الشريف العلامة فى حاشية المطول و زاد بعضهم ما زاد و المختار أنها عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على المعانى[4] المخصوصة فح يكون إطلاق الاسم الموضوع بإزاء الكتاب كالمفتاح أو بإزاء أجزائه كالمقدمة و الفنون و الأبواب و الفصول على المعانى أو النقوش مثلا مجازا **(فى علم المنطق)** و يسمى علم الميزان أيضا أما التسمية بالأول فلأن النطق باطنيا كان أو ظاهريا يقوى و يكمل بهذا الفن فسمى باسم مشتق منه و أما بالثانى فلأن هذا الفن بالنسبة إلى العلوم كالميزان بالنسبة إلى الموزونات الحسية **(أوردنا فيها)** أى فى الرسالة صفة للرسالة أو استيناف[5] بيانى فتبصر **(ما يجب)** وجوبا عاديا[6] أو ادعائيا[7] **(استحضاره لمن يبتدئ فى شئ من**

[1] أى الألفاظ الذهنية

[2] أى المعانى الإجمالية هذه مقدمة فى الوجود على الألفاظ الذهنية كما علمته.

[3] أى الخطوط و الألفاظ الخارجى

[4] علمت آنفا ليس إطلاق الاسم على المعانى مجازا فى الأصل بل جقيقة و مع هذا قال مجاز لأن إطلاقه على المعانى الإجمالية قبيح فكأنه صار إطلاقه عليه مجازا

[5] أى استيناف بيانى فيكون جوابا لسؤال و هذا هو ما أورد فى هذه الرسالة قال جوابا أوردنا الخ.

[6] استحسانيا

[7] أى جعليا

العلوم) أى علم كان سوى المنطق فلا يلزم كونه آلة لنفسه و هذه العبارة صريحة فى أن آليته ليست مخصوصة بعلم دون علم بل هو آلة لجميع العلوم آليها و مآليها ففيها حث و إغراء على تعلم هذا الفن و إيماء إلى أنه ينبغى بل يجب للطالب أن يشمر ساقى الجد[1] فى تحصيله و حفظه لا سيما ما فى هذه الرسالة **(مستعينا بالله)** حال من الضمير المتصل فى أوردنا والظاهر مستعينين إلا أنه تساهل فى العبارة نظرا[2] إلى الواقع و إغماضا عن ظاهر اللفظ **(إنه مفيض الخير و الجود)** ما فى هذه الخطبة من الصنعة البديعية التى هى مراعاة[3] النظير لايخفى على اللبيب الخبير **﴿تمهيد﴾**[4] اعلم أن كل علم مسائل[5] كثيرة تضبتها[6]

[1] فيه استعارة مكنية بحيث شبه الجد باللباس لأن اللباس يشمل على بدن الإنسان و الجد شمل على اوقات الإنسان و إضافة الساق إلى الجد تخييلية و يشمر ترشيخ.

[2] لأنه فى الواقع واحد

[3] قال أستاذى الشيخ محمد صالح الغرسى و يسمى تناسبا و التوفق و هى جمع أمر و ما يناسبه لا بالتضاد نحو الشمس و القمر بحسبان و لعله هنا هو الجمع بين التوفيق و هداية الطريق و بين الحمد و الصلاة و بين الخير و الجود.

[4] اعلم أولا أن الحكم على الشئ فرع عن تصوره من وجه فلهذا قد جرى العلماء السابقون قبل دخول العلم على أن يعرفوه ليعلم الطالب بماذا يشتغل و على أن يعرفوا غايته ليذعن الطالب فائدته و يسمى الأول جهة وحدة ذاتية و يسمى الثانى جهة وحدة عرضية على ما سيبين إن شاء الله تعالى.

[5] صفة لعلم.

[6] صفة ثانية لعلم على طريق جرت على غير من هى له.

جهة[1] وحدة ذاتية أو عرضية باعتبارها[2] تعد[3] تلك المسائل الكثيرة علما[4] واحدا الأولى[5] كونها[6] بلحثة عن الأعراض[7] الذاتية[8] لشئ واحد حقيقى[9] أو اعتبارى و الثانية[10] تابعة[11] للأولى مثل كونها[12] آلة

---

[1] يتصور العلم بالاعتبارين الأول باعتبار ذاته و فى هذا الاعتبار يبحث عن موضوعه الذى يرجع إليه جميع مسائل ذالك العلم مثلا فى علم النحو جهة وحدته الذاتية الكلمة لأن جميع مسائل النحو يرجع إليه. و الثانى باعتبار عرضه و فى هذا الاعتبار يبحث عن فائدته إجمالا بعد تحصيله. و لما كان الاعتبار الأول نفس العلم إجمالا قيل له ذاتية، و لما كان الاعتبار الثانى نفس فائدته إجمالا قيل له عرضية لأنها بالنسبة إلى ذاته فى مرتبة ثانية و ذالك العلم يعرف على كلا الاعتبارين كما يسجئ إن شاء الله تعالى.

[2] يتعلق على تعد الآتى

[3] خبر أن.

[4] أى معلوما واحدا يعنى لوعلم ذاك علم ذالك العلم إجمالا فظهر منه أن ذات العلم و غايته و إن كانا فى حد ذاته كثيرا إلا أنهما بالنظر إلى كونهما جهة وحدة يعدان علما واحدا

[5] أى جهة الأولى.

[6] أى كون تلك المسائل الكثيرة.

[7] أى عن الأ حوال.

[8] أى تلك الأعراض منسوبة لذات شئ واحد حاصل المعنى أن الجهة الأولى (أى جهة وحدة ذاتية) كون مسائل ذالك العلم بلحثة عن أُحوال ذات شئ واحد لأن علم النحو مثلا باعتبار تلك الجهة يبحث عن أعراض (أحوال) الكلمة وهى ذاتية ذالك العلم.

[9] صفتان لشئ واحد يعنى قد تكون الجهة الذاتية شيئا واحدا حقيقيا مثل الجهة الذاتية لعلم النحو و هى الكلمة و قد تكون شيئا واحدا حكما أى اعتبارا لا حقيقيا مثل الجهة الذاتية لعلم المنطق وهى التصورات و التصديقات.

[10] أى جهة الثانية.

[11] أى مترتبة عليها لأنها تحصل بعد حصول الأولى

[12] أى كون تلك الكثرة آلة لتحصيل هذه الجهة.

و استتباعها[1] غاية فمن أراد تحصيل شئ من العلوم ينبغى له أن يعرفه بكلتا الجهتين أو إحديهما ليقف[2] على مسائلها إجمالا فيأمن من فوات شئ مما يعنيه بصرف الهمة إلى ما لا يعنيه و أن[3] يعرف موضوعه ليتميز عنده تميزا تاما ذاتيا[4] فيحصل له زيادة بصيرة فى شروعه و أن يعرف[5] غايتها ليجزم[6] بأن ليس سعيه عبثا فيزداد جدا و نشاطا فى تحصيله فنقول فى تعريف المنطق باعتبار الجهة الأولى إنه علم يبحث فيه عن أحوال[7] المعلومات التصورية و التصديقية من حيث صحة إيصالها[8] إلى مجهول كذلك و باعتيار الجهة الثانية آلة قانونية[9] أوعلم بها تعصم مراعاتها[10] الذهن عن الخطأ فى الفكر[11]

---

[1] أى استلزام تلك الكثرة لهذه الجهة غاية

[2] الوقوف على مسائله إجمالا إلخ. إنما يحصل بعرفان الجهة الأولى

[3] عطف تفسير لقوله ليقف.

[4] لأن موضوع العلم ذاته.

[5] العلم غايته إجمالا إنما يحصل بعرفان الجهة الثانية

[6] أى ليعتقد جزما.

[7] أى أعراض إلخ.

[8] إضافة المصدر إلى الفاعل أى من الحيثية التى يصح باعتبار تلك الحيثية إيصال تلك الأحوال إلى أحوال مجهول التصورية و التصديقية.

[9] أى ذات قواعد.

[10] فاعل تعصم.

[11] الفكر هو ترتيب أمور معلومة ليتحصل به المجهول يعنى من علم المنطق لا يخطأ فى ترتيب أمور معلومة و لا ينبغى منه من علم المنطق لا يخطأ بل أكثر المنطقيين ضالون و

أو ملكة[1] تعصم الذهن إلخ و ضمن[2] فى التعريف الأول الموضوع[3] وهو المعلومات التصورية و التصديقية المقيدة بصحة[4] الإيصال و فى الثانى الغاية وهى العصمة عن الخطأ فى الفكر و لكونه[5] باحثا عن أحوال المعلومات التصورية و التصديقية كان له قسمان تصورات و تصديقات و لكل منهما مباد[6] و مقاصد[7] فمبادى التصورات الكليات الخمس و مقاصد ها القول الشارح و مبادى التصديقات القضايا[8] و أحكامها و مقاصدها القياس و له[9] صورة و مادة وهو بحسب المادة خمسة أقسام تسمى الصناعات الخمس وهى

مضلون لأن الفكر لو أسس صحيحا معتبرا فيه قواعد المنطق و لكن لم يعتبر فيه الوحى و آيات الله لكان كذبا محضا سبحان الله لا يسهى و لا يخطأ.

[1] قال السيد قدس سره فى التعريفات هى صفة راسخة فى النفس و تحقيقه أنه تحصل للنفس هيئة بسبب فعل من الأفعال و يقال لتلك الهيئة كيفية نفسانية و تسمى حالة ما دامت سريعة الزوال فإذا تكررت و مارستها النفس حتى رسخت تلك الكيفية فيها و صارت بطيئة الزوال فتصير ملكة انتهى.

[2] من باب تفعيل

[3] أى موضوع المنطق.

[4] أى إلى المجهول كذالك

[5] أى المنطق بدأ بتلخيص مسائل المتن إجمالا

[6] أى ما يبدأ به مسائل التصورات و التصديقات و يبلغ إلى مقاصدهما.

[7] أى ما يحصل به مسائل التصورات و التصديقات.

[8] جمع قضية

[9] يعنى أن المنطق شئ واحد صورة و لكن يكون خمسة أنواع و كل نوع مادة برأسها.

البرهان و الجدل و الخطابة و الشعر و المغالطة فانحصر أبواب المنطق فى تسعة[1] و لما كان التصديق متوقفا[2] على التصور شرطا[3] أو شطرا قدم مباحث التصورات على التصديقات ثم لما كانت المقاصد موقوفة على المبادى قدم كلا من المباديين على مقاصديهما و قد رتب المصنف رحمه الله تعالى الأبواب على وفق ما أشرنا إليه فصدر الرسالة بباب الكليات فقال **(إيسا غوجى)** أى الباب الأول فى مبادى التصورات وهى إيساغوجى أى الكليات الخمس وهو لفظ يونانى سميت الكليات الخمس به تسمية لها باسم المشبه به حيث كان فى الأصل اسما لورد له خمس ورقات على ما هو المشهور اعلم أن نظر المنطقيين إنما يتعلق إلى المعانى قصدا و بالذات و أما إلى الألفاظ فإنما يتعلق بها تبعا و بالعرض لكن لما جرت العادة على توقف إفادة المعانى و استفادتها على الألفاظ بل على دلالتها صدروا كتبهم ببحثى الألفاظ و الدلالة فالمصنف رحمه الله تعالى صدر باب إيساغوجى ببيان أقسام اللفظ مع الدلالة ليكون مقدمة لما هو المقصود و قدم أقسام الدلالة لعدم اعتبار اللفظ بدونها فقال **(اللفظ الدال بالوضع)** اللفظ فى اللغة الرمى و فى الاصطلاح ما يتلفظ به الإنسان قليلا كان أو كثيرا مهملا كان أو موضوعا و الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر و الشئ الأول يسمى دالا و الثانى مدلولا و الوضع تعيين شئ لشئ بحيث متى أطلق أو أحس الأول

[1] لأن القياس صورة ومادة ستة.

[2] لأن التصديق تصور مع الإذعان.

[3] لأن التصور شرط لتحصيل التصديق و جزأ منه.

فهم منه الثانى ثم الدلالة إما لفظية أو غير لفظية و الأولى تنقسم إلى عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ و إلى طبيعية كدلالة آخ على وجع الصدر و إلى وضعية كدلالة زيد على مسماه و أما الثانية فالمشهور أن الطبيعية لا توجد فيها

و قيل إنها أيضا ثلثة عقلية كدلالة العالم على وجود الواجب تعالى و وضعية كدلالة الدوال الأربع على مدلولاتها و طبيعية كدلالة تغير لون العاشق عند رؤية المعشوق على العشق و هذه بأسرها غير مرادة ههنا بل المراد هو الدلالة اللفظية الوضعية لا العقلية و لا الطبيعية لعدم انضباطهما و اختلافهما بسبب اختلاف العقول و الطبايع بخلاف الوضعية فإن العقول كلها مستوية الأقدام فيها بعد العلم بالوضع و لهذا قال اللفظ الدال بالوضع (**يدل**[1] **على تمام ما وضع له**) وضعا[2] شخصيا كان أو نوعيا[3] فيدخل[4] فيه الدلالة على المعنى المجازى كما هو المذهب[5] المنصور و لفظ التمام لمجرد التأكيد

---

[1] أى على تمام المعنى الذى وضع اللفظ لهذا المعنى أى يدل علم تمام المعنى الحقيقى

[2] هو وضع اللفظ المعين لمعنى معين كوضع زيد لمسماه.

[3] هو وضع الهيئة من الألفاظ لمعنى كوضع وزن فعل للحدث الذى فعله فاعله فى الماضى.

[4] أى فيما نحو فيه أى فى الدلالة المطابقية.

[5] أى المختار. قال الصبان و المجاز موضوع بالنوع فدلالته على معناه المجازى بالمطابقة لأنها دلالة على ما وضع له بالنوع انتهى كلامه.

و لتحسين[1] المقابلة و إلا فلا حاجة[2] إليه (بالمطابقة) أى دلالة[3] ملتبسة أو مسماة[4] بالمطابقة و إنما سميت مطابقة لتوافق اللفظة و المعنى حينئذ من[5] قولهم طابق النعل بالنعل إذا توافقتا (و) يدل **(على جزئه)** أى جزء ما وضع له حال كونه[6] تابعا لما وضع له و متحققا فى ضمنه دلالة ملتبسة **(بالتضمن)** سميت به لوجودها فى ضمن المطابقة بسبب وجود الجزء فى ضمن ما وضع له **(إن كان له جزء)** احتراز عما لم يكن له جزء كالواجب[7] تعالى و النقطة[8] فلا يتحقق التضمن فيه[9] حينئذ فالمطابقة لا تستلزم[10] التضمن و التضمن يستلزمها[11]

---

[1] لأنه سيقول فى الدلالة الوضعية و على جزئه فمقابلة لفظ التمام للجزء حسن كما لا يخفى لمن له ذوق سليم.

[2] لأنه إذا أطلق الشئ يحمل على الكامل وهو تمام ما وضع له.

[3] يعنى قوله بالمطابقة صفة للمفعول المطلق المحذوف و الباء للإلصاق.

[4] يعنى يتعلق على مسماة التى هى صفة لمفعول المطلق المحذوف.

[5] أى لفظ المطابقة من قولهم إلخ.

[6] الضمير راجع إلى جزء.

[7] لأن هذا اللفظ يدل على الله تعالى مطابقة لا يتصور التضمن لأن الموضوع له أى ذات الله تعالى لا جزء له.

[8] أى نهاية الخط.

[9] راجع إلى ما.

[10] يعنى يمكن أن يدل اللفظ على شئ مطابقة و لم يكن هنا التضمن كالواجب تعالى.

[11] يعنى لا يمكن أن يدل اللفظ على شئ تضمنا و لم يكن هنا المطابقة.

و أما استلزامها[1] الإلتزام فقد اختلف فيه و الحق أنها لا تستلزمه و أما الإلتزام فيستلزم المطابقة قطعا و لا يستلزم التضمن و أما استلزام التضمن إياه فمظنة خلاف و الحق عدم الاستلزام أيضا **(و)** يدل **(على ما يلازمه)**[2] أى ما وضع له **(فى الذهن)** متعلق بيلازم دلالة مسماة **(بالالتزام)** سميت به لكونها دلالة على اللازم و الملازمة فى اللغة امتناع انفكاك الشئ عن الشئ و فى الاصطلاح كون الشئ مقتضيا للآخر فالشئ الأول يسمى ملزوما و الثانى لازما و النسبة بينهما ملازمة و لزوما و تلازما و يقيد تارة بقولنا فى الخارج فتسمى ملازمة خارجية كالفردية[3] للثلثة و أخرى بقولنا فى الذهن فتسمى ذهنية و المعتبر فى الدلالة الالتزامية هو[4] هذه و لذا قيد المصنف بقوله فى الذهن كيف[5] و لو اعتبر الملازمة الخارجية لزم عدم تحقق الدلالة الالتزامية بدونها[6] و اللازم[7] باطل لتحققها[8] فى الأعدام[9] المضافة[10] إلى

[1] أى المطابقة.

[2] أى على معنى خارج عن الموضوع له و لكن يلازمه إلخ.

[3] معلوم أنه إذا وجد بين الشيئين ملازمة خارجية يكون بينهما ملازمة ذهنية ضرورة بخلاف العكس.

[4] أى الذهنية.

[5] أى كيف لا يعتبر الذهنية أى تعتبر.

[6] أى الخارجية

[7] أى عدم تحقق الدلالة الالتزامية بدون الخارجية باطل.

[8] أى الدلالة الالتزامية.

[9] فى الأسماء التى يوجد فى ضمن معانيها معنى العدمية كالجهل لأنه عدم العلم

[10] أى بالنسبة إلى ملكتها.

ملكاتها[1] مع أن بينهما تضادا فى الخارج فضلا عن التلازم فإن الجهل مثلا يدل على العلم التزاما إذ هو عبارة عن عدم العلم عما[2] من شأنه أن يعلم[3] مع أن بينهما معاندة فى الخارج فإن قلت الجهل إن كان عبارة عن عدم العلم فالعلم جزء مفهومه فيكون تضمنا لا التزاما قلت الجهل موضوع للعدم المضاف إلى العلم من حيث هو مضاف و العلم خارج عن الموضوع له و إن كانت الإضافة داخلة فيه و كذا الكلام فى سائر الأعدام قال السيد العلامة إذا أخذ المضاف من حيث ذاته فالمضاف إليه و الإضافة كلاهما خارجان و إذا أخذ من حيث هو مضاف فالإضافة داخلة و المضاف إليه خارج هذا ثم أراد المصنف توضيح الدلالات الثلث بالتمثيل فقال (**كالإنسان فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة**) لكونه تمام ما وضع له و توافق الدال و المدلول (**و على أحدهما**) أى على الحيوان وحده أوعلى الناطق وحده فالأولى على كل واحد منهما فافهم (**بالتضمن**) لكونه جزء ما وضع له و تحققه فى ضمن المجموع (**و على قابل العلم و صنعة الكتابة بالالتزام**) لخروجهما عن الموضوع له و لزومهما فى الذهن فإن قلت كثيرا ما نتصور الإنسان و لم

---

[1] قال التهانوى فى الكشاف الملكة تطلق على مقابل العدم انتهى كلامه و المعنى على هذا فى الأعدام بالنسبة إلى مقابلتها.

[2] بيان معنى العلم.

[3] أى أن يعلم به الأشياء.

يخطر ببالنا أنه قابل للعلم و صنعة الكتابة فكيف يكون لازما للإنسان[1] قلنا الفرض كاف للتمثيل فاللزوم ههنا مبنى على الفرض و لذا تراهم يقولون المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين و ههنا سؤال مشهور وهو أن كلا من تعريفات الدلالات الثلث ينتقض بالأخريين فيما إذا وضع اللفظ بالاشتراك[2] للكل و جزئه و لازمه كما صوروه فى لفظ[3] الشمس و يدفع بأن الحيثية[4] معتبرة فى التعريفات الاصطلاحية ذكرت أو لم تذكر فلا انتقاض

[1] أى لا يكون لازما له لأن المراد باللزوم اللزوم البين الخاص الذى يلزم من تصور الملزوم فقط تصور لازمه و النسبة بينهما و كثيرا ما نتصور الإنسان و لم يخطر ببالنا قابل العلم. فعلم أنه ليس المراد من اللزوم اللزوم البين الخاص بل هو العام الذى يلزم من تصور الملزوم و لازمه تصور النسبة بينهما.

[2] أى بالاشتراك اللفظى.

[3] قال الفنارى رحمه الله إذا فرضنا أن الشمس موضوعة للجرم و الضوء و المجموع أى المركب من الجرم و الضوء فإن الدلالة على الضوء مثلا يمكن أن تكون مطابقة و تضمنا و التزاما فلا بد من قيد بواسطة الوضع فى تعريفات كل منها انتهى كلامه. و على هذا يلزم أن يقال فى دلالة المطابقة هى الدلالة على تمام ما وضع له بواسطة الوضع له و فى دلالة التضمن هى الدلالة على ما فى ضمن الموضوع له بواسطة الوضع لما هو جزء له و فى دلالة الالتزام هى الدلالة على لازم ما وضع له بواسطة الوضع لملزومه قاله استاذى الشيخ محمد صالح الغرسى.

[4] يعنى تعتبر فى تعريف كل منها قيد الحيثية و إن لم يذكر و على هذا يقال فى تعريف دلالة المطابقة هى الدلالة على تمام ما وضع له من حيث هو موضوع لتمام الموضوع له و فى دلالة التضمن هى الدلالة على ما فى ضمن الموضوع له من حيث هو موضوع

و لما فرغ عن بيان أقسام دلالة اللفظ شرع فى بيان أقسامه فقال **(ثم اللفظ)** ثم للتراخى فى الرتبة[١] و اللفظ جار على حديث[٢] إعادة الشئ معرفة أى اللفظ الدال بالوضع **(إما مفرد)** قد يطلق المفرد و يراد به ما يقابل المثنى و المجموع وهو الواحد و قد يطلق و يراد به ما ليس بمضاف و قد يطلق و يراد به ما يقابل الجملة و قد يطلق و يراد به ما ليس بمركب وهو المراد ههنا بقرينة[٣] المقابلة **(وهو الذى لا براد بالجزء منه دلالة على جزء معناه)** بأن لا يكون له جزء أصلا سواء كان لمعناه جزء نحو ق علما للشخص أو [٤]لا نحو ق علما لما صدق عليه النقطة[٥] أو بأن يكون له جزء لا يكون[٦] له معنى سواء كان لمعناه جزء **(كالإنسان)** أو لا كالنقطة[٧] أو بأن يكون له جزء و له[٨] معنى لكن لا يدل على جزء المعنى نحو عبد الله علما أو يدل على جزء المعنى لكن

لمضمون الموضوع له و فى دلالة الالتزامى هى الدلالة على لازم ما وضع له من حيث هو لازم الموضوع له هذا الجواب أولى من جواب فنارى.

[١] أى لا فى الزمان.

[٢] أى على قاعدة إعادة الشئ معرفة وهى هذه إذا أعيد الشئ معرفة يراد به عين الأول و اللفظ هنا أعيد معرفة فالمراد به هنا اللفظ السابق ذكره أى اللفظ الدال بالوضع.

[٣] أى مقابلة المفرد بالمؤلف.

[٤] أى أو لا يكون لمعناه جزء أيضا.

[٥] وهى نهاية الخط.

[٦] صفة لجزء أى لا يكون لذالك الجزء معنى.

[٧] إذا اريد بها نهاية الخط.

[٨] أى لذالك الجزء معنى.

لا يكون دلالته مرادة كالحيوان الناطق علما لشخص الإنسان كذا[١] قالوا و أظن أن الفرق بين عبد الله علما و بين الحيوان الناطق علما لشخص الإنسان تحكم[٢] ألا يرى أن علماء النحو منهم المحقق الجامى عرفوه بانه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه و تركوا قيد عدم الإرادة **(و إما مؤلف)** يرادفه المركب على ما هو الحق[٣] و القول[٤] كما قاله غير[٥] قائل **(وهو الذى لايكون كذلك)** أى الذى يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه فافهم **(كرامى الحجارة)** فإن الرامى يدل على ذات لها الرمى و الحجارة تدل على أفراد من نوع الحجر فيكون مركبا و قدم المفرد على المؤلف لكون المفرد جزء المؤلف لفظا و معنى و الجزء مقدم على الكل طبعا[٦] مع أن المقصود[٧] هو التقسيم و التعريف تبعى[٨]

---

[١] للتمريض لا للنقل عن آخر.

[٢] دعوى بلا دليل أو ترجيح بلا مرجح.

[٣] و أما مقابل للحق فالمركب أعم من المؤلف لأن ألفة بعض الأجزء لبعض الآخر شرط فى المؤلف بخلاف المركب.

[٤] عطف على المركب هذا فى اصطلاح المناطق.

[٥] أى كثير.

[٦] قال أبوالبقاء هو قوة للنفس فى إدراك الدقائق و المعنى على هذا و الجزء مقدم على الكل عقلا.

[٧] أى من إتيان المفرد و المركب.

[٨] أى غير مقصود.

و التقسيم يعتبر فيه جانب[١] الأفراد دون[٢] المفهوم و قد نظر صاحب الشمسية إلى المفهوم فقدم المؤلف بناء على كون مفهومه وجوديا و لك أن تقول قدم المفرد لكون المؤلف غير مبحوث عنه فى هذا الباب فذكر المؤلف ههنا إنما هو استيفاء للأقسام ثم إن لكل منهما أقساما لا بأس أن نشير إليها إجمالا فنقول أما المفرد فإن دل على معنى فى نفسه بلا اقتران بأحد الأزمنة فاسم و مع الاقتران فكلمة و إن لم يدل بنفسه بل احتاج فى دلالته إلى ضميمة فأداة ثم الاسم إن كان معناه واحدا متشخصا بحيث لا يقبل الشركة فى التصور فجزئى حقيقى[٣] و إن كان واحدا غير متشخص بحيث يقبل الشركة فيه فكلى[٤] كما سيفصلها المصنف و الكلى إن استوت أفراده الذهنية أو الخارجية

---

[١] أى أفراد المقسم و المؤلف و إن كان من أفراد اللفظ الموضوع إلا أنه فى الدرجة الثانية طبعا كما مر بخلاف المفرد.

[٢] و أما المفهوم فيعتبر فى التعاريف فعلى هذا ينبغى أن يقدم المؤلف على المفرد لأن مفهوم المؤلف وجودى بخلاف المفرد. و الوجود خير من العدم

[٣] كزيد.

[٤] كإنسان قال السيد قدس سره فى التعريفات جزء الشئ ما يتركب ذالك الشئ منه و من غيره كما أن الحيوان جزء زيد و زيد مركب من الحيوان و غيره وهو ناطق و على هذا التقدير زيد يكون كلا و الحيوان جزء فإن نسب الحيوان إلى زيد يكون الحيوان كليا و إن نسب زيد إلى الحيوان يكون زيد جزئيا. و قال فيه أيضا و إنما سمى كليا لأن كلية الشئ إنما هى بالنسبة إلى الجزئى و الكلى جزء الجزئى فيكون ذالك الشئ منسوبا إلى الكل و المنسوب إلى الكل كلى انتهى كلامه و تسمية الجزئى مثله.

فى حصوله[1] فيها و صدقه عليها فمتواطئ كالشمس[2] و الإنسان و إلا فمشكك كالوجود[3] بالنسبة إلى الواجب و الممكن و إن كان متعددا فإن وضع[4] بإزاء[5] كل من المعانى على السوية فمشترك[6] و إن وضع لواحد منها و نقل إلى الباقى فإن[7] ترك الأول فمنقول عرفى إن كان الناقل عرفا عاما و اصطلاحى[8] إن كان خاصا و شرعى[9] إن كان شرعا و إن لم يترك الأول فإن

---

[1] أى فى وجود ذالك الكلى فى تلك الأفراد و صدقه عليها إلخ.

[2] الأول مثال لذى أفراد الذهنية لأن أفراد الشمس تتعدد فى الذهن و مع ذالك لا الفرق بين أفرادها الذهنية إذ هى ممكن الوجود و الثانى مثال لذى أفراد الخارجية لأن أفراد الإنسان تتعدد فى الخارج و إن كانت تتعدد فى الذهن أيضا و مع ذالك لا الفرق بين أفراد ها الخارجية إذ هى ممكنة الوجود.

[3] لأن مفهوم الوجود و إن كان كليا و يتعدد فى الخارج لكن يوجد الفرق بين أفراده لأن واجبية الوجود مختصة لله تعالى و الممكنية لغير الله تعالى.

[4] أى الكلى.

[5] أى بازاء كل واحد كالحيوان لأنه كلى وضع بإزاء كل واحد جميعا بوضع واحد وهو المتحرك بالإرادة.

[6] و لو وضع بوضع واحد مشترك معنوى كالحيوان و بوضع متعدد مشترك لفظى كالعين لأنه وضع للعين الجارية مرة و للعين الباصرة مرة أخرى إلخ

[7] كالدابة لأنها وضعت أولا لما يدب فى الأرض ثم وضعت فى العرف لكل ما يمشى فى الأرض على أربعة قائمة.

[8] كالفاعل و المفعول و إلى غير ذالك.

[9] كالصلاة و الزكاة و إلى غير ذالك.

استعمل فيه فحقيقة و إن استعمل فى المنقول إليه فمجاز و أما المركب فإن أفاد المخاطب فائدة تامة بحيث يصح السكوت عليه فتام[١] و إلا فناقص[٢] ثم التام إن احتمل الصدق و الكذب فقضية و إلا فإنشاء و الإنشاء إن لم يدل على طلب بحسب الوضع فتنبيه كالنداء و التمنى و العرض و إن دل بحسب الوضع على طلب الفهم فاستفهام و إن دل على طلب غيره[٣] فمع الخضوع سؤال و دعاء مطلقا و مع[٤] التساوي التماس مطلقا و مع الاستعلاء[٥] أمر إن كان المطلوب فعلا و نهى إن كان كفا عنه و أما غير التام فهو أيضا إما تقييدى كالحيوان الناطق أو إضافى كغلام زيد أو غيرهما كالرجل **(و المفرد إما كلى)** الكلية و الجزئية و ما سيأتى من الذاتية و العرضية أوصاف[٦] للمعانى أولا و بالذات و للفظ ثانيا و بالعرض فتقسيم اللفظ إليها مجاز[٧] و إنما فعل المصنف ذلك[٨] تسهيلا[٩] للمبتدى **(وهو)** أى المفرد الكلى **(الذى)**

---

[١] مثل زيد قائم.

[٢] مثل غلام زيد.

[٣] أى غير الفهم.

[٤] أى طلب المساوى من المساوى.

[٥] أى طلب الأعلى من الأدنى

[٦] لأن الشئ بأى حال دخل فى الوجود عبارة عنه وهذه الأشياء توجد أولا معانى ثم تصير ألفاظا فإطلاق الأ لفاظ عليها مجاز.

[٧] أى مرسل بطريق ذكر الدال و إرادة المدلول لأن ألفاظها دالة على معانيها.

[٨] أى أتى بهذه الأشياء ألفاظا.

[٩] لأن إتيانها معانى صعب بل فى غاية التعسر.

أى اللفظ الذى **(لا يمنع[1] نفس تصور مفهومه[2] عن وقوع الشركة فيه)** أى فى ذلك المفهوم من حيث[3] هو متصور مع[4] قطع النظر عن البرهان و الوجود الخارجيين اللذين يمنعان عن الشركة و يدلان على الوحلة و الجزئية فيشمل[5] الكلى المنحصر فى شخص كالواجب تعالى و الشمس فإن تصور مفهوم الواجب من حيث هو متصور مع قطع النظر عن البرهان التوحيدى لا يمنع الشركة فى ذلك و كذا مفهوم الشمس مع قطع النظر عن الوجود الخارجى لا يمنع الشركة أيضا و يشمل[6] أيضا على الكليات[7] الفرضية من نحو اللاشئ و شريك البارى فإن أمثال ذلك و إن لم يكن لها فرد فى الخارج فضلا عن وقوع الشركة إلا أن نفس تصور مفهوماتها لا يمنع الشركة بين

---

[1] ففى قوله نفس تصور مفهومه احتراز عن أن يخرج مثل شريك البارى من الكليات عن تعريف الكلى فلا يكون جامعا و أن تدخل فى تعريف الجزئى فلا يكون مانعا إذ فى الاكتفاء بالنفس فقط أو بالتصور فقط لا تحصل هذه الفائدة كذا قال الفنارى قال قول أحمد عليه أما فى الاكتفاء بالنفس فلا يحصل الاحتراز عن مثل الواجب الوجود لأن نفس مفهوماتها باعتبار الوجود الخارجى مانع عن وقوع الشركة و أما بالتصور فلا يحصل فائدة الاحتراز عن مثل الواجب الوجود أيضا لأن تصوره مع ضميمة البرهان التوحدى مانع عن وقوع الشركة أيضا.

[2] أى مفهوم ذالك اللفظ المفرد الموضوع.

[3] خرج به عن قول المصنف تصور.

[4] خرج به عن قول المصنف نفس.

[5] أى إذا اعتبر فى التعريف قيد النفس و التصور فيشمل إلخ.

[6] عطف على فيشمل إلخ.

[7] أى على الكليات التى وجودها فرضى لا حقيقى.

أفرادها الفرضية و إنما يتكلف فى إدخال أمثال هذه الأشياء بناء على أن قواعدهم عامة شاملة على الموجودات و المعدومات و إنما[1] قال نفس تصور مفهومه و لم يقل نفس تصوره لما عرفت[2] أن مورد القسمة هو اللفظ لا المفهوم و بهذا يندفع توهم لزوم المفهوم للمفهوم **(كالإنسان)** فإن مفهومه الحيوان الناطق و تصور هذا المفهوم لا يمنع عن وقوع الشركة بين كثيرين وهو ظاهر **(وإما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصوره مفهومه عن ذلك)** أى عن وقوع الشركة فيه **(كزيد)** فإن مفهومه الحيوان الناطق مع التعين و التشخص وهو من حيث هو متصور مانع عن وقوع الشركة فيه وهذا جزئى حقيقى لا يبحث عنه فى هذا الفن و إنما ذكروه فى هذا المقام تكميلا للأقسام و تصويرا لمفهوم الكلى على التمام و لهذا و لما علمت مما مر قدم الكلى عليه اعلم أن الجزئى كما يطلق على هذا المعنى كذلك يطلق على كل أخص تحت الأعم و يسمى الجزئى الإضافى[3] وهو أعم مطلقا من الحقيقى لأن كل جزئى حقيقى فهو إضافى من غير عكس كلى[4] أما بيان[5]

---

[1] جواب سؤال مقدر هو هذا إن الضمير فى مفهومه راجع إلى مفهوم الكلى فكيف يكون للمفهوم مفهوم فيجب أن يقول نفس تصوره أى تصور المفهوم فأجاب أن مورد القسمة هو اللفظ و الضمير فى تصور مفهومه راجع الى اللفظ و بهذا الجواب يندفع لزوم المفهوم للمفهوم

[2] وهو أن المقصود التقسيم و لذا لا عبرة لمفهومه العدمى.

[3] أى النسبى.

[4] قيد بقوله كلى لأن بعض الإضافى حقيقى و بعضه الآخر ليس

[5] وهو أن كل جزئى حقيقى إضافى.

الأول فلأن كل شخصى مندرج تحت[1] الماهية الكلية و أما الثانى[2] فلجواز كون الجزئى الإضافى كليا كالإنسان فإنه جزئى إضافى لدخوله تحت الحيوان و لما فرغ من مباحث الألفاظ شرع فى بيان إيساغوجى فقال **(و الكلى إما ذاتى)** الذاتى يطلق تارة على ما هو داخل[3] و أخرى على ما ليس بخارج[4] إما بالاشتراك أو بالحقيقة و المجاز و الثانى[5] هو[6] المراد ههنا **(وهو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته)** أى لا يخرج[7] عن حقيقة جزئياته **(كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان و الفرس)** فإنه ليس بخارج عن حقيقتهما بل داخل فالكلى إما[8] أن يكون نفس ماهية ما تحته من الأفراد أو داخلا[9] فيها أو خارجا[10] عنها و الأول

---

[1] لأن زيدا مثلا شخصى و يدخل تحت حيوان الناطق.

[2] لأن الإضافى إذا اكتسب الكلية كالإنسان لا يتصور فيه الشخصية.

[3] أى فى حقيقة جزئياته.

[4] أى عن حقيقة جزئياته.

[5] أى ما ليس بخارج.

[6] قال أستاذى الشيخ محمد صالح الغرسى لأن المصنف قسم الذاتى إلى النوع و غيره و أما على الإطلاق الأول فالنوع خارج عنه و ليس بداخل فى العرضى أيضا فيكون واسطة كما قيل فيه.

[7] يعنى لا يتصور تلك الحقيقة مجردا عنه.

[8] يعنى يطلق ذالك الكلى على تلك الحقيقة مطابقة.

[9] يعنى لا يطلق ذالك الكلى على تلك الحقيقة بل هذا الكلى جزء من تلك الحقيقة

[10] يعنى لا يطلق عليه و لا يكون جزءا منها بل هو خارج عن الماهية و غير منفك عن صاحب الماهية.

هو النوع و الثانى هو إما أن يكون تمام[1] المشترك بينه[2] و بين نوع آخر وهو[3] الجنس أو لا[4] وهو الفصل و الثالث إما مخصوص[5] بحقيقة واحدة وهو الخاصة أو لا وهو العرض العام و إذ قد عرفت ما هو المراد من الذاتى عرفت أنه لا يرد أن يقال إن النوع عين الذات فكيف[6] يكون ذاتيا فلا حاجة إلى أن يجاب عنه بأن الذات كما يطلق على نفس الحقيقة كذلك يطلق على ما صدقت عليه من الجزئيات فيراد الثانى فيصح النسبة ولا إلى أن يقال يجوز أن يراد[7] أعم منها[8] فيراد فيما عدا النوع الماهية و فى النوع الأفراد و بما[9] عرفت أيضا من أن الدخول مؤول بعدم الخروج لا يرد سؤال المنافات بين[10] التعريف و التقسيم (و) الكلى **(إما عرضى وهو الذى)** يكون ملتبسا

---

[1] أى تمام ماهية المشتركة.

[2] أى بين ذالك الكلى.

[3] كالحيوان فإنه تمام ماهية المشتركة بين الإنسان مثلا و غيره من الأنواع

[4] أى لا يكون تمام ماهية المشتركة بل هو مخصوص بماهية معينة و داخل فيها فخرج الخاصة.

[5] و خارج عنها فخرج الفصل.

[6] قال أستاذى الشيخ محمد صالح الغرسى أى منسوبا إلى الذات و النسبة تقتضى المغايرة بين المنسوب و المنسوب إليه و لا مغايرة هنا لأنه نفس الذات وجه عدم الورود أنه لا نسبة هنا لأن الذاتى بجملته موضوع لذالك المعنى فيائه كياء الكرسى.

[7] أى بالذات.

[8] أى من نفس الحقيقة لا يخفى أن هذا الجواب عين الأول.

[9] متعلق على قوله الآتى لا يرد.

[10] أى تعريف الكلى و تقسيمه.

(بخلافه) أى خلاف الذاتى وهو الذى يخرج[1] عن حقيقة جزائياته (كالضاحك بالنسية إلى الإنسان) فإنه خارج عن حقيقة الإنسان و قد عرفت آنفا أن الذاتى منحصر فى الثلثة مع وجه الانحصار و لك فى وجه الانحصار وجه آخر وهو أنه إما مقول فى جواب[2] ما هو أو جواب أى شئ هو فى ذاته الثانى الفصل و الأول[3] إما بحسب الشركة فقط أو بحسب[4] الشركة و الخصوصية معا الثانى النوع و الأول الجنس و هذا إجمال ما فصله المص بقوله **(و الذاتى)** المعهود[5] الذى هو ما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته **(إما مقول فى جواب[6] ما هو بحسب الشركة فقط)** و فى بعض النسخ المحضة بدل فقط و مؤديهما[7] واحد و فى بعض النسخ لم يقع شئ منهما و لا ضير

---

[1] أى لم يدخل.

[2] سياتى الفرق بين السؤال بما هو و بأى شئ هو.

[3] أى إما جواب بحسب الشركة بين الحقائق المختلفة فقط.

[4] أى إما جواب بحسب الشركة بين الحقائق المختلفة و بين الحقيقة المعينة المتحدة والأول مثل ما الإنسان و الفرس و الثانى مثل ما زيد و عمرو.

[5] أى المفهوم فيما سبق.

[6] اعلم أن السؤال بما هو يطلب به تمام ماهية المسؤول فعلى هذا لو كان المسؤول بما هو شيئين مختلفين فى الحقيقة يجئ الجواب تمام ماهية المشتركة بينهما فيقال له الجنس نحو ما الإنسان و الفرس يقال حيوان فهو جنس لو كان المسؤول به شيئين متفقين فى الحقيقة أو شئ واحد يجئ الجواب تمام ماهية المشتركة أو تمام ماهيته فيقال له النوع نحو ما زيد و عمرو أو ما زيد يقال إنسان فهو نوع.

[7] أى المقصد منهما.

فيه إذ الحصر مستفاد من قسيمه **(كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان و الفرس)** فإن الحيوان ما يقع جوابا لقولنا ما الإنسان و ما الفرس مثلا لا لما الإنسان فقط ولا لما الفرس وحده فإن السؤال[1] عن أحدهما إنما هو عن تمام ماهيته[2] و ليس الحيوان تمام ماهية كل منهما بل تمام الماهية المشتركة بينهما **(وهو)** أى الذاتى المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة المحضة **(الجنس و يرسم بأنه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق فى جواب ما هو)** قوله كلى جنس شامل للكليات و قوله مقول ليتعلق به قوله على كثيرين و قوله على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين بالحقايق وهو احتراز[3] عن النوع و الخاصة[4] و الفصل القريب و قوله فى جواب ما هو احتراز[5] عن الفصل البعيد و

---

[1] أى بما هو.

[2] الضمير راجع إلى أحد فى أحدهما.

[3] مثل إنسان و ضاحك و ناطق لأنها جواب لمتفقات الحقيقات و الخاصة و الفصل القريب يخرج أيضا بقوله فى جواب ما هو لأنها يجيئان فى جواب أى شئ هو كما سيجيئ إن شاء الله تعالى.

[4] أى خاصة النوع لأنها إذا ذكرت مطلقة تحمل عليها و الفرق بين الفصل القريب و البعيد كما سيذكره الشارح أن الفصل القريب يميز الماهية عن المشاركات فى الجنس القريب مثل الناطق و الفصل البعيد يميزها عن المشاركات فى الجنس البعيد لا القريب مثل أن يقال الإنسان أى نامى هو فيقال فى جوابه المتحرك بالإرادة فهو فصل بعيد للإنسان و خاصة الجنس للحيوان.

[5] لأن الأولين يجيئان فى جواب أى شئ و الثالث لا يجيئ فى الجواب قط لا فى جواب ما هو ولا فى أى شئ هو.

خاصة الجنس و العرض العام فلكل من القيود فائدة فمن قال كلى زائد لا طائل تحته إذ مقول على كثيرين يغنى عنه فقد أتى بزائد لا طائل تحته و قد تقرر أنه لا يجب أن يكون جميع قيود التعريف منحصرا فى الجامع و المانع بل قد يكون بعضها لمجرد تحقيق المقام و كشف المرام و من ذلك تراهم يقولون إن التعريفات و قيودها إنما هى لكشف[١] الماهيات و الاحترازات تابعة هذا[٢] قيل وجه ما قال المصنفون فى تعريفات الكليات و يرسم[٣] دون و يحد هو أنه[٤] يجوز أن يكون لها[٥] ماهيات وراء تلك المفهومات ملزومات[٦] مساوية لها فتكون[٧] رسوما لا حدودا و اعترض عليه بأنه لا يلزم مما[٨] ذكر إلا عدم العلم بكونها[٩] حدودا ولايلزم منه العلم بكونها رسوما فالأولى بل

[١] لا للاحترازات.

[٢] فصل الخطاب.

[٣] مقول قال.

[٤] خبر وجه ما.

[٥] أى للكليات.

[٦] صفة لماهيات يعنى لا ينفك عن صاحب الماهية بحيث هى قائمة بها.

[٧] يعنى لو كان لها ماهيات غيرها أفضل من تعريفنا كانت هى أصلا و تعريفنا عرضا بالنسبة له فتكون هى حدودا و تعريفنا رسوما.

[٨] أى من جواز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات.

[٩] أى تعريفنا يعنى كما لم يرجح كونه حدا للسبب المذكور لم يرجح أيضا كونه رسما لاحتمال كون تعريفنا مساويا لها فإذا قيل يرسم لزم أيضا الترجيح بلا مرجح فهو تحكم.

الصواب أن يقال و يعرف[1] و قيل إنما كانت هذه المفهومات رسوما لأن المقولية[2] عارضة[3] للكليات و التعريف بالعرضى رسم و ذلك لأن الجنس مثلا فى نفسه[4] هو الكلى الذاتى لمختلفات الحقيقة سواء قيل[5] عليها أو لم يقل و أما المقولية و كونه[6] صالحا فمما يعرض له[7] بعد تقومه[8] و رد بأن[9] ذلك هو الجنس الطبيعى ولا كلام فيه وإنما الكلام فى الجنس المنطقى و منشأ الغلط هو الاشتباه

---

[1] لأنه أعم من الرسم و الحد فأيا ما كان يشمل عليه.

[2] أى المذكورة فى التعريف.

[3] لأن مفهوم الكلية وهى التى لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة موجود أولا فى الواقع ثم أطلق عليه هذه التعاريف باعتبارات مختلفة فكان هذا الإطلاق عارضا فى المرتبة الثانية و التعريف بالعرضى رسم.

[4] أى فى الواقع.

[5] أى تعرريفه.

[6] أى كون الجنس مثلا صالحا لأن يقال علية تعريفه.

[7] أى للجنس.

[8] أى تكونه فى الخارج.

[9] قال أستاذى الشيخ محمد صالح الغرسى الذى نفرض له المقولية هو الجنس الطبيعى كالحيوان فإن المقولية عارضة له بعد تقومه و ليس ذلك إشارة إلى الكلى الذاتى لمختلفات الحقيقة فإنه تعريف للجنس المنطيقى مثل قولهم كلى مقول إلخ و عارض للجنس الطبيعى بعد تقومه فإن الحيوان مثلا بمفهومه الكلى هو الجسم النامى المتحرك بالإرادة و كونه كليا ذاتيا إلخ مما يعرض له بعد تقومه و ذلك لأن الكلى الطبيعية معروض للكلى المنطيقى و المنطقى عارض له كما علم فى محله.

بين العارض[1] و المعروض[2] و عدم[3] الفرق بين الكلى الطبيعى المعروض و بين الكلى المنطقى العارض و قيل الحق أنها حدود إذ لا ماهية للجنس مثلا وراء هذا المعنى ضرورة[4] أنا لا نعنى بكون الحيوان جنسا إلا كونه[5] مقولا على الكثيرة المختلفة الحقيقة و كذ الكلام فى البواقى أقول كيف[6] لا يكون هذا حقا إذ المفهومات[7] اللغوية و الاصطلاحية أمرها فى غاية السهولة لأن

---

[1] هو الجنس المنطيقى.

[2] هو الجنس الطبيعى.

[3] قال التهانوى فى كشافه الكلى إما طبيعى أو منطقى أوعقلى و ذلك لأن مفهوم الحيوان من حيث هو هو مثلا وهو الجوهر القابل للأبعاد الثلثة النامى الحساس المتحرك بالإرادة معنى فى نفسه و يصدق على هذا المعنى معنى آخر كلى وهو ما لا يمنع تصوره عن فرض الشركة فيه فالمفهوم الذى يصدق عليه ذلك المعنى الكلى يسمى كليا طبيعيا لأنه طبيعة ما من الطبائع و المفهوم الكلى الذى يصدق على الطبيعى المذكور يسمى كليا منطيقيا لأن المنطقى إنما يبحث عنه و المجموع المركب من هذين يسمى كليا عقليا لعدم تحققه إلا فى الذهن و العقل و إنما قلنا الحيوان مثلا لأن هذه الاعتبارات الثلثة لا تختص بالحيوان بل تعم سائر الطبائع و مفهومات الكليات الخمس و على هذا فقس الجنس الطبيعية و المنطيقية و العقلية و النوع الطبيعية إلى غير ذلك انتهى كلامه اختصارا.

[4] المصدر مضاف إلى ما بعده منصوب على الحالية أو الظرفية و قوله لا نعنى أى لا نعتبر.

[5] أى إلا نعتبر كونه إلخ و حاصل المعنى أن العبرة فى كون هذه التعاريف حدا أو رسما اعتبار صاحب التعريف فلو اعتبر حدا فيكون حدا و لو اعتبر رسما فيكون رسما بخلاف تعاريف ماهيات التى لم يصدر منا بل هى من مصنوعاته عز و جل لأننا لم نطلع على كنهها فيشكل علينا كون تعاريفها حدا أو رسما سيجئ إن شاء الله تعالى.

[6] الاستفهام تقريرى.

[7] أى المفهومات التى صدرت من أهل اللغة و صدرت من أهل الاصطلاح.

اللفظ إذا وضع فى اللغة أو فى الاصطلاح لمعنى فما هو داخل فى مفهومه فهو ذاتى جنس إن كان مشتركا[1] و فصل إن كان مميزا[2] و ما هو خارج عنه فهو عرضى له فلا اشتباه بين حدودها و رسومها المسماة بالحدود و الرسوم الاسمية[3] فمفهومات الكليات كلها ذاتيات[4] لأنها حصلت أولا فوضعت أسماؤها بإزائها فتكون حدودا اسمية لها و من ادعى لها ماهيات ورائها فعليه[5] البيان و القول بأنه يجوز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات و لا نعلمها كالقول بأنه يجوز أن يكون فى حضرتنا جبال شاهقة[6] لا نراها كما لا يخفى و أما الاشتباه و الالتباس فى الماهيات[7] الحقيقية الوجودية فى الأعيان فأمرها[8] فى غاية الصعوبة دونه خرط[9] القتاد إذ التمييز بين ذاتياتها

---

[1] أى بين حقائق المختلفة.

[2] أى بين الجنس.

[3] صفة للحدود و الرسوم معا و إنما يقال لها رسم اسمى أو حد اسمى لأن أسمائها وضعت لهذه الماهيات بجعلنا بخلاف تعاريف الأشياء التى لا دخل لنا فيها إنما يقال لها حد حقيقى أو رسم حقيقى.

[4] لأننا اعتبرناها ذاتيات

[5] قال أستاذى الشيخ محمد صالح الغرسى بل لا يتصور وجود ماهيات لها ورائها لأن ماهيتها مفوضة إلى اعتبار الواضع و الواضع لم يعتبر سوى هذه .

[6] أى كبيرة

[7] أى لا دخل لنا فى صنعها بل أمر الخالق القوى و قدر .

[8] أى تعريفها كاملا

[9] خرط بمعنى انتزع يقال خرط الشجرة أى انتزع ورقها اجتذابا القتاد شجر صلب له شوك هذا مثل يضرب لركوب الأمر الشاق

و عرضياتها فى نهاية التعسر بل هو غير مقدور للبشر و إنما هو شأن خالق القوى و القدر و سيأتى ما يتعلق بهذا فى أواخر الباب الثانى إن شاء الله تعالى و مما ينبغى أن ينبه عليه أن الجنس[1] قريب إن كان الجواب عن الماهية و عن بعض ما يشاركها فيه[2] عين الجواب[3] عنها و عن جميع ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة[4] إلى الإنسان و بعيد إن كان الجواب عنها و عن[5] بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها و عن البعض الآخر و يكون[6] هناك جوابان إن

---

[1] قد علمت فيما مر أن الجنس يكون جوابا لماهيات مختلفة الحقائق فى جواب ما هو فهذا التعريف للجنس القريب بمعنى أن هذا الجنس مثل حيوان إذا أطلق لهذه الماهية أو لتلك إلخ شركة يكون جنسا قريبا لهذه الماهيات التى يشترك كلها فى هذا الجنس و لو كان الجواب لبعض الماهيات ذلك الجنس القريب و لبعض آخر غير ذلك الجنس القريب يكون لجميع هذه الماهيات غير ذلك الجنس القريب فهذا الجنس أى الجواب يكون بالنسبة لبعض الماهيات بعيدا و بالنسبة لبعض آخر قريبا هذا بيان ما أفاده بقوله إن الجنس قريب إلخ و الله تعالى الموفق و المرشد.

[2] أى فى ذلك الجنس

[3] خبر كان

[4] الأولى أن يقول بالنسبة إلى الإنسان و بالنسبة إلى الفرس مثلا ليتوجه الإنسان لقوله عن الماهية و يتوجه الفرس لقوله عن بعض ما يشاركها فيه الله أعلم.

[5] لأن جوابهما حيوان فهو غير النامى الذى هو جواب عن هذه الماهية أى الإنسان و عن بعض آخر غير مشترك فى الحيوانية مثل شجر فالنامى جنس بعيد بالنسبة إلى الإنسان.

[6] للسؤال عن الإنسان بما الإنسان الأول حيوان و الثانى جسم نامى وهكذا

كان بعيدا بمرتبة كالجسم النامى بالنسبة إلى الإنسان و ثلثة أجوبة إن بمرتبتين كالجسم المطلق بالنسبة إليه و أربعة إن بثلث مراتب كالجوهر و هكذا فمبتدأ المراتب يسمى الجنس السافل و منتهاها يسمى الجنس العالى و جنس الأجناس و ما بينهما يسمى الجنس المتوسط فهذه مراتب ثلث للجنس باعتبار الترتيب فإن لم يكن مرتبا بأن لا يكون فوقه ولا تحته جنس كالعقل[1] إن لم تفرض[2] الجوهر جنسا له فهو المسمى بالجنس المفرد فلحفظه **(و الذاتى إما مقول فى جواب ما هو بحسب الشركة و الخصوصية معا[3])** أو بحسب[4] الخصوصية المحضة و كلمة مع إذا استعملت مفردة[5] تنون و تكون

---

[1] قال التهانوى فى كشافه: قال الحكماء الصادر الأول من البارئ تعالى هو العقل الكل و له ثلثة اعتبارات وجوده فى نفسه و وجوبه بالغير و إمكانه لذاته فيصدر عنه أى عن العقل الكل بكل اعتبار أمر. فباعتبار وجوده يصدر عنه عقل ثان و باعتبار وجوبه بالغير يصدر نفس، و باعتبار إمكانه يصدر جسم وهو فلك الأفلاك. و كذلك يصدر من العقل الثانى عقل ثالث و نفس ثانية و فلك ثان. هكذا إلى العقل العاشر انتهى كلامه و لا يخفى أن هذا الاعتقاد كفر محض.

[2] بل هو عرض عام وعلى هذا فالعقول العشرة أنواع له لا أجناس و إلا لم يكن منفردا و لا أشخاص هكذا قال السيد محمد عليش فى حاشيته على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجى.

[3] أى جميعا يعنى يقال فى جواب سؤال ما هو و المسؤل ح تارة يكون شاركا لغيره فى كونه مسؤولا مثله و تارة يكون خاصا بكونه مسؤولا دون غيره.

[4] فائدة هذا القيد سيبين من الشارح

[5] أى غير مضافة.

من الأحوال المؤكدة مثل جميعا فهى بمعناه[١] حقيقة كما هو عند البعض أو مجازا كما هو مقتضى قول بعضهم فليس المراد بالمعية ههنا المعية الزمانية بل مطلق الاجتماع فلا يرد ما[٢] يتوهم **(كالإنسان بالنسبة إلى زيد و عمرو)** و غيرهما مثلا إذا قيل ما زيد يقال فى جوابه الإنسان و إذا قيل ما زيد و ما عمرو يقال أيضا الإنسان و هكذا إلى غير النهاية و هذا معنى كونه مقولا بحسب الشركة و الخصوصية معا **(وهو)** أى ما يقال فى جواب ما هو على المنوال[٣] المذكور **(النوع)** الحقيقى[٤] كما هو المتبادر عند الإطلاق وهو إن كان متعدد الأشخاص فى الخارج كالإنسان فهو مقول بحسب الشركة و الخصوصية و إن لم يكن متعدد الأشخاص فيه بل كان مخصرا فى شخص واحد كالشمس فهو مقول بحسب الخصوصية المحضة و لهذا قلنا أو بحسب الخصوصية المحضة ليشتمل عليهما شمولا ظاهرا فتأمل **(و يرسم)** أى النوع الحقيقى **(بأنه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد)** اختلافا خارجيا[٥] أو ذهنيا[٦] فيشمل[٧] النوع المنحصر فى الشخص و النوع المعدوم كالعنقاء **(دون**

---

[١] أى جميعا.

[٢] من أن السؤال بحسب الشركة فى زمان و بحسب الخصوصية فى زمان آخر كيف يتصور المعية.

[٣] أى على الاسلوب المذكور

[٤] أى لا إضافى لأنه جنس فى الأصل و لذا يقال فى جواب ما هو بحسب الشركة

[٥] فى مثل الإنسان.

[٦] فى مثل الشمس.

[٧] تفريع لقوله ذهنيا فقط.

الحقيقة فى جواب ما هو) قوله كلى مقول على كثيرين سبق[1] بيانه و قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتراز عن الجنس و خاصته[2] و العرض العام والفصول[3] البعيدة و قوله فى جواب ما هو احتراز عن الفصل القريب[4] و خاصة النوع و تخصيص[5] قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة بالاحتراز عن الجنس فقط و كذا تخصيص الاختلاف فى الحقيقة فيما سبق[6] بإخراج النوع فقط و إسناد البواقى[7] إلى القيد الأخير فى الموضعين تحكم كيف[8] و فى ذلك إخراج ما قد خرج و ما وجه[9] به الشريف العلامة و غيره من أنها لو فرض عدم خروجها بالأول لخرجت بالأخير قطعا فأسند الكل إليه[10] فمما لا يشفى العليل و لا يدفع به التحكم فإن قلت ما هو سؤال عن الذات و الحقيقة و

---

[1] فى تعريف الجنس.

[2] أى خاصة الجنس مثل المتحرك بالإرادة لأن كل فرد متغير الحقيقة من غيره و كذا العرض العام مثل الماشى.

[3] مثل المتحرك بالإرادة إذا ميز الماهية عن المشاركات فى الجنس البعيد نحو الإنسان نامى متحرك بالإرادة فخرج بقوله دون الحقيقة لأن حقيقة أفراد الفصول البعيد متغايرة بينها.

[4] لأنهما مقولان فى جواب أى شئ هو.

[5] مبتدأ خبره قوله تحكم و قوله كذا تخصيص عطف على المبتدأ.

[6] أى فى تعريف الجنس.

[7] المراد به ما يمكن إخراجه بالقيد الأول وهو هنا خاصة الجنس و العرض العام و الفصول البعيدة و هناك الخاصة و الفصل القريب.

[8] إنكارى.

[9] مبتدأ خبره قوله فمما إلخ.

[10] أى القيد الأخير.

قد صرحوا بأنه[1] إنما يكون بعد الثبوت[2] فيلزم تخصيص التعريف بالنوع الخارجى و يجب أن يقال إنه كلى مقول على واحد أو على كثيرين إلخ مشيرا[3] إلى النوع المنحصر فى شخص و إلى النوع الغير المنحصر فيه كما فعله صاحب الشمسية قلت قد صرح السيد العلامة قدس سره بأن ما هو سؤال عن الماهية و هى أعم من أن تكون موجودة فى الخارج كالإنسان و الفرس و غيرهما[4] من الموجودات الخارجية أو لا و كيف يجوز التخصيص[5] بالنوع الخارجى مع وجوب[6] انحصار الكلى فى الخمسة فإن المفهومات التى[7] لم يوجد شئ من أفرادها التى هى[8] تمام ماهيتها[9] كالعنقاء مثلا لا تندرج[10] فى غير النوع قطعا فلو أخرجت عنه لم ينحصر الكلى فى الأقسام الخمسة لا يقال المعتبر فى الكلى أن يكون موجودا فى الخارج و لو فى ضمن فرد واحد

---

[1] أى الذات.

[2] قال أستاذى الشيخ محمد صالح الغرسى أى فى الخارج فى ضمن الأفراد.

[3] لف نشر مرتب الأول للواحد و الثانى للكثير.

[4] سواء كانت لها فرد واحد فى الخارج أو اكثر.

[5] أى تخصيص التعريف.

[6] يعنى أن النوع الذهنى لو عد قسما مسستقلا لبلغ عدد الكليات إلى ست و بطل الاتفاق على الخمسة و عدم قبوله من الكليات أقبح منه فجعل النوع شاملا لقسميه.

[7] أى الأفراد.

[8] أى المفهومات.

[9] أى الأفراد.

[10] خبر إن.

لأنا[1] نقول قد سبق أن مفهوم الكلى يتناول الموجود و المعدوم والممكن و الممتنع نعم المقصود الأصلى أولا معرفة أحوال الموجوادت إذ[2] لا كمال يعتد به[3] فى معرفة أحوال المعدومات إلا[4] أن قواعدالفن شاملة للموجودات و المعدومات معا ممكنات أو ممتنعات كما مر إليه الإشارة فالمقصود الأصلى من الفن أن يستعمل فى معرفة أحوال الموجودات و قد يستعمل فى معرفة أحوال المفهومات الاعتبارية و بيان أحوالها و أحكامها فإن هذه[5] المعرفة قد يحتاج إليها فى معرفة أحوال الموجودات الحقيقية و لذا قيل لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة[6] إلى هنا كلامه قدس سره و ههنا أبحاث شريفة فلتطلب من حواشى الشمسية لمولانا داود عليه رحمة الودود ثم إنه قد اعترض على التعريف بأنه منقوض بالجنس لأن[7] كل قيد إنما[8] يخرج ما ينافيه لا ما يجامعه[9]

---

[1] علة للنفى.

[2] علة لكون معرفة أحوال الموجودات مقصودا أصليا.

[3] صفة كمال.

[4] بمعنى لكن.

[5] أى معرفة مفهومات الاعتبارية.

[6] أى الفلسفة.

[7] أى كل قيد فى تعريف النوع.

[8] أى يخرج الأغيار الذى ينافيه أى ينافى النوع بأن لم يجامع هذا المنافى مع النوع.

[9] أى لا الأغيار الذى يجامع مع النوع فى الجملة بأن يجامع هذا المنافى مع النوع كما فى المثل الآتى.

فى الجملة[١] و لا نسلم[٢] المنافاة بين المقولية على مختلفة[٣] الحقيقة و بين المقولية على متفقتها[٤] فإن الجنس يصدق[٥] عليه أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب ما هو إذ الحيوان مثلا يقال فى جواب ما زيد و ما عمرو و ما هذا الفرس و ما ذاك الفرس فلا بد[٦] من زيادة قيد فقط بعد قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة حتى يصح الاحتراز به عن الجنس فيتم التعريف جمعا[٧] و منعا واجيب عنه بوجوه ثلثة الأول أن صحة الجواب بالجنس ناظرة[٨] إلى اشتمال السؤال على الحقيقتين المختلفتين و إلى جعل[٩] المتفقتين فى حكم الواحدة و الثانى أن المتبادر من المقولية المقولية صراحة و الحيوان فى المثال المذكور ليس بمقول على المتفقتين بالحقيقة صراحة[١٠] و أصالة بل مقول عليها

---

[١] أى فى بعض الأحيان.

[٢] لاجتماعهما فى الجملة فلا نسلم.

[٣] أى الجنس.

[٤] أى النوع..

[٥] أى فى الجملة.

[٦] فيكون معنى تعريف النوع هكذا إنه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد من غير اختلاف الحقيقة إذا علمت أن هذا الاختلاف بالعدد من غير الحقيقة فاعلم أنه حسب لا مع اختلاف الحقيقة فى بعض الأحيان.

[٧] الأولى معنا فقط.

[٨] فلذا لم يجز الجواب بالنوع.

[٩] فكان السؤال من المختلفين فقط.

[١٠] فلا يعتبر لهذه المقولية.

ضمنا و تبعا و الثالث أن قوله دون الحقيقة يفيد أن الاختلاف بالحقيقة مانع عن كونه[1] مقولا[2] عليها وهو[3] ليس[4] كذلك فى الجنس فيصح الاحتراز[5] به بلا زيادة قيد فقط و لا إرادته فى النية فيتم التعريف بدونه جمعا و منعا هذا ثم إن النوع كما يطلق على ما ذكر كذلك يطلق على كل ماهية يقال[6] عليها و على غيرها الجنس فى جواب ما هو قولا[7] أوليا

---

[1] أى كون النوع.

[2] أى على مختلفة الحقيقة.

[3] أى منع المقولية على مختلفة الحقيقة.

[4] بل هو مقول على مختلفة الحقيقة و فى ضمنه على متفقة الحقيقة فى الجملة.

[5] أى بقوله دون الحقيقة فى تعريف النوع و حاصله أن النوع أمره كونه مقولا على متفقة الحقيقة فقط و هذا المعنى يفهم من قوله دون الحقيقة من غير زيادة قيد فقط. و إن الجنس أمره كونه مقولا على مختلفة الحقيقة و فى ضمنه على متفقة الحقيقة فى الجملة فتعريف النوع لا ينقض بالجنس فى نحو المثال المذكور لكفاية قيد دون الحقيقة من غير حاجة إلى قيد فقط و الله تعالى الموفق للعباد و حسبنا الله.

[6] أى يطلق و قوله الجنس نائب فاعل له أى سواء كان قريبا أو بعيدا فدخل الحيوان و الجسم فى تعريف الثانى للنوع فإنه إذا سئل عن الحيوان و الشجر بما هما يحمل عليهما فى الجواب الجنس القريب للحيوان وهو الجسم النامى و إذا سئل عن الجسم و العقل العاشر بما هما يحمل عليهما الجنس العالى وهو الجوهر فكان كل من الحيوان و الجسم نوعان و لو قيل الحيوان و الحجر ما هما أجيب بالجسم وهو الجنس القريب للحجر و البعيد للإنسان عن حواشى برهان الكلنبوى.

[7] قال أستاذى الشيخ محمد صالح الغرسى يخرج به الصنف الذى هو عبارة عن النوع مقيدا بقيد عرضى كلى كالتركى فإنه يقال عليه و على الفرس مثلا الجنس الذى هو الحيوان فى جواب ما هو لكن ليس قولا أوليا بل بواسطة مقوليته على الإنسان المقول

و يسمى النوع الإضافى[1] وهو إما أعم الأنواع كالجسم المطلق فيسمى النوع العالى أو أخصها وهو النوع الحقيقى كالإنسان فيسمى النوع السافل و نوع الأنواع أو أعم بالنسبة إلى ما تحته و أخص بالنظر إلى ما فوقه كالحيوان و الجسم النامى فيسمى النوع المتوسط فهذه أيضا مراتب ثلثة للنوع باعتيار الترتيب و إن لم يكن مرتبا بأن لا يكون فوقه و لا تحته نوع كالعقل إن فرض[2] الجوهر جنسا له فهو النوع المفرد فلكل من الجنس و النوع مراتب ثلثة باعتبار الترتيب و واحدة بعدمه ثم إن النوع السافل يباين جميع مراتب الأجناس لأنه نوع حقيقى فهو يمتنع كونه جنسا و إن الجنس العالى يباين جميع مراتب الأنواع لأنه ليس فوقه جنس فيمتنع كونه نوعا و إن كل نوع أعم مما تحته مطلقا و كل جنس كذلك وهو ظاهر **(و)** الكلى **(إما غير مقول فى جواب ما هو بل)** هو **(مقول فى جواب[3] أى شئ هو فى ذاته)** و المقول

على التركى و إن العالى إنما يحمل على الشئ بواسطة حمل السافل عليه و تقرر أنه إذا ثبت أمر للعام و الخاص كان ثبوته للعام أوليا و للخاص ثانويا.

[1] أى النسبى لأنه بالنسبة إلى ما فوقه نوع و إلى ما تحته جنس.

[2] لأنه لو لم يفرض لزم وجود النوع بغير جنس له وهو باطل.

[3] اعلم أولا أن السائل بأى شئ يعلم جنس ما سئل و لهذا لا يسئل بما هو الذى هو سؤال من جنس الشئ و كذا يعلم نوع ما سئل و لهذا لا يسئل أيضا بما هو الذى هو سؤال بحسب الشركة و الخصوصية من نوع الشئ و أما ما لا يعلمه السائل فهو المميز الذاتى أى المميز لما سئل عن ذاتيته وهى جنسه يعنى جواب أى شئ هو فى ذاته يميز الشئ عن مشاركاتها فى الجنس مثل الإنسان أى شئ هو فى ذاته يقال فى جوابه ناطق

فى جوابه شيئان المميز الذاتى وهو المميز عن المشارك فى الجنس و المميز العرضى وهو المميز عن المشارك فى العرض العام فإن قيل السؤال بأى شئ هو فى ذاته فالمقول فى جوابه هو الأول **(وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس كالناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو)** أى المميز عن المشارك فى الجنس **(الفصل)** و إن قيل أى شئ هو فى عرضه فالمقول فى جوابه هو الثانى وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه فى العرض العام وهو الخاصة و إن قيل أى شئ هو بلا تقييد فالمقول فى جوابه يصح أن يكون فصلا و خاصة و العرض العام لا يصلح للجواب أصلا لا لما هو و لا لأى شئ هولأن الأول إنما يطلب تمام الماهية و الثانى إنما يطلب المميز كما عرفت و لا شك أن العرض العام من حيث هو عرض عام لا يصح لشئ منهما **(و يرسم)** أى الفصل **(بأنه كلى)** جنس **(يقال على الشئ فى جواب أى شئ هو)** يخرج الجنس و النوع و العرض العام **(فى ذاته)** يخرج الخاصة وهو أعنى الفصل قريب إن ميز[1] الماهية عن مشاركاتها فى الجنس القريب كالناطق و بعيد[2] إن ميزها عن المشاركات فى الجنس البعيد و له مراتب فى البعد بحسب مراتب الجنس و إنما نبهنا على أقسام الجنس و الفصل والنوع إجمالا مع أن الشراح

و المميز العرضى أى المميز لما سئل عن عرضياته و هى خاصته العارضة له يعنى جواب أى شئ هو فى عرضه يميز الشئ عن مشاركاته فى العرض مثل الإنسان أى شئ هو فى عرضه يقال فى جوابه ضاحك.

[1] أى صاحب الماهية.

[2] كالحساس

لم يتعرضوا لذلك لعموم الفائدة و لتوقف القول الشارح على ذلك اعلم أن ظاهر كلام المص ههنا مبنى على مذهب القدماء فإنهم ذهبوا إلى أن الفصل إنما يميزها عن المشاركات فى الجنس حتى قالوا إن ما[١] يكون له فصل يكون له جنس لا محالة بناء على امتناع تركب الماهية من أمرين متساويين[٢] أو أمور متساوية و وجوب[٣] انحصار الذاتى فى الجنس و الفصل و تبعهم الشيخ[٤] فى الشفاء لكن لما لم يتم برهانهم على[٥] ذلك عدل عنه فى إشاراته[٦] و تبعه المتأخرون فجوزوا تركب الماهية من أمرين متساويين و قسموا الفصل إلى ما يميز الشئ عن المشاركات فى الجنس[٧] و عن المشاركات فى الوجود[٨] و ذلك[٩] لأنه إن تركب[١٠] ماهية من أمرين متساويين أو أمور متساوية فكل من تلك الأمور يكون فصلا فيميزها عما يشاركها فى الوجود إذ لا

---

[١] أى إن التعريف الذى

[٢] مثل الفصلين من غير جنس.

[٣] عطف على امتناع يعنى ما التعريف إلا و له جنس و فصل.

[٤] أى ابن سينا فى كتابه الشفاء.

[٥] أى على كون التعريف من جنس و فصل.

[٦] كتابه الآخر فى المنطق.

[٧] إن كان فى التعريف جنس.

[٨] إن لم يكن فى التعريف جنس.

[٩] أى التقسيم المذكور ثابت لأنه إلخ.

[١٠] إن شرطية.

جنس ح فالطالب بأى شئ هو يطلب[1] ما لا يكون تمام[2] المشترك بين الماهية و غيرها و يميزها[3] عما يشاركها فيما أضيف إليه لفظ أى مثلا أى حيوان هو سؤال عما يميز عن المشاركات فى الجنس[4] و أى موجود هو سؤال عما يميز عن المشاركات فى الوجود على ما أفاده السعد العلامة فى شرح الشمسية و من أراد التفصيل فليرجع إليه و إلى المطولات لا يقال إن تركب الماهية من أمور متساوية و إن لم يقم البرهان على امتناعه على زعم المتأخرين إلا أنه مما لم يتحقق فى الخارج فما معنى جعل الفصل عاما على التميزين[5] لأنا نقول قد عرفت غير مرة أن قواعد هم عامة شاملة للموجودات و المعدومات فيجب التعميم بناء على مذهبهم و لما فرغ عن الكلى الذاتى شرع فى الكلى العرضى فقال **(وأما)** الكلى **(العرضى فإما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية)** إما من حيث[6] هى هى كالانقسام بمتساوين للأربعة و إما من حيث

[1] أى يطلب الخاصة الذاتية التى هى الفصل أو الخاصة العرضية التى هى الخاصة.

[2] خبر لايكون اسمه راجع إلى ما أى لا يكون تمام المشترك بل هو خاص للماهية المعينة دون اشتراك لها غيرها.

[3] عطف على لايكون

[4] أى فى الحيوانية.

[5] أى فى الجنس و فى الوجود

[6] المراد من قولهم من حيث هو هو و من حيث هو و من حيث هى هى أو من حيث هى اعتبار الموصوف مطلقا من غير نظر إلى قيود خارجية أو داخلية

الوجود[1] كالسواد للحبشى **(وهو)** أى الممتنع انفكاكه عن الماهية سواء كان من حيث هى أو من حيث الوجود **(العرض اللازم)** و اللازم[2] إما بين و هو الذى يكفى تصوره مع تصور ملزومه و النسبة بينهما فى جزم اللزوم بينهما كالانقسام بمتساوبين للأربعة و إما غير بين وهو الذى لا يكفى تصوره مع تصور الملزوم و النسبة فى الجزم باللزوم وهو[3] إما نظرى يفتقر إلى الدليل كتساوى الزوايا الثلث لقائمتين للمثلث فإن الذهن يفتقر فى

---

[1] أى من حيث وجوده فى ضمن الأفراد فى الخارج لا فى الذهن لأن السوادية إنما لا ينفك عن الحبشى فى الخارج لأنه لا الحبشى فى الخارج إلا أسود.

[2] اعلم أن اللزوم إما بين وهو كون الشئ مستلزما للآخر فى العقل بغير واسطة أمر خارجى كالزوجية للأربعة وهو المراد فى علم المنطلق وهو ينقسم إلى قسمين لزوم بين بمعنى الخاص وهو الذى يكفى فى تصور الملازمة بين اللازم و الملزوم أى فى كون ذلك اللازم لازما لهذا الملزوم تصور الملزوم فقط من غير تصور نسبة بينهما كتصور الأربعة فقط فإنه يستلزم الزوجة اللازمة للأربعة و لزوم بين بمعنى العام وهو الذى يكفى فى تصور الملازمة بين اللازم و الملزوم أى فى كون ذلك اللازم لازما لهذا الملزوم تصور نسبة اللازم إلى الملزوم من غير تصور أمر خارجى كلزوم الكاتبة بالقوة للإنسان و إما غير بين و هو كون الشئ مستلزما للآخر فى الخارج و الذهن بواسطة أمر خارجى من الحس و الحدس و التجربة إلى غير ذلك كتساوى الزوابا الثلاث للقائمتين لأنه يفتقر نسبة الملازمة بينهما إلى إقامة برهان هندسى و على ما بيناه لك انظر عبارة الشارح فافهم الهزازة

[3] أى غير البين.

جزم اللزوم بينهما إلى إقامة برهان هندسى كما بين فى محله[1] و إما بديهى يحتاج إلى أمر آخر من الحس أو الحدس أو التجربة أو نحوها كالحرارة للنار فإن الجزم باللزوم بينهما يحتاج إلى الحس و لا يكفى فيه مجرد تصور الطرفين و النسبة هذا[2] و للبين معنى آخر وهو الذى يلزم من تصور الملزوم تصوره[3] و هذا هو المعتبر فى الدلالة الالتزامية و المعنى[4] الأول أعم كذا قالوا[5] فتأمل[6] **(أو لا يمتنع)** انفكاكه عن الماهية **(وهو العرض المفارق)** أعم من أن يكون مفارقا بالقوة كالفقر[7] الدائم أو بالفعل[8] و ح قد يكون سريع الزوال كحمرة

---

[1] أى فى كتب الهندسة.

[2] إما لفصل الخطاب أو مفعول لفعل محذوف أى خذ هذا.

[3] هذا لزوم البين بمعنى الخاص كما مر منا

[4] وهو معنى قوله السابق الذى يكفى تصوره مع تصور ملزومه إلخ وهو لزوم البين بمعنى العام كما سبق

[5] ضعفه لأن النسبة لا توجد بينهما لأنهما قسيمان لمطلق البين وجه الأعمية كما قاله العطار نقلا عن الرازى هو هذا لأنه متى كفى تصور الملزوم فى اللزوم كفى تصور اللازم مع تصور الملزوم و ليس كلما كفى التصوران كفى تصور واحد.

[6] أتى بالفاء إشارة إلى أن ما قاله صاحب القيل ضعيف و لهذا ضعفه فقال كذا قالوا الله أعلم.

[7] أى للفقير.

[8] أى مفارقا بالفعل كالفقر الدائم للغنى.

حجل و قد يكون بطيئا كالشباب **(و كل واحد منهما)** أى من اللازم و المفارق **(إما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة)** مثال العرض اللازم الخاصة **(و الفعل)** أى كالضاحك بالفعل مثال العرض المفارق الخاصة **(للإنسان و يرسم بأنها كلية)** جنس[1] تأمل **(تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط)** يخرج الجنس و العرض العام و الفصول البعيدة **(قولا عرضيا[2])** يخرج النوع و الفصل القريب و يجوز أن يراد بالمقولية ههنا معنى الحمل و أن يراد بها المقولية فى الجواب وهو الأولى[3] فتأمل **(و إما أن يعم)** عطف على قوله إما أن يختص **(على حقايق فوق واحدة وهو)** أى العام على الحقائق المختلفة **(العرض العام كالمتنفس بالقوة)** مثال للازم العام **(و الفعل)** مثال للمفارق العام **(للإنسان و غيره من الحيوانات)** كالفرس و البقر و غيرهما **(و برسم بأنه كلى)** جنس **(يقال)** أى يحمل **(على ما)** أى على أفراد داخلة **(تحت حقايق مختلفة)** يخرج النوع و الفصل القريب و الخاصة **(قولا عرضيا)** أى حملا عرضيا لا ذاتيا يخرج الجنس و الفصول البعيدة فإن قلت تقسيم العرضى أولا إلى اللازم و المفارق ثم تقسيم كل

---

[1] قال أستاذى الشيخ محمد صالح الغرسى وجه التأمل أن الجنس هو الكلى بدون تاء إلا أنه أنث لموافقة المبتدأ.

[2] أى قولا يفيد بعض العوارض لصاحب الماهية.

[3] لمناسبته بما قبله.

منهما إلى الخاصة و العرض العام يخرج[1] أقسام العرضى إلى أربعة فتكون الكليات سبعة لا خمسة و الإجماع منعقد على انحصارها فى الخمسة فالواجب على المص أن يقسم أولا إلى الخاصة و العرض العام ثم يقسم كلا منهما إلى اللازم و المفارق حتى يظهر انحصار الكلى فى خمسة قلنا اللازم انقسم إلى الخاصة و العرض العام باعتبار الاختصاص بماهية واحدة و عدم الاختصاص بها و المفارق انقسم إليهما بهذا الاعتبار أيضا فعلم أن مفهوم الخاصة فى اللازم و المفارق ما يختص بحقيقة واحدة و أن مفهوم العرض العام ما يعم الحقايق فرجع محصول الأقسام الأربعة إلى معنيين مطلقين يوجد كل منهما فى اللازم و المفارق فصار الكلى العرضى منحصرا فى هذين المعنيين و ظهر انحصار الكلى فى الخمسة فالمص نظر إلى زيدة الأقسام فتسامح فى التقسيم كما فعله صاحب الشمسية بقى شئ وهو أن تعريفات الكليات كلا منها منقوض جمعا[2] و منعا فإن الملون جنس للأسود و الأحمر و نوع للمكيف و فصل للكثيف و خاصة للجسم و عرض عام للحيوان فيصدق تعريف كل من الجنس و النوع و الفصل و الخاصة و العرض العام على كل منها فى هذه المادة و الجواب أن الأمور التى تختلف بالختلاف الاعتبارات كالمفهومات الاصطلاحية يعتبر فى تعريفاتها قيود الحيثية ذكرت

---

[1] أى يبلغ

[2] قال أستاذى الشيخ محمد صالح الغرسى الصواب الاقتصار على منعا.

أو لم تذكر كما سبق إليه الإشارة فالجنس كلى مقول على كثيرة مختلفة الحقيقة فى جواب ما هو من حيث هو كذلك و قس عليه البواقى فالملون من حيث كونه مقولا على مختلفة الحقيقة التى هى الأسود و الأحمر جنس لا يصدق عليه النوع و الفصل و الخاصة و العرض العام و من حيث كونه مقولا على متفقة الحقيقة و هى أفراد المكيف فى جواب ما هو نوع لا يصدق عليه الجنس و الفصل و الخاصة و العرض العام و على هذا فقس و لا محذور فى كون الشئ الواحد أشياء كثيرة بحيثيات مختلفة و اعتبارات متغايرة فلحفظه فإنه ينفعك فى مواضع كثيرة جدا الباب الثانى فى مقاصد التصورات و هى **(القول الشارح)** و يسمى التعريف و المعرف بكسر الراء أيضا وهو ما يكون تصوره بطريق النظر و الاكتساب موصلا إلى تصور[1] الشئ و امتيازه[2] عما عداه فخرج الملزومات بالنسبة إلى لوازمها البينة[3] لعدم كونها بطريق الاكتساب و أو[4] لتقسيم المحدود لا للشك فى الحد حتى يرد أن التعريف و التحديد ينافيه الإبهام و الترديد و تعريف[5] المعرف لا

---

[1] هذا فى الحدود.

[2] هذا فى الرسوم

[3] أى بمعنى الخاص.

[4] أى فى قوله أو امتيازه

[5] أى القول الشارح.

يستلزم[1] التسلس إما لعدم احتياجه إلى معرف آخر لبداهة أجزائه أو لكونه معلوما بوجه آخر من الوجوه و إما لأنه من الأمور[2] الاعتبارية فينقطع بانقطاع الاعتبار و ما قيل من أنه لا يستلزم التسلس لأن معرف المعرف عين المعرف فمردود بأنه ليس كذلك بل فرد من أفراده و إنما سمى قولا لتركبه[3] غالبا عند قوم و دائما عند آخرين و شارحا لشرحه الماهية و بيانها ثم ما ذكرنا من[4] التعريف إنما هو عند المتأخرين و أما القدماء فقالوا هو ما يكون تصوره سببا لاكتساب تصور الشئ أعم من أن يكون بالكنه[5] أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه أوعن بعضه قال السيد العلامة اعلم أن المتأخرين اعتبروا[6] المساواة فى التعريف و حكموا بأن الأعم و الأخص لا يصلحان له

---

[1] اعلم أنه يتصور التسلسل بوجهين الأول أن كل واحد من أجزاء التعريف يحتاج الى تعريف آخر و هكذا و الجواب الأول ناظر إلى هذا و لا يخفى أن هذا السؤال و الجواب واردان فى كل تعريف و الثانى أنك إذا عرفت المعرف فقد حصل هنا مفهوم ثان يحتاج إلى التعريف وهو معرف المعرف و إذا عرفته فقد حصل مفهوم ثالث هو معرف معرف المعرف و هكذا و الجواب الثانى ناظر إلى هذا.

[2] أى من الأمور التى اعتبرها المعتبر فإذا قطع الاعتبار من المعتبر بأى سبب كان انقطع التسلسل.

[3] أى لتركب التعريف إلخ و القول لا يكون إلا بالجزئين أو أكثر.

[4] أى تعريف قول الشارح

[5] هذا فى الحدود و غيره فى الرسوم. الفرق بين التعريفين هو أن القدماء يجيز التعريف بالتمييز عن بعض بخلاف المتأخرين.

[6] أى بين التعريف و المعرف.

أصلا و الصواب أن المعتبر فيه كونه موصلا إلى تصور الشئ سواء كان بالكنه أو بالوجه سواء كان التصور بالوجه يميزه عن جميع ما عداه أوعن بعضها إذ لا يمكن كون الشئ متصورا مع عدم امتيازه عن شئ[1] مما عداه و أما الامتياز عن الكل فلا يجب ثم إنه لا شك أنه كما يكون التصور بالكنه كسبيا كذلك التصور بالوجه سواء كان مع الامتياز عن الكل أو عن البعض يكون كسبيا فتصور الشئ بوجه أعم أو أخص إذا كان كسبيا لا يكتسب إلا بأحدهما فهما يصلحان للتعريف إلا أن المتأخرين لما رأوا أن التصور الذى يفيد الامتياز عن بعض الأغيار فى غاية النقصان لم يلتفتوا إليه و شرطوا المساواة و أخرجوا الأعم و الأخص عن صلاحية التعريف بهما و أما المباين فلما كان أبعد من الأعم و الأخص كان أولى بعدم الاعتبار و أقدم بالاخراج عن الصلاحية مع أن الظاهر أنه لا يفيد تمييزا أصلا و إن احتمل احتمالا بعيدا أن يكون مميزا[2] فى الجملة انتهى ملخصا ثم القول الشارح إما حد أو رسم و كل منهما إما تام أو ناقص فالأقسام أربعة أما (الحد) فهو (قول) جنس شامل للرسم **(دال على ماهية الشئ)** يخرجه فإن دل على الكنه بمجموع[3] الذاتيات فتام و ببعضها فناقص ولذا قال

---

[1] أى عن شئ ما مما عداه.

[2] هو فى مطلق الوجود لا غير.

[3] أى بتمامها.

(وهو الذى يتركب من جنس الشئ و فصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الحد التام) أى المركب من جنس الشئ و فصله القريبين هو الحد التام لأنه الدال على الكنه بمجموع الذاتيات أما كونه حدا و تسميته به فلمنعه الأغيار و الحد فى اللغة المنع و أما كونه تاما فلاشتماله على جميع الذاتيات **(و الحد الناقص وهو الذى يتركب من جنس بعيد و فصل قريب كالجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان)** أما كونه حدا فلما مر و أما كونه ناقصا فلنقصان[1] الذاتيات فيه و اعلم أنهم اختلفوا فى أن التعريف بالفصل وحده و بالخاصة وحدها هل هو جائز أم لا فذهب بعضهم إلى عدم الجواز و إلى وجوب أن يكون لكل تعريف جامع ليستغرق الأفراد و مانع ليخرج الأغيار و بعضهم إلى الجواز قائلا بأن المقصود من التعريف إما الاطلاع على الذاتيات كلا أو بعضا و إما التمييز عن جميع ما عداه أو عن بعضه و الفصل[2] يصلح لهما و الخاصة و إن لم تصلح للأول إلا أنها صالحة للثانى و الظاهر أن المص رح اختار الأول فلم يقل هنا أو الفصل فقط و فى تعريف الرسم الناقص أو الخاصة فقط و ما[3] قاله الفنارى من أنه إنما لم يقل فى هذين الموضعين كذلك[4]

---

[1] أى لنقصان الجنس القريب

[2] أى للاطلاع على بعض الذاتيات و التمييز عن جميع ما عداه

[3] مبتدأ خبره قوله الآتى فمع ما فيه إلخ.

[4] أى الفصل فقد أو الخاصة فقد.

لأن الناطق مركب[1] معنى و الاعتبار للمعانى فإن[2] كان معناه جسم أو جوهر له النطق كان كالجسم الناطق بعينه فيكون حدا ناقصا و إن كان معناه شئ له النطق أو نحوه لم يكن حدا بل رسما لأن الشيئية عارضة و كذا إن كان معنى الضاحك حيوان له الضحك فرسم تام و إن كان شئ له الضحك فرسم ناقص فمع ما فيه من البعد و الخلل من وجوه ينافيه ما صرحوه من أن الفصل وحده كالناطق فقط حد ناقص عند من جوز التعريف به و الخاصة وحدها كالضاحك فقط رسم ناقص عند من جوز التعريف بها فقط و لم يفصل أحد غير[3] هذا الشارح و نحوه بالترديد[4] فى معناهما و لم يقل أحد أيضا إن الناطق ليس بفصل فقط بل فصل مع جنس أوعرض عام و إن الضاحك ليس بخاصة فقط بل خاصة مع جنس أو عرض عام فتأمل **(و الرسم التام هو الذى يتركب من جنس الشئ القريب و خاصته اللازمة)** قيد الخاصة باللازمة لأن المفارقة[5] أخص من ذى الخاصة و التعريف بالأخص

---

[1] أى حكما

[2] تفريع على قول الفنارى أى فإن كان معنى الناطق وحده جسم له النطق كان كالجسم الناطق فإن كان معناه جوهر له النطق كان كالجوهر الناطق فيكون حدا ناقصا و كذلك الأمر فى الخاصة

[3] صفة احد.

[4] متعلق على لم يفصل.

[5] يعنى أن الضاحك بالقوة فى تعريف الإنسان مثلا مساوى للإنسان لأنه كلما وجد الإنسان وجد الضاحك بالقوة و كذلك عكسه لكن ليس كلما وجد الإنسان وجد الضاحك بالفعل بل قد يوجد الإنسان من غير وجود الضاحك بالفعل.

مع كونه غير جائز عند المتأخرين لا يكون رسما تاما بالاتفاق **(كالحيوان الضاحك**[1] **فى تعريف الإنسان)** و إنما يكون رسما لأن الخارج[2] اللازم للشئ أثره فسمى رسما يقال رسم الدار أثرها و علامتها و أما كونه تاما فلمشابهته الحد التام فى اشتماله على الجنس القريب وتقييده بأمر مختص بالماهية المعرفة **(والرسم الناقص وهو الذى يتركب من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا فى تعريف الإنسان إنه ماش على قدميه)** يخرج الماشى على الأقدام الأربعة **(عريض الأظفار)** يخرج مدور الأظفار **(بادى البشرة)** يخرج مستور البشرة بالشعر **(مستقيم القامة)** يخرج منحنى القامة **(ضحاك بالطبع)** يخرج جميع ما عداه و ما[3] يقال من أن بعض القيود مستغن[4] عن البعض غير وارد إذ الغرض التمثيل ولا يناقش فيه على[5] أن التعريف إنما هو لكشف[6] الماهيات و الاحترازات تابعة كما عرفت و كلما ازداد القيود ازداد الكشف و قويت المعرفة فأنى يكون البعض مستغنيا عن البعض هكذا[7] قالوا و لما كان المراد من التعريف إما الاطلاع على الذاتيات أو إفادة

---

[1] أى الضاحك بالقوة.

[2] أى لأن العارض إلخ.

[3] مبتدأ قوله غير وارد إلخ خبره.

[4] وهو قول الأخير أى ضاحك بالطبع مستغن عن جميعها

[5] على بمعنى مع تسليمية.

[6] أى لقصد كشف إلخ.

[7] صيغة الحكاية لا صيغة التمريض.

التمييز عن جميع ما عدا المعرف و العرض العام لا يصلح لشئ منهما لم يصلح أن يقع معرفا و لا جزء معرف فهو ساقط عن درجة الاعتبار و إنما ذكر فی باب الكليات استيفاء للأقسام و اعترض عليهم السيد العلامة بأنا لا نسلم أن كل قيد فهو إما للتمييز أو الاطلاع على الذاتی بل ربما يفيد اجتماع العوارض زيادة إيضاح للماهية و سهولة الاطلاع عليها و كثيرا[1] ما يضعون العوارض العامة مواضع الأجناس و أيضا الفصل البعيد مع الفصل القريب أو مع الخاصة خارج عما ذكر[2] مع أنه يفيد الاطلاع على الذاتی و السعد العلامة بأن تمييز الشئ قد يكون عن جميع ما عداه و قد يكون عن بعضه كما مر و العرض العام يفيد التمييز الثانی فينبغی أن يعتبر فی التعريفات و أيضا قد يكون الاطلاع على الشئ[3] بما هو عرض عام له مطلوبا و إن كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع بما هو ذاتی له فإن تصور الشئ قد يكون بوجوه متفاوتة بعضها أكمل من بعض ثم قال[4] قدس سره فالصواب أن المركب من العرض العام و الخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها و أن المركب منه و من الفصل حد ناقص لكنه أكمل من الفصل وحده و كذلك المركب من الفصل و الخاصة حد ناقص

---

[1] هذا عند معلومة ذاتيات الماهية للمخاطب فلا يحتاج إلا إلى زيادة الفائدة وهی إنما تتم بالعوارض.

[2] أی عن الاعتبار

[3] على الشئ المذكور

[4] أی السيد

لكنه أكمل من العرض العام و الفصل انتهى فالضابط على هذا[1] أن المركب من الجنس و الفصل القريبين حد تام و الفصل وحده أو مع الجنس البعيد أو مع الفصل البعيد أو مع الخاصة أو مع العرض العام حد ناقص و الجنس القريب مع الخاصة رسم تام و الخاصة وحدها أو مع الجنس البعيد أو مع الفصل البعيد أو مع العرض العام رسم ناقص و يخالفه مخالفة ظاهرة ما قاله[2] الفنارى من أن التعريف بمجرد الذاتيات فبمجموعها حد تام و ببعضها حد ناقض و التعريف لا بمجرد الذاتيات فبالجنس القريب و الخاصة رسم تام و بغيره رسم ناقص فعلى هذا العرض العام مع الفصل أو الخاصة و الخاصة مع الفصل أو مع الجنس البعيد و الجنس البعيد مع الخاصة كل منها رسم ناقص انتهى و كذا[3] ما نقلناه سابقا فتأمل فيهما و اختر ما هو الأوجه منهما

* **تذييل*** اعلم أن الماهية إما أن يكون لها تحقق و ثبوت فى الخارج مع قطع النظر عن اعتبار العقل أو لا و الأولى الماهية الحقيقة أى الموجودة فى الأعيان و الثابتة فى نفس الأمر و لا بد من احتياج بعض الأجزاء إلى بعض

---

[1] على بيان السيد

[2] لأن الفنارى قال فيما يلى إن العرض العام مع الفصل رسم ناقص و السيد قال حد ناقص و كذا قال الفنارى المركب من الفصل و الخاصة رسم ناقص و قال السيد حد ناقص.

[3] أى ما نقلناه عن الفنارى من أن الجنس فقط أو أن الفصل فقط مركبان معنى و الاعتبار للمعانى يخالف ما قاله السيد مخالفة ظاهرة.

إذا كانت مركبة و الثانية الماهية الاعتبارية أى الكائنة بحسب اعتبار العقل كما إذا اعتبر الواضع عدة أمور فوضع بإزائها اسما من[١] غير احتياج الأمور بعضها إلى بعض كالجنس الموضوع بإزاء الكلى المقول على الكثيرة المختلفة الحقيقة فى جواب ما هو و النوع الموضوع بإزاء الكلى المقول على الكثيرة المتفقة الحقيقة فى جواب ما هو و لا يجب أن يكون كلها مركبة بل يجوز أن يكون البعض منها بسيطة كالماهيات الحقيقية ثم الحق أنها إنما[٢] يقال لها الأمور الاعتبارية لا الماهيات الاعتبارية إذا تمهد هذا فنقول ما يتعقله الواضع ليضع بإزائه اسما إما ان يكون[٣] لها ماهية حقيقية أولا وعلى الأول إما أن يكون متعقله نفس حقيقة ذلك الشئ أو وجودها[٤] واعتبارات منه فتعريف الماهية الحقيقية لمسمى الاسم من حيث إنها ماهية حقيقية تعريف حقيقى يفيد تصور الماهية فى الذهن بالذاتيات كلها أو بعضها فيكون حدا حقيقيا تاما أو ناقصا أو بالعرضيات أو بالمركب[٥] منهما فيكون رسما حقيقيا تاما أو ناقصا لكن الاطلاع على ذاتياتها و عرضياتها و التمييز بينهما متعسر بل[٦]

[١] هذا قبل اعتبار الواضع و أما بعد اعتباره يحتاج بعضها إلى بعض آخر ليكون حدا موافقا لما اعتبره الواضع.

[٢] لأن ما صدق عليه هذه التعاريف لا وجود له فى الخارج و الحقيقة بل هو اعتبار محض.

[٣] الضميران فى بإزائه و فى لها راجعان إلى ما الأول باعتبار اللفظ و الثانى باعتبار المعنى.

[٤] كالله تعالى لأنه يتصور وجوده باعتبار صفاته.

[٥] أى الذاتى و العرضى

[٦] بخلاف الماهيات الاعتبارية كما مر.

متعذر و تعريف مفهوم الاسم و ما[1] تعقله الواضع فوضع الاسم بإزائه يكون تعريفا اسميا يفيد تبيين ما وضع الاسم بإزائه بلفظ أشهر[2] كقولنا القضنفر الأسد و بلفظ يشتمل على تفصيل ما دل عليه الاسم إجمالا كقولنا الجنس كلى مقول إلخ و هذه تتيسر الاطلاع على ذاتياتها و عرضياتها و التمييز بينهما بلا صعوبة إذ ما هو داخل فى الموضوع له فهو ذاتى و ما هو خارج عنه فهو عرضى و قد[3] مر إشارة إجمالية إلى ذلك فتعريف المعدومات لا يكون إلا اسميا إذ لا حقايق لها بل هى مفهومات و اعتبارات و تعريف الموجودات قد يكون اسميا و قد يكون حقيقيا إذ لها مفهومات و حقايق كذا فى التلويح

تنبيه اعلم ان أرباب العربية و الأصول كثيرا ما يستعملون الحد

---

[1] عطف على مفهوم الاسم.

[2] والمشهور أن هذا تعريف اسمى قال العطار الفرق بين الاسمى و الحقيقى أن الحقيقى هو الذى يكون للماهية المعلومة الوجود و الاسمى هو الذى يكون للماهية التى لم يعلم وجودها سواء كانت معدومة أو موجودة فإذا أقيم الدليل على وجودها كان التعريف الاسمى بعينه حقيقيا و الفرق بين اللفظ و الاسمى على ما هو مختار السيد و غيره من أنهما متقابلان لأن اللفظى لا يفيد تحصيل صورة و إنما يفيد تمييزها ليعلم أن اللفظ موضوع بإزائها فمآله التصديق فلا يندرج تحت القول الشارح و أما الاسمى فهو تعريف بالحقيقة مندرج تحت القول الشارح و أن الاسمى لا يجوز أن يكون بلفظ مرادف و اللفظى بخلافه فهو أنسب بالمفهومات الاصطلاحية و اللفظى أنسب باللغة.

[3] أى فى بحث الجنس.

بمعنى المعرف و كثير من الناس يغلطون بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين فلا تغفل و لا تخبط و مما يجب أن ينبه عليه هو أنه يجب الاحتراز فى التعريف عن أشياء منها تعريف الشئ بما يساويه فى المعرفة و الجهالة و منها تعريف الشئ بما لا يعرف الا بذلك الشئ وهو الدور سواء كان بمرتبة أو بمراتب و منها استعمال الألفاظ المشتركة و المجازية إلا أن وجوب الاحتراز عنهما عند أهل المعقول و أما عند الأدباء و الاصوليين فيجوز استعمالهما فى التعريف إذا قامت قرينة ظاهرة دالة على تعيين المراد بل الصحيح أن الأمر كذلك بإجماع الفريقين و اتفاقهما صرح به بعض المحققين و إنما يجب الاحتراز عن هذه الاشياء لئلا يفوت الغرض.

الباب الثالث فى بيان مبادى التصديقات وهى **(القضايا[1])** و أحكامها و لما توقف معرفة أقسام الشئ و أحكامه على معرفة ذلك الشئ عرف المص القضية أولا فقال **(القضية)** وهى تارة تطلق على المعقولة[2] و أخرى على الملفوظة إما بالاشتراك[3] أو بأن يكون حقيقة فى الأولى مجازا فى الثانية تسمية للدال[4]

---

[1] إنما جمع به كما فعل فى إيساغوجى حيث قال ههنا الكليات الخمس لأن القياس لا يتصور إلا من قضيتين أو اكثر و كذا القول الشارح لا يتصور إلا من كليين أو أكثر

[2] وهى الأصل لأن القضية تدخل فى الوجود أولا فى الذهن

[3] أى بالاشتراك اللفظى

[4] وهو القضية اللفظية

باسم المدلول[1] على ما اختاره السيد العلامة **(قول)** هو مرادف[2] للمركب جنس شامل للمركبات تامة أو ناقصة إخبارا أو إنشاء وهو يطلق أيضا تارة على المعقول و أخرى على الملفوظ اشتراكا أو حقيقة و مجازا فإن جعلنا التعريف ههنا للقضية المعقولة يكون بمعنى المركب المعقول و إن جعلناه للملفوظة فبمعنى المركب الملفوظ و لا يجوز أن يراد كلاهما معا إذ المعنيان المشتركان و كذا المعنى الحقيقى و المجازى لا يجتمعان فى الإرادة فى اطلاق واحد على ما بين فى موضعه[3] **(يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب فيه)** فصل[4] يخرج الانشائيات و المركبات الناقصة لأن احتمال الصدق و الكذب من خواص القضية كما هو الحق وهو المشهور و عليه الجمهور و لم يفرق بعضهم بينها وبين المركب التقييدى فى احتمال الصدق و الكذب باعتبار أنه[5] يشير إلى النسبة[6] الخبرية و رد بأن إطلاق احتمال الصدق و الكذب على المركب التقييدى بمجرد ما يشير إليه يقتضى صحة إطلاق

---

[1] وهو القضية المعقولة

[2] أى فى اصطلاح المنطقيين

[3] أى أصول الفقه وهو مذهب الحنفيين خلافا للمتكلين

[4] أى كالفصل لا فصل فى الحقيقة

[5] أى المركب التقييدى مثل الصفة مع الموصوف

[6] لأنها تخبر صفة الشئ و هذا القدر من الخبر من غير نسبة تامة ليس بكاف فى احتمال الصدق و الكذب

احتمالهما[1] على الإنشائى باعتيار ما يستلزمه من النسبة الخبرية و لم يقل[2] به أحد فتأمل ثم إن احتمال الصدق و الكذب إنما هو بالنظر إلى محصل مفهوم القضية و مجرد ماهيتها وهو ثبوت شئ لشئ أو سلبه عنه مع قطع النظر عن خصوصية ذلك المفهوم و خصوصية القائل و المخاطب فلا يخرج عنها قول الله و قول الرسول و ما هو بديهى الصدق و الكذب فإنا إذا قطعنا النظر عن خصوصية[3] القضية و خصوصية القائل[4] و غيرهما من الخصوصيات و لاحظنا محصل مفهومها وجدناه إما ثبوت شئ لشئ أو سلبه عنه و ذلك يحتمل الصدق و الكذب بلا مرية ثم إن الصدق و الكذب مطابقة[5] الحكم وعدم مطابقته للواقع و توضيحه أن الشيئين اللذين أوقع[6] بينهما نسبة حكمية لا بد و أن يكون بينهما مع قطع النظر عما فى الذهن من النسبة[7] التامة المفهومة من اللفظ نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك أو سلبية بأن يكون هذا ليس ذاك فهذه النسبة تسمى الواقع و الخارج و نفس الأمر فموافقة

---

[1] أى الصدق و الكذب

[2] أى بكون الإنشائيات تحتمل الصدق و الكذب

[3] بكونها قرآنا مثلا

[4] بكونه الله تعالى مثلا

[5] أى الحكم الذهنى

[6] أى فى الذهن

[7] بيان ما الموصولة فى عما و قوله نسبة ثبوتية اسم يكون

النسبة الذهنية المفهومة من الكلام لتلك النسبة الخارجية بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق و عدمها بأن تكون إحديهما ثبوتية و الأخرى سلبية كذب هذا ما عليه الجمهور وهو الحق و المذهب المنصور[1] و قيل[2] الصدق و الكذب مطابقة[3] الحكم و عدمها للاعتقاد و قيل[4] للواقع و الاعتقاد جميعا و كل منهما مردود و قد بين فى المطولات ثم إن الصدق و الكذب وصفان للقضية أولا و بالذات و للقائل ثانيا و بالعرض فلو عرفها بأنها قول يحتمل الصدق و الكذب لكان أخصر و أولى[5] فافهم ثم لما عرف القضية و بينها أراد أن يبين أقسامها فقال **(وهى)** أى القضية **(إما حملية)** إن انحل طرفاها إلى مفردين بالفعل أو القوة **(كقولنا زيد كاتب[6])** و زيد قائم[7] يضاده زيد ليس بقائم **(أو شرطية)** إن لم ينحل طرفاها إلى مفردين لا بالفعل و لا بالقوة و سيأتى عن قريب تحقيق هذا الانحلال و عدمه **(متصلة)** وهى

---

[1] أى القوى

[2] قائله النظام من المعتزله

[3] أى مطابقة الحكم الذى استفيد من اللفظ و عدمها للإعتقاد

[4] قائله الجاحظ من المعزلة

[5] وجه الأولوية هو أن فى تعريف المصنف دور لأن تعريف الصادق و الكاذب يتوقف على تعريف القضية و كذا تعريف القضية يتوقف على تعريف الصادق و الكاذب

[6] مثال للمفردين بالفعل

[7] مثال للمفردين بالقوة لأن جملة زيد قائم مراد به لفظه فمفرد و كذا يضاده زيد ليس بقائم إلا أن المراد بلفظه زيد ليس بقائم فقط وهو جزؤ المحمول و المحمول يضاده

التى حكم فيها بصدق[1] قضية أو لا صدقها[2] على تقدير[3] صدق قضية أخرى سواء[4] تحقق صدق أحد النقيضين أو لا[5] و سواء كان على تقدير اللزوم[6] أوعلى تقدير الاتفاق **(كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)** فإنه حكم فى هذه القضية بصدق وجود النهار على تقدير صدق طلوع الشمس لزوما سواء[7] تحقق وجود الليل أو لا و هذه موجبة و السالبة ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود فحكم فيها بعدم صدق وجود الليل على تقدير صدق طلوع الشمس لزوما سواء تحقق وجود النهار أو لا و سيأتى

---

[1] أى بصدق المقدم هذا فى الموجبة نحو إن كان الشمس طالعة فالنهار موجود.

[2] هذا فى السالبة نحو ليس إن كان الشمس طالعة فالليل موجود

[3] وهى التالى اعلم أن المراد بالصدق الثبوت و بعدم الصدق عدم الثبوت فالمعنى على هذا أن الشرطية المتصلة هى حكم فيها بثوت المقدم أو عدم ثبوته على تقدير ثبوت التالى

[4] نحو إن كان هذا العدد زوجا فمفقود الفردية منه فإنه حكم فى هذه القضية بصدق مفقود الفردية على تقدير صدق كون هذا العدد زوجا هذا فى الموجبة و فى السالبة فنحو ليس إن كان هذا العدد زوجا فهو فرد فإنه حكم فيها بعدم صدق فردية هذا العدد على تقدير صدقه زوجا

[5] مثاله فى المتن و الشرح لأنه ليس بين طلوع الشمس و وجود النهار تناقض و كذا بين عدم طلوع الشمس و وجود الليل

[6] مثاله فى المتن و الشرح

[7] أى وقت طلوع الشمس يعنى فرض المتكلم يكفى فى كونه قضية و إن كان فى حد ذاته كذبا الله أعلم

أمثلة الاتفاقية **(و إما منفصلة)** وهى التى حكم فيها بالتنافى[1] بين القضيتين أو بعلمه[2] فى الصدق[3] و الكذب معا أو فى الصدق[4] وحده أو فى الكذب[5] فقط **(كقولنا العدد إما زوج)** العدد **(إما فرد)** فحكم فيها بالتنافى بين القضيتين و هما أى العدد زوج و العدد فرد فى الصدق و الكذب جميعا لأن كون العدد زوجا و كونه فردا لا يجتمعان و لا يرتفعان و سيأتى تفاصيل أقسام الشرطية و موجباتها و سوالبها و أمثلة كل منهما إن شاء الله تعالى ثم إن معنى الانحلال حذف الأدوات الدالة على الحكم الذى به يكون القضية قضية فإذا حذفنا عن قولنا زيد هو عالم و قولنا زيد هو ليس بعالم لفظ هو الدال[6] على الإيجاب و ليس الدال على السلب بقى زيد و عالم و هما مفردان بالفعل و إذا حذفنا عن قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و عن قولنا العدد إما زوج و إما فرد لفظتى إن و الفاء الدالتين على

---

[1] المراد بالتنافى هنا المعاندة وهو فى الموجبة كما سيفهم

[2] هذا فى السالبة

[3] أى التنافى فى الصدق و الكذب معا هذا فى موجبة انفصال الحقيقى أو عدم التنافى فى الصدق و الكذب معا هذا فى سالبة انفصال الحقيقى و كذا الأمر فى مانعة الجمع و مانعة الخلو

[4] هذا فى مانعة الجمع

[5] هذا فى مانعة الخلو اعلم أن المراد بالصدق هنا الثبوت و بالكذب عدم الثبوت

[6] هذا التفسير مبنى على مذهب المناطقة و إلا فهو عند النحويين مبتدأ ثان

الاتصال و لفظة إما الدالة على الانفصال بقى الشمس طالعة و النهار موجود والعدد زوج والعدد فرد و كل منها قضية لا مفرد و لما كان المفرد ههنا أعم من أن يكون بالفعل أو بالقوة دخل فى الحملية نحو زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم و نحو الشمس طالعة يلزمه النهار موجود و زيد قائم قضية فإن كلا منها يمكن التعبير عن طرفيها بلفظين مفردين بأن يقال هذا ذاك أو الموضوع محمول أو نحو ذلك و أورد عليه أن الشرطية أيضا تنحل إلى مفردين بالقوة بأن يقال هذا ملزوم[1] لذاك و هذا معاند[2] لذاك مثلا فيندرج الشرطيات كلها فى الحملية فلا يكون تعريف الحملية مانعا[3] و لا تعريف الشرطية صادقا[4] على فرد من أفرادها و أجاب عنه السيد العلامة بأن المعنى بالمفرد ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه جزأ من تلك القضية و عند إفادة حكمها و الحمليات تنحل إلى شيئين يمكن أن يعبر عنهما بلفظين مفردين كهذا ذاك و الموضوع محمول حال كون هذين اللفظين موضوعا و محمولا و حال كونهما مفيدين حكم أصل القضية التى قبل الانحلال بخلاف الشرطية فإن قولنا هذا ملزوم لذاك أو معاند له و إن كانا مفردين لكنهما ليسا مقدما و تاليا و لا يفيد أن الحكم الاتصال أو الانفصال الذى فى

[1] لموجبة الشرطية

[2] لسالبة الشرطية

[3] إذ لم يكن مانعا عن الشرطية

[4] إذ لم يكن صادقا على أفراده لأنه قيل فى تعريفه و إما شرطية إن لم تنحل طرفا ها إلخ

أصل[1] القضية قبل الانحلال و التعبير[2] عن طرفيها بالمقدم و التالى أيضا لا يفيد أن الحكم الاتصال أو الانفصال فالشرطية لا تنحل بطرفيها إلى شيئين يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين عند قصد إفادة الحكم الذى فيها **(و الجزء الأول من الحملية)** كزيد فى قولنا زيد كاتب و المراد بالأولية ما هو بالطبع و بحسب الرتبة لا ما هو بحسب الذكر فيدخل فيه الجملة الفعلية كضرب زيد و الجملة الاسمية التى أخر موضوعها نحو فى الدار رجل **(يسمى موضوعا)** لوضعه لأن يحكم عليه شئ و يقال له المحكوم عليه أيضا **(و)** الجزء **(الثانى)** منها بحسب الرتبة نحو كاتب و ضرب و فى الدار فى الامثلة المذكورة يسمى **(محمولا)** لوضعه لأن يحمل على شئ و يقال له المحكوم به أيضا اعلم أن أجزاء القضية ثلثة المحكوم عليه و المحكوم به و النسبة التى بها يرتبط المحكوم به بالمحكوم عليه و هى الحكم بثبوته له أو بنفيه عنه كذا قيل و الحق أنها أربعة المحكوم عليه و المحكوم به و النسبة التى هى مورد[3] الإيجاب و السلب

---

[1] وهو فى الحمليات حمل المحمول على الموضوع وهو موجود أيضا لو انحل بخلاف الشرطية لأن الأصل فيها لزوم وجود شئ على شئ آخر وهو غير موجود لو انحل

[2] هذا جواب سؤال مقدر هو هذا لو انحل الشرطية إلى مفردين هما قوله المقدم و التالى يحصل أصل القضية بأن يقال المقدم التالى

[3] أى متعلقهما

الحكم[1] الذى هو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة فإنا إذا تعقلنا زيدا و كاتبا مثلا و النسبة أعنى مجرد مفهوم كون الكاتب ثابتا لزيد أو غير ثابت له لا يحصل القضية و يظهر ذلك فى الشك فإنه[2] بتعقل الطرفين و النسبة بينهما من غير حكم ثم إذا زال الشك و أدرك الذهن أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة أعنى أن المحمول ثابت للموضوع أو ليس بثابت له تحصل القضية بلا مرية و النسبة كما تطلق على مورد الايجاب و السلب كذلك تطلق على الحكم فمن جعل الأجزاء ثلثة فقط غفل عن هذا فذهب إلى اتحاد النسبتين و لما كان مقصود المص بيان الأجزاء اللفظية اقتصر على بيان المحكوم عليه و به و سكت عن الجزئين الأخرين فإن قيل الأجزاء اللفظية ثلثة الموضوع و المحمول و الرابطة التى تدل على الحكم و النسبة كهو فى زيد هو عالم فلم لم يذكر الثالث قلنا كأنه نظر إلى أن الرابطة كثيرا ما يترك ذكرها فاقتصر على ما هو كثر ذكرا **(و الجزء الأول من الشرطية)** نحو إن كانت الشمس طالعة فى قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **(يسمى مقدما)** لتقدمه (و المراد بالأولية و التقدم ههنا هو الرتبى سواء تقدم فى الذكر أيضا كما فى المثال المذكور أو تأخر كما فى قولنا النهار

[1] الفرق بين النسبة و الحكم فى هذا المذهب هو أن النسبة هى تعلق المحمول للموضوع أو عدم تعلقه فى الخارج و الحكم إدراك هذه النسبة فى الذهن

[2] أى حاصل

موجود إن كانت الشمس طالعة و تقدير الجزاء فى أمثال هذا على ما هو مذهب البصربين إنما هو لأمر لفظى لا يساعده مقاصد هذا الفن **(و)** الجزء **(الثانى)** من الشرطية كالنهار موجود فى المثالين المذكورين **(يسمى تاليا)** لتلوه و تبعيته للمقدم **(و القضية)** تقسيم ثان للقضية مطلقا إلا أن المص بنى ظاهر الكلام على الحملية حيث أتى بجميع الأمثلة منها و ترك التعرض لإيجاب الشرطية و سلبها و خصوصها و حصورها و إهمالها و سننبه على كل منها على سبيل الإيجاز إن شاء الله تعالى فالقضية الحملية **(إما موجبة)** وهى التى حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع **(كقولنا زيد كاتب)** إذ حكم فيه بثبوت الكتابة لزيد **(و إما سالبة)** وهى التى حكم فيها بنفى المحمول عن الموضوع **(كقولنا زيد ليس بكاتب)** إذ حكم فيه بنفى الكتابة عن زيد **(و كل واحد منهما)** أى من الحملية الموجبة و الحملية السالبة **(إما مخصوصة)** وهى التى موضوعها جزئى حقيقى و يقال لها شخصية أيضا **(كما ذكرنا)** وهو مثال زيد كاتب و زيد ليس بكتاب **(و إما كلية مسورة)** وهى التى موضوعها كلى بين فيها أن الحكم على جميع الأفراد بأداتها و سورها مأخوذ من سور البلد **(كقولنا كل إنسان كاتب)** مثال للموجبة الكلية المسورة و سورها كل و أجمعون و طرا و قاطبة و كافة و عامة و الالف و اللام فى مقام الاستغراق **(و)** كقولنا **(لا شئ)** أو لا واحد **(من الإنسان بكاتب)** مثال للسالبة الكلية المسورة و سورها لا شئ و لا واحد **(و إما**

جزئية مسورة) وهى التى موضوعها كلى بين فيها أن الحكم على بعض الأفراد بأداتها و سورها **(كقولنا بعض الإنسان)** أو واحد من الإنسان **(كاتب)** مثال للجزئية المسورة و سورها بعض و واحد[1] **(و)** كقولنا **(بعض الإنسان ليس بكاتب)** مثال للجزئية المسورة و سورها بعض ليس و ليس بعض و ليس كل **(و إما أن لا يكون كذلك)** بأن لا يكون موضوعها جزئيا حقيقيا أو كليا بين فيها كمية الأفراد كلا أو بعضا **(و تسمى مهملة)** لإهمال بيان الكمية بعدم ذكر السور **(كقولنا الإنسان كاتب)** مثال للموجبة المهملة **(و)** كقولنا الإنسان **(ليس بكاتب)** مثال للسالبة المهملة و المهملة فى قوة[2] الجزئية لتلازمهما ثبوتا وانتفاء لأنه كلما ثبت الحكم على الأفراد فى الجملة[3] ثبت عليها[4] مطلقا[5] و كلما انتفى انتفى و وجه الحصر أن الحكم فى كل من الموجبة و السالبة إما على موضوع معين أو لا فالأول هى المخصوصة و الثانى إما أن يبين فيها كمية الأفراد كلا أو بعضا أو لا فإن

---

[1] أو الألف و اللام للعهد الذهنى

[2] يعنى يطبق عليها أحكام الجزئية التى ستجئ فى أشكال القياس و أيضا الشخصية فى حكم الكلية و لهذا اعتبرت فى كبرى الشكل الأول كما سيجئ نحو هذا زيد و زيد إنسان فهذا إنسان

[3] قال محمد عليش هو معنى المهملة انتهى كلامه يعنى الحكم على الأفراد فى المهملة ليس بكلى و دائمى بل جزئى و انقطاعى أى فى الجملة لا بالجملة

[4] أى على تلك الأفراد

[5] أى سواء بأداة سور الجزئى أو بغير أداة الله أعلم

كان الأول فمحصورة كلية أو جزئية و إن كان الثانى فمهملة فالقسمة مثلثة لا مربعة و اعلم أن المص رحمه الله تعالى اقتفى إثر القدماء ههنا حيث ثلث القسمة و طرح الطبيعية[1] عنها كما فعلوا كذلك إما لعدم استعمالها فى العلوم أو لقلتها و إما لكونها داخلة فى الشخصية لأن نفس[2] الماهية من حيث إنها صورة حاصلة فى الذهن جزئى و إما لكونها داخلة فى المهملة من حيث إنه حكم فيها على كلى أهمل بيان كمية الأفراد و رد عليهم بأن فى كل من الوجوه نظرا أما الأول ففيه أنه يجب أن يكون قواعد الفن عامة و أما الثانى ففيه أن الحكم على الماهية ليس من حيث إنها صورة شخصية كيف وجميع المحصورات بهذا الاعتبار موضوعها مشخص و أما الثالث ففيه أن المهملة فى قوة الجزئية و الطبيعية كما لا تصدق كلية كذلك لا تصدق جزئية إذ لا يصدق[3] فى قولنا الإنسان نوع بعض أفراد الإنسان نوع كما لا يصدق كل أفراده نوع فلذا عدل عنه المتأخرون حيث ربعوا القسمة فقالوا إن كان الموضوع جزئيا مشخصا فشخصية و إن كان كليا فإن بين كمية الأفراد فمحصورة و إلا فإن صلحت لأن تصدق كلية أو جزئية بأن يكون الحكم على أفراد الموضوع مع إهمال بيان كميتها فمهملة و إن لم يصلح

---

[1] قال شيخ الإسلام ابو يحيى زكريا فى شرحه وهى التى لم يبين فيها كمية الأفراد و لم تصلح لأن تصدق كلية و لا جزئية كقولنا الحيوان جنس و الإنسان نوع

[2] التى يفهم من الطبيعة

[3] لأن أفراد الإنسان من حيث هو هو ليس بنوع

لذلك بأن لا يكون الحكم على أفراد الموضوع بل على نفس الطبيعة مطلقة[1] كقولنا الإنسان حيوان ناطق أومقيدة بالعموم كقولنا الحيوان من حيث عمومه جنس و الإنسان من حيث عمومه نوع فطبيعية و لم يتعرض المص أيضا للعدول[2] و التحصيل و الجهات[3] لقلة جدواها و لكونها محوجة إلى طوال أبحاث لا يسعها الرسالة مع أنه إنما التزم فيها ما يجب استحضاره للمبتدى و هذه المباحث ليست من ذلك كما لا يخفى هذا و القضية الشرطية أيضا إما موجبة أو سالبة و كل منهما إما مخصوصة و شخصية وهى التى حكم فيها بالاتصال أو الانفصال فى زمان معين على حال معنية و إما كلية مسورة وهى التى حكم فيها بالاتصال أو الانفصال فى جميع الأزمان على جميع الأحوال و الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم بذكر السور و إما جزئية وهى التى حكم فيها فى بعض الأزمان على بعض

[1] مطلقة كانت أو مقيدة كما سيجئ

[2] حرف السلب إن كان جزء من الموضوع نحو اللاحى جماد أو من المحمول نحو الجماد لا عالم أو منهما جميعا سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة و إن لم يكن لشئ منها سميت محصلة إن كانت موجبة و بسيطة إن كانت سالبة

[3] اعلم أنه كما لا بد للقضية من نسبة كما مر لا بد لها من كيفية فى الواقع و تسمى مادة أى عنصرا باعتبار وقوعها فى الواقع و أما باعتبار حصولها فى العقل فتسمى جهة و سميت القضية موجهة نحو كل إنسان حيوان بالضرورة و نحو كل إنسان حيوان دائما هكذا فى حاشية عليش

الأحوال و الأوضاع و إما مهملة و هى التى بين فيها كمية الأزمان كلا أو بعضا بإهمال السور فالأزمنة و الأوضاع فى الشرطية بمنزلة أفراد الموضوع فى الحملية و وجه الحصر هو أنه إما أن يكون الحكم فى زمان معين أو لا الأول مخصوصة و الثانى إما أن يبين فيه كمية الأزمان بعضا أو كلا أو لا الأول محصورة كلية أو جزئية و الثانى مهملة و سور الموجبة الكلية فى المتصلة كلما و مهما و متى و فى المنفصلة دائما و سورالسالبة الكلية فيهما ليس البتة و سور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون و سور السالبة الجزئية فى المتصلة قد لا يكون و ليس كلما و ليس متى و ليس مهما و فى المنفصلة قد لا يكون و ليس دائما و الأمثلة غير خفية و التفصيل مبسوط فى المطولات و لما فرغ عن بيان أقسام مطلق القضية أو القضية الحملية أراد أن يبين أقسام القضية الشرطية المتصلة و الشرطية المنفصلة و قدم المتصلة فقال **(و المتصلة)** قد سلف تعريفها على إطلاقها **(إما لزومية)** وهى التى حكم فيها بصدق التالى أو لا صدقه على تقدير صدق المقدم لعلاقة[1] موجبة لذلك كالعلية وهى أعم من أن يكون المقدم علة للتالى **(كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)** أو بالعكس كقولنا إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة أو يكون المقدم و التالى معلولى علة واحدة كقولنا إن كان النهار

[1] خرج به الاتفاقية لأنها لم تبن على وجود علاقة

موجودا فالعالم[1] مضيء و كالتضايف وهو كون الشيئين بحيث يلزم من تعقل أحدهما تعقل الآخر كالأبوة و البنوة كقولنا إن كان زيد أباعمرو فعمرو ابنه و بالعكس و قد يقال إنه من قبيل كون المقدم و التالى معلولى علة واحدة و هى التولد فى هذا المثال و ما ذكر من جميع الأمثلة موجبات و مثال السالبة ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود **(و إما اتفاقية)** وهى التى حكم فيها بصدق التالى أو لا صدقه على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة أو لا اعتبارها بل لمجرد توافق الجزئين فى الصدق **(كقولنا إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق)** و كقولنا ليس إن كان الإنسان ناطقا فالحمار عالم فإن قلت الاتفاقية مشتملة على العلاقة لأن المعية فى الوجود أمر ممكن فلا بد من علة تقتضيه قلت نعم إلا أنهم لما لاحظوا المقدم فإن اطلعوا على أمر يقتضى صدق التالى على تقدير صدقه ظاهرا و اعتبروا ذلك الأمر سموا المتصلة لزومية و إلا اتفاقية ثم[2] إن الاتفاقية على ما فسرناها لا بد من صدق

[1] لأن المقدم و التالى كلاهما معلول بطلوع الشمس

[2] قال الشيخ عليش و الاتفاقية قسمان عامة و خاصة إلى قوله و العامة هى التى حكم فيها بأن بقاء صدق التالى لا ينافى وقوع المتقدم كقوله تعالى **و لو أن ما فى الارض من شجرة أقلام و البحر يمده من بعد سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله** فمقدمها كون ما فى الأرض من الشجر أقلام و أمداد الجر سبعة أبحر وهو ممكن الوقوع و لكنه لم يقع و تاليها عدم نفاد كلمات الله تعالى وهو واقع دائم لا يرفعه تقدير وقوع المقدم فقد نفى تعالى عن كلماته النفاد بأبلغ وجه انتهى

طرفيها و يسمى اتفاقية خاصة و قد تطلق على التى حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة سواء توافقا فى الصدق أولا كقولنا إن كان الخلاء موجودا فالإنسان ناطق و تسمى هذه اتفاقية لكونها أعم من الأولى (و المنفصلة) قد سبق أيضا تعريفها على الإطلاق (إما حقيقية) وهى التى حكم فيها بالتنافى[١] أو علمه بين القضيتين فى الصدق[٢] و الكذب معا كما هو حقيقة الانفصال (كقولنا العدد إما زوج و إما فرد) فإنه حكم فيه بأن هذا العدد زوج و هذا العدد فرد لا يصدقان[٣] و لا يكذبان[٤] معا بل إن صدق إحديهما كذب الأخرى لا محالة و هذا معنى التنافى فى الصدق و الكذب معا و هذا مثال للموجبة و مثال السالبة ليس هذا الإنسان كاتبا أو تركيا فحكم فيه بنفى[٥] التنافى بين هذا الإنسان كاتب و هذا الإنسان تركى فى الصدق و الكذب جميعا فالسالبة الحقيقية أعم من الموجبة الحقيقية لأن طرفاها قد يصدقان و قد يكذبان و قد يصدق أحدهما و يكذب الآخر بخلاف

---

[١] أى بالمعاندة هذا فى الموجبة

[٢] أى فى الثبوت وعدمه معا

[٣] لا يثبتان فى هذا العدد

[٤] لا يرفعان عن هذا العدد

[٥] يعنى بنفى المعاندة بين كون هذا الإنسان كاتبا و تركيا فى الثبوت و الرفع بحيث يمكن فى هذا الإنسان ثبوت هذين الوصفين و رفعهما أو ثبوت أحدهما و رفع الآخر هذا معنى سالبة انفصال الحقيقى

الموجبة و أعم أيضا من مانعتى الجمع[1] و الخلو[2] سالبتين أو موجبتين لما ذكر و قوله (**وهى[3] مانعة الجمع و الخلو معا**) و كذا قوله فقط فى الأخيرين مما لا حاجة إليه و لعله أشار بذاك إلى التعريفات فافهم (**و إما مانعة الجمع فقط**) وهى التى حكم فيها بتنافى القضيتين أو بعدمه فى الصدق فقط مع إمكان اجتماعهما على الكذب فى الموجبة و على الصدق فى السالبة (**كقولنا هذا الشئ إما حجر أو شجر**) مثال للموجبة فإنه حكم فيها بأن هذا حجر و هذا شجر لا يصدقان مع جواز كذبهما بأن يكون إنسانا مثلا وهذا معنى الحكم بالتنافى فى الصدق فقط و مثال السالبة ليس إما أن يكون هذا الشئ لا حجرا أو لا شجر فحكم فيه بين هذا الشئ لا حجر و هذا الشئ لا شجر بنفى التنافى فى الصدق فقط لأنهما يصدقان معا ولا يكذبان كيف و لو كذبا لكان الشئ حجرا و شجرا معا وهو مح (**و إما مانعة الخلو فقط**) وهى التى حكم فيها بالتنافى بين الجزئين أو برفعه فى الكذب فقط مع إمكان اجتماعهما على الصدق فى الموجبة وعلى الكذب فى السالبة (**كقولنا زيد إما أن يكون فى البحر و إما أن لا يغرق**) مثال للموجبة حكم فيها بين زيد فى البحر و زيد لا يغرق بالتنافى فى الكذب فقط فيجوز صدقهما و يمتنع

---

[1] لأن سالبة مانعة الجمع يصدق الطرفان معا فيها بخلاف موجبتها

[2] لأن سالبة مانعة الخلو يرفع الطرفان معا فيها بخلاف و موجبتها

[3] أى الحقيقية

كذبهما معا كيف و إن كذبا يلزم أن لا يكون فى البحر و أن يغرق وهو مح و مثال السالبة ليس إما أن لا يكون زيد فى البحر و إما أن يغرق فهما لا يصدقان معا و قد يكذبان تنبه اعلم أن كل مادة صدق[1] فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبته[2] و صدق فيها سالبة منع الخلو و كل مادة صدق فيها موجبة منع[3] الخلو كذب فيها سالبته و صدق سالبة[4] منع الجمع وعلى هذا المنوال[5] الكلام من جانب سالبتهما فتفطن و إن كل شيئين يصدق بين

[1] نحو هذا الشيئ إما حجر و إما شجر

[2] نحو ليس هذا الشئ إما حجر و إما شجر فى هذا المثل سالبة منع الجمع كاذب و سالبة منع الخلو صادق فتأمل

[3] نحو زيد إما أن يكون فى الجر و إما أن لا يغرق

[4] نحو ليس زيد إما أن يكون فى الجر و إما أن لا بفرق لأنه يلزم على هذا أن يغرق زيد فى بحر فهو محال و لكن سالبة منع الجمع صادق لأن اجتماع كون زيد فى البحر أن لا يغرق ممكن فتأمل

[5] يعنى إن كل مادة صدق فيها سالبة منع الجمع كذب فيها سالبة منع الخلو و صدق فيها موجبة منع الخلو نحو لبس زيد إما ان يكون فى البحر و إما أن لا يغرق و هذا مثل لصدق سالبة منع الجمع لأن الجمع ممكن و مثل أيضا لكذب سالبة منع الخلو لأنه يلزم منه رفعهما معا فهو كذب و موجبة منع الخلو صادق نحو زيد إما أن يكون فى البحر و إما أن لا يغرق و كذا كل مادة صدق فيها سالبة منع الخلو كذب فيها سالبة منع الجمع و صدق فيها موجبة منع الجمع نحو لبس هذا الشئ إما حجر و إما شجر هذا مثال لصدق سالبة منع الخلو لأن رفع الحجرية و الشجرية عن هذا الشئ ممكن و مثل أيضا لكذب سالبة منع الجمع لأنه يلزم منه جمعهما فى هذا الشئ فهو كذب و موجبة منع الجمع صادق نحو هذا الشئ إما حجر و إما شجر فتأمل لأنه دقيق.

عينيهما منع الجمع[1] يصدق بين نقيضيهما منع الخلو[2] و بالعكس[3] إذا توافقا[4] فى الإيجاب و السلب و أما إذا اختلفا[5] فيهما فالصادقة السالبة المتفقة[6] فى النوع و الأمثلة المذكورة إشارة إلى كل من ذلك فتبصر ثم إن كلا من المنفصلات الثلثة إما عنادية أو اتفاقية فالعنادية ما حكم فيه بالتنافى لعلة موجبة و ذلك بأن يأخذ مع الشئ نقيضه أو مساوى[7] نقيضه كما فى الحقيقية[8] و إما ما هو أخص من نقيضيه

[1] نحو هذا الشئ إما حجر و إما شجر

[2] نحو هذا الشئ إما لا حجر و إما لا شجر

[3] يعنى أن كل شيئين يصدق بين عينيهما منع الخلو يصدق بين نقيضيهما منع الجمع نحو زيد إما أن يكون فى البحر و إما أن لا يغرق مثل لصدق منع الخلو و نقيضه و هو زيد إما أن لا يكون فى البحر و إما أن يغرق مثل لصدق منع الجمع

[4] أى الأصل و نقيضه و ما أتيناه مثل للموجبة و مثال السالبة فى منع الجمع هكذا ليس دائما هذا الشئ لا حجر أو لا شجر و نقيضه مثل لسالبة منع الخلو صدقا أيضا وهو قولنا ليس دائما هذا الشئ حجرا أو شجرا

[5] أى الأصل و النقيض فى الإيجاب و السلب نحو ليس هذا الشئ لا حجر و لا شجر سالبة منع الجمع صادق فيه و نقضيه مع الاختلاف بالإيجاب و السلب لا يصدق منع الخلو فيه نحو هذا الثئ إما لا حجر و إما لا شجر

[6] المراد من اتفاق النوع هنا اتفاق أجزاء القضية أى الحجر و الشجر الله أعلم

[7] أى يأخذ ما هو مساوى نقيضه فيما صدق عليه

[8] أى فى الانفصال الحقيقية مثل العدد إما فرد و إما زوج إذ الفردية نقيضة للزوجية أو مثل العدد فرد أو ينقسم إلى متساويين إذ الانقسام إلى متساويين مساوى الزوحية التى هى نقيضة للفردية

كما فى[1] مانعة الجمع أو ما هو أعم من نقيضه كما فى مانعة[2] الخلو و أمثلتها ما مر فى المتن و الاتفاقية ما حكم فيه بالتنافى بمجرد اتفاق الجزئين فى ذلك بلا أمر موجب[3] و ذلك بأن لا يؤخذ مع الشئ نقيضه أو مساوى نقيضه كما فى الحقيقية الاتفاقية و لا ما هو أخص من نقيضه كما فى مانعة الجمع الاتفاقية و لا ما هو أعم من نقيضه كما فى مانعة الخلو الاتفاقية مثال[4] الحقيقية الاتفاقية قولنا هذا إما أسود أو لا كاتب للشخص الأسود الكاتب و مثال مانعة[5] الجمع الاتفاقية قولنا هذا إما لا أسود أو لا كاتب للشخص المذكور و مثال مانعة[6] الخلو الاتفاقية قولنا هذا إما أسود أو كاتب لهذا أيضا ثم اعلم أن كلا من مانعة الجمع و الخلو بالمعنى المذكور مباين[7] للحقيقية و

---

[1] مثل هذا الشئ إما حجر أو شجر إذ الحجر أخص من نقيض الشجر وهو لا شجر لأن كل حجر لا شجر و لا ينعكس

[2] مثل زيد إما أن يكون فى البحر و إما أن لا يغرق إذ كون زيد فى الجر أعم نقيض عدم إغراقه وهو إغراقه لأن الغرق لا يكون إلا فى البحر مع هذا لا ينبغى أن يقال كل من فى البحر يغرق بل يسبح

[3] أى لذلك التنافى

[4] لا يوجد بين الأسودية و عدم الكتابة تناقض أو أعمية أو أخصية و لهذا يطلق عليه اسم الاتفاقية و هذه القضية إذا حمل للشخص الأسود الكاتب يكون انفصالا حقيقيا لأن الأسودية و عدم الكتابة لا يجتمعان و لا يرتفعان منه

[5] لأن عدم الأسودية و عدم الكتابة لا يجتمعان فى الشخص المذكور

[6] لأن الأسودية و الكتابة لا يرتفعان أى لا يخلوان عن هذا الشخص المذكور

[7] مغاير

قد تطلقان على ما هو أعم منهما فيراد بمانعة الجمع ما حكم فيه بالتنافى فى الصدق[1] مطلقا سواء[2] حكم به فى الكذب أيضا أو لا و يراد بمانعة الخلو ما حكم فيه بالتنافى فى الكذب مطلقا سواء حكم به فى الصدق أو لا أيضا هذا و لما كان ما سبق من أمثلة المنفصلات كلها ذى جزئين والحال أنه يجوز أن يكون المنفصلة ذات جزئين فصاعدا بينه بقوله **(و قد تكون المنفصلات ذوات أجزاء ثلثة)** فصاعدا **(كقولنا العدد إما زائد أو مساو أو ناقص)** مثال[3] للحقيقية و مثال مانعة الجمع قولنا هذا الشئ إما حجر أو شجر أو حيوان و مانعة[4] الخلو مثل هذا الشئ إما لا حجر أو لا شجر أو لا حيوان و المراد من زيادة العدد و نقصانه و مساواته كون ما اجتمع من كسوره[5] زائدا عليه أو ناقصا عنه أو مساويا له و الكسور تسعة العشر و التسع و الثمن و السبع و السدس و الخمس و الربع و الثلث و النصف فالعدد الزائد كاثنى عشر فإن له نصفا هو الستة و ثلثا هو الأربعة و ربعا هو الثلثة و سدسا هو

---

[1] هذا معناه الأصلى

[2] فعلى هذا يكون الانفصال الحقيقى مانعة الجمع و مانعة الخلو لا مغاير لهما

[3] لأن هذه الثلاثة لا يجتمعان و لا يرتفعان عن عدد كما سيفهم و كذا الأمر فى مانعة الجمع و الخلو

[4] إذ لو خلت لينبغى اجتماع الثلاث فى شئ واحد فهو محل

[5] أى مجموع الكسور الخارجة منه شيخ عليش

الاثنان فإذا اجتمعت يصير خمسة عشر فيكون زائدا و الناقص كالأربعة فإن له نصفا هو الاثنان و ربعا هو الواحد فإذا اجتمعا يصير ثلثة فيكون ناقصا و المساوى كالستة فإن له نصفا هو الثلثة و ثلثا هو الاثنان و سدسا هو الواحد و المجموع ستة فيكون مساويا قيل لا يتركب شئ من المنفصلات من أكثر من جزئين لأن الانفصال نسبة واحدة و النسبة الواحدة لا تتصور إلا بين الجزئين ضرورة أن النسبة بين الأجزاء متعددة لا واحدة فكيف تكون المنفصلة ذات أجزاء ثلثة فصاعدا و أجيب بأن المراد ههنا ما هو بحسب الظ فكل من الأمثلة المذكورة منفصلة واحدة بحسب الظ و متعددة عند التحقيق و الحق ما ذكر فى الحواشى الأحمدية[1] من أنه يمكن أن يكون المعنى من قولنا العدد إما زائد أو ناقص أو مساو مثلا أن مجموعها لا يجتمع فى العدد و لا يخلو العدد عن كل منها أعم[2] من أن يكون بين كل جزئين انفصال أولا لا أن كل جزئين منها لا يجتمعان ولا يرتفعان و إن كان ذلك محتملا و هذا المعنى انفصال واحد قد وجد بين المجموع و كذا يمكن أن يكون المراد بقولنا هذا الشئ إما حجر أو شجر أو حيوان وهذا الشئ إما لا حجر أو لا شجر أو لا حيوان أن المجموع لا يجتمع و لا يرتفع على هذا الشئ مع قطع النظر عن الانفصال بين كل جزئين أيضا فيكون تركبها من أجزاء فوق اثنين على

[1] أى قول أحمد

[2] يعنى لا ينظر إلى النسبة بينها

الاعتبار بحسب الحقيقة و الظاهر معا لا بحسب الظاهر فقط و من هذا ظهر أن ما قالوا من إن الحقيقية لا تتركب من أكثر من جزئين و مانعتى الجمع و الخلو تتركبان تحكم و أن ما قال الفنارى و ما عليهم من أن الحق أنه إذا كان المراد بالانفصال انفصال واحد لا يتحقق إلا بين جزئين و أن مطلق[1] الانفصال يتحقق بين جزئين و أكثر فى الأقسام الثلثة ليس بحق *تنبيه* اعلم أن كل ما ذكر فيه أدوات[2] الانفصال لا يجب أن يكون منفصلة فإذا قلنا مثلا هذا إما واحد و إما كثير فإن أردنا المنافاة بين هذا واحد و هذا كثير فالقضية[3] منفصلة مركبة من قضيتين و إن أردنا المنافاة بين مفهومى الواحد والكثير فى الحمل على هذا فالقضية حملية شبيهة بالمنفصلة مركبة من موضوع واحد مرددة المحمول على ما فصله السيد العلامة و كذلك لا يجب أن يكون من المنفصلات الثلثة أو قد يكون للمنفصلة الغير[4] الحقيقية أقسام غير مانعتى الجمع و الخلو نحو رأيت إما زيدا و إما عمرا و نحو العالم إما

---

[1] أى سواء واحدا أو أكثر

[2] وهى أو و إما و أم

[3] أى لا شبيهة بالمنفصلة إذ المنفصلة تتركب من القضيتين و لو تتركب من موضوع واحد و أكثر من محمول واحد يقال لها شبيهة لها

[4] لم يقل الحقيقية لأن المثال الآتى يجتمع فيه و يرتفع عنه شيآن مع هذا لا يطلق عليه منع الجمع أو الخلو فيحصل للمنفصلة قسم رابع

يعبد الله و إما ينفع الناس على ما قاله السيد العلامة عن الإشارات و لما فرغ من أقسام القضية شرع فى بيان أحكامها فقال (التناقض) أى هذا بحث التناقض من أحكام القضايا و إنما قدمه[1] لتوقف بعض الأحكام عليه فى الإثبات[2] على ما سيظهر فى العكس (وهو اختلاف القضيتين) جنس[3] لأن المعرف ههنا هو تناقض القضايا بدليل أن الكلام فى أحكامها فاختلاف المفردات و اختلاف مفرد و قضية ليس بداخل فى المحدود حتى[4] يحتاج إلى

---

[1] أى على العكس

[2] أى فى إثبات عكس الشئ كما سيجئ

[3] يعنى ليس قوله اختلاف جنس بعيد و القضيتين فصل قريب كما زعموا بل اختلاف القضيتين جنس قريب

[4] هذا بناء على مذهب من ذهب إلى أنه لا يصح الإخراج بالجنس فى التعاريف و مشى عليه مولانا جامى فى فوائده فى تعريف الكلمة و بعضهم يرى ذالك الإخراج صحيحا و مشى عليه السيوطى فى تعريف الكلام و سبب الاختلاف أنه لو كان بين الجنس و الفصول عموم و خصوص مطلق لا يصح الإخراج بالجنس اتفاقا بل الاختلاف لو كان بين الجنس و الفصول عموم و خصوص من وجه قل أستاذى الشيخ محمد صالح الغرسى فى حاشيته على السيوطى و كل جنس و فصل كذالك يجوز أن يعتبر كل منهما جنسا باعتبار عمومه و الآخر فصلا باعتبار خصوصه لأن جنسية الجنس باعتبار عمومه و فصلية الفصل باعتبار خصوصه و يحترز بكل عما دخل تحت الآخر من غير المعرف كذا قالوا انتهى كلامه

الإخراج و الاختلاف الواقع بين المفردات يعلم بالمقايسة[١] كما صرح به السيد العلامة و بعضهم لغفوله عن هذا قال اختلاف القضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين المفردات و بين مفرد و قضية **(بالإيجاب و السلب)** يخرج الاختلاف بالحمل و الشرط والعدول و التحصيل و غيرهما و ذلك لأن الشئ و عدوله قد يرتفعان و الشئ و نقيضه لا يرتفعان قطعا كما لا يجتمعان و بيانه أن قولنا زيد كاتب[٢] و زيد لا كاتب[٣] يرتفعان معا عند عدم وجود زيد لأنهما موجبتان و الموجبة تقتضى وجود الموضوع و قولنا زيد كاتب و زيد ليس هو بكاتب لا يرتفعان أصلا لعدم اقتضاء السالبة وجود الموضوع و من هنا ظهر أن التناقض إنما يكون بين الشئ و سلبه لا بينه و بين عدوله و لذا[٤] ذهب بعضهم إلى عدم التناقض بين المفردات بناء على أنها مع اعتبار[٥] الحكم لم تكن[٦] مفردة و بدونه[٧] لم يكن إيجابا و سلبا هذا و

---

[١] لا بالتناقض

[٢] تحصيلية

[٣] عدولية قد سبق تعريفها منا فى القضية الشرطية فانظره

[٤] أى ولأن التناقض لا يكون إلا بين شئ و سلبه ذهب بعضهم إلخ

[٥] أى فى المفرد

[٦] أى صار قضية فلا يخرج مما نحن فيه

[٧] أى بدون اعتبار الحكم

الحق الحقيق بالقبول أن هذا القيد أعنى الإيجاب و السلب ليس للاحتراز[١] بل لتحقيق مفهوم التناقض لأن اختلاف القضيتين **(بحيث يقتضى لذاته أن تكون إحديهما صادقة و الأخرى كاذبة)** لا يكون إلا بالإيجاب و السلب على ما حققه السيد العلامة و أوضحه فقوله بحيث يقتضى يخرج الاختلاف الغير المقتضى سواء كان بالإيجاب و السلب أولا كالاختلاف فى مثل[٢] زيد ساكن زيد ليس بمتحرك و كالاختلاف بالحمل و الشرط و غيرهما و قوله لذاته احتراز عن الاختلاف بالإيجاب و السلب المقتضى لصدق إحديهما و كذب الأخرى لكن لا لذاته بل[٣] بواسطة أو بخصوص[٤] مادة نحو زيد إنسان[٥] زيد ليس بناطق و نحو[٦] كل إنسان حيوان و لا شئ من الإنسان بحيوان و قد يقال

---

[١] أما الاحترازات عما سبق فتابعة

[٢] فى هذا المثال الاختلاف بالإيجاب و السلب موجود و لكن ليس بتناقض لأن المحمولين مغايرين

[٣] أى بواسطة قاعدة أجنبية

[٤] يعنى خاص بتلك المادة فلا يتحقق فى غيرها

[٥] مثال الواسطة فإن الاختلاف بينهما إنما يقتضى صدق أحدهما و كذب الأخرى بواسطة كون الشئ إنسانا يسلزم كونه ناطقا بقاعدة المساوى لمساوى الشئ مساوى لذالك الشئ

[٦] مثال لخصوص المادة و القاعدة تقتضى أن يكون نقيض موجبة الكلية سالبة الجزئية لا سالبة الكلية و إنما كان هنا سالبة الكلية لخصوص المادة لأن كل قضية يكون موضوعها

إن خصوص المادة داخل تحت الواسطة إذ من البين أنه من جزئيات[1] الواسطة صرح به بعض المحققين **(كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب)** مثال التناقض بين المخصوصتين ثم لما توقف تحقق التناقض بين القضيتين على اتفاقهما و اشتراكهما فى علة أمور و توقف تناقض المحصورات على الاختلاف في الكمية أيضا بينوا ذلك تتميما و تكميلا لبيان ماهيته و حقيقته فقال الأوائل[2] إنه إنما يتحقق بعد اشتراكهما فى الوحدات الثمانية وحدة الموضوع و وحدة المحمول و وحدة المكان و وحدة الزمان و وحدة[3] الإضافة و وحدة القوة و الفعل و وحدة الجزء و الكل و وحدة الشرط و قد اقتفى المص رح إثرهم فقال **(و لايتحقق ذلك)** أى التناقض أو الاختلاف المذكور الموصوف بالحيثية المذكورة **(إلا بعد اتفاقهما)** أى القضيتين المختلفين بالإيجاب و السلب **(فى الموضوع)** فلا تناقض بين زيد قائم عمرو ليس بقائم **(و المحمول)** فلا يتحقق بين زيد قائم زيد ليس بقاعد **(و الزمان)** فلا تناقض بين زيد قائم فى الليل زيد ليس بقائم فى النهار **(و المكان)** فلا

خاصا و محمولها عاما كما فى هذا المثال يقتضى الاختلاف بالإيجاب و السلب كون إحديهما صادقة و الأخرى كاذبة

[1] أى من أفرادها لأن فيها قاعدة أجنبية كما كانت فى الواسطة فيكون من الواسطة

[2] أى المتقدمون

[3] أى النسبة

تناقض بين زيد قائم فى المسجد زيد ليس بقائم فى السوق **(و الاضافة)** يخرج زيد أب لعمرو زيد ليس بأب لبكر **(و القوة و الفعل)** احتراز عن نحو الخمر فى الدن مسكر بالقوة الخمر فيه ليس بمسكر بالفعل **(و الجزء و الكل)** فلا تناقض بين الزنجى أسود أى بعضه الزنجى ليس بأسود أى كله **(و الشرط)** فقولنا الجسم مفرق للبصر أى بشرطِ لمعانه و ضيائه ليس بنقيض لقولنا الجسم ليس بمفرق للبصر أى بشرط سواده و اكتفى بعضهم بثلث وحدات وحدة الموضوع و وحدة المحمول و وحدة الزمان و أدرج وحدة الشرط و وحدة الجزء و الكل تحت وحدة الموضوع و البواقى تحت وحدة المحمول و لما لم يقم مرجح يرجح إدراج وحدة المكان تحت وحدة المحمول على إدراج وحدة الزمان تحتها اقتصر صاحب الشمسية على الوحدتين الأوليين و أدرج وحدة الزمان تحت وحدة المحمول أيضا و فى كل[1] منهما شئ[2] فتأمل ثم إنه لما أورد على ظاهر مقالهم إن الاتفاق فيما ذكر لايكفى فى تحقق التناقض بل لا بد فيه من الاتفاق فى أشياء أخرى كالآلة و الغاية و غيرهما نحو زيد كاتب أى بقلم بغدادى من مداد لعلى على قرطاس قسطنطينى لغرض كذا زيد ليس بكاتب أى بقلم آخر من مداد آخر على قرطاس آخر لغرض آخر

---

[1] أى إدراج وحدة المكان فقط أو إدراج وحدة المكان و الزمان معا تحت وحدة المحمول

[2] انظر ما هو أنا لم أجده

اكتفى[1] بعض المحققين بوحدة واحدة مشتملة على جميع ما يتوقف عليه التناقض وهى وحدة النسبة الحكمية ولا شك أن الاتفاق فى النسبة الحكمية يستلزم الاتفاق فى كل ما يجب الاتفاق فيه من الوحدات المذكورة وغيرها لأنه متى اختلف شئ من الموضوع و المحمول و ما يتعلق بهما اختلفت النسبة ضرورة أن هذه النسبة غير تلك النسبة و أن النسبة فى هذا الزمان غير النسبة فى ذلك الزمان إلى غير ذلك و متى لم تختلف النسبة لم يختلف شئ منها فمتى وجد الاتفاق فى النسبة تحقق التناقض و اختاره السعد العلامة لأنه اخصر و أشمل و لما بين ما يتوفق عليه تحقق التناقض مطلقا أراد أن يبين ما يتوقف عليه تناقض المحصورات خاصة وهو الاختلاف فى الكمية[2] بعد الاتفاق فيما ذكر فقال (**و نقيض الموجة الكلية إنما هى السالبة الجزئية**) نحو كل إنسان حيوان و بعض[3] الإنسان ليس بحيوان (**و نقيض السالبة الكلية إنما هى الموجبة الجزئية**) نحو لا شئ من الإنسان بحجر و بعض الإنسان حجر فإن قلت بعد الاختلاف فى الكم لا يتحد الموضوع فكيف يتحقق التناقض قلنا المراد باتحاد الموضوع فى هذا الباب إنما هو الإتحاد

---

[1] جواب لما

[2] المراد بها الجزئية و الكلية و بالكيفية الإيجابية و السلبية

[3] فيه حكم على بعض الإنسان و أما البعض الآخر فمسكوت عنه لا يجرى عليه الحكم بطريقة مفهوم المخالفة

الذكرى أى فى الذكر لا يقال ليس بمتحد فيه أيضا لأنا نقول الموضوع هو المضاف إليه و لفظ الكل و البعض ليسا من الموضوع بل كل منهما أداة و سور و كذا لا شئ و أمثاله من الأسوار و جعل السور موضوعا إنما هو بحسب الأصول العربية ولايساعده مقاصد هذا الفن و أصوله هذا و إذا كان نقيض الكلية الجزئية **(فالمحصورات)** يدخل فيها المهملة لكونها فى قوة الجزئية و وقع فى بعض النسخ المحصورات بغير الفاء فحكم بعض الشارحين بأن قوله و نقيض الموجبة الكلية إلخ غير واقع فى موقعه بل الواجب تأخيره عن[1] هذا **(لا يتحقق التناقض بينهما)** بعد الاتفاق فيما ذكر **(إلا بعد اختلافهما فى الكمية)** أى فى الكلية و الجزئية **(لأن الكليتين قد تكذبان)** مع الاتفاق فى جميع الوحدات و ذلك فى كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول نحو كل حيوان إنسان ولا شئ من الحيوان بإنسان **(و كقولنا كل إنسان كاتب)** بالفعل **(و لا شئ من الإنسان بكاتب)** بالفعل **(و الجزيئتين قد تصدقان)** وهو فى تلك المادة أيضا نحو بعض الحيوان إنسان و بعض الحيوان ليس بإنسان **(و كقولنا بعض الإنسان كاتب)** بالفعل **(و بعضه ليس بكاتب)** بالفعل و إما صدق إحدى الكليتين أو الجزئيتين و كذب الأخرى فيما يكون المحمول أعم من الموضوع أو متساويا له إنما هو من خصوص المادة هذا كله فى الحملية بحسب الظاهر و منه يعلم تحقيق تناقض

[1] إشارة إلى قول الماتن لا يتحقق إلخ

الشرطيات فلا تغفل و لما فرغ من مباحث التناقض شرع فى مباحث العكس المستوى فقال (العكس) أى هذا بحث العكس المستوى من أحكام القضايا (وهو أن يصير) بالتشديد (الموضوع) حقيقة[1] أو اعتبارا[2] و كذا الكلام فى المحمول فيشمل عكس الشرطية (محمولا) و المراد من الموضوع و المحمول ههنا أيضا[3] ما هو بحسب الذكر و العنوان لأن العكس لا يصير ذات الموضوع محمولا و مفهوم المحمول موضوعا فإنك إذا قلت الإنسان حيوان تريد بالإنسان أفراده[4] و بالحيوان مفهومه و إذا عكست و قلت بعض الحيوان إنسان انعكس الأمر فتريد بالحيوان الأفراد و بالإنسان المفهوم إذ قد تقرر أن المراد من الموضوع إنما هو الأفراد و الذات و من المحمول إنما هو المفهوم و بالجملة العكس إنما هو حال اللفظ و المعنى باق على حاله قبل ثم إن ما ذكر من كون المراد من الموضوع و المحمول عنوانهما إنما يحتاج[5] إليه فى عكس الحمليات و أما فى عكس الشرطيات فلا حاجة إلى[6] ذلك بل لا فائدة فى عكس المنفصلات لعدم امتياز جزئيها طبعا فلا حاجة إلى عكسها فضلا

---

[1] فى الحمليات

[2] فى الشرطيات

[3] أى كما فى التناقض

[4] لأنه وقع فى موقع الموضوع فالموضوع يعتبر فيه جانب الأفراد بخلاف المحمول

[5] الجملة خبر إن

[6] أى إلى اندراج الشرطية تحت الحملية

عن التأويل و لذا قالوا لا عكس للمنفصلات و سيأتى تنبيه على ذلك و لعل المص أراد من الموضوع و المحمول ما هو الحقيقى و أهمل عكس الشرطيات إما لذلك أو للحمل على المقايسة فلا حاجة إلى التعميم السابق **(و المحمول موضوعا)** عطف على الموضوع محمولا عطفا موزعا[1] **(مع بقاء الإيجاب و السلب بحاله)** الظاهر بحالهما فإن كان الأصل موجبا كان العكس كذلك و إن كان سالبا كان العكس أيضا كذلك و ذلك لأن العكس من[2] لوازم الأصل و الموجب قد يتخلف[3] عن السالب و بالعكس فإن قولنا كل إنسان ناطق لا يصدق[4] عكسه سالبا وهو بعض الناطق ليس بإنسان و كذا قولنا لا شئ من الإنسان بفرس لا يصدق عكسه موجبا وهو بعض الفرس إنسان فاللازم المنضبط هو الموافق فى الكيف فاشترط بقاؤه **(و)** مع بقاء **(التصديق)** و لعل قوله **(و التكذيب)** زيادة من الناسخ **(بحاله)** فإن كان الأصل صادقا كان العكس صادقا و أما إن كان كاذبا فلا يجب أن يكون

---

[1] يعنى عطف الأول على الأول و الثانى على الثانى

[2] يعنى الأصل ملزوم و عكسه لازمه فلو كان الملزوم إيجابا أو سلبا كان لازمه مثله بخلاف الصدق و الكذب أى الكذب فقط كما سيفهم

[3] إنما قال قد يتخلف لأنه قد لا يتخلف مخصوصا للمادة

[4] أى لا يتحقق عكسه

العكس كاذبا بل يجوز كذب[1] الأصل مع صدق العكس فإن قولنا كل حيوان إنسان كاذب وعكسه وهو بعض الإنسان حيوان صادق فبقاء التكذيب ليس بلازم اعلم أن العكس كما يطلق على المعنى المصدرى الذى ذكر وهو جعل الجزء الأول ثانيا و الثانى أولا كذلك يطلق على القضية[2] الحاصلة من هذا الجعل و التبديل إما اشتراكا[3] أو حقيقة و مجازا ثم لما لم يكتف مجرد هذا التبديل فى عكس المحصورات بل لا بد له من اختلاف الكمية فى بعضها فصله المص رحمه الله تعالى فقال **(و الموجبة الكلية)** قدم الإيجاب الكلى لكونه جامعا للشرفين[4] **(لا تنعكس كلية إذ يصدق قولنا كل إنسان حيوان و**

[1] لأن الأصل كما قلنا ملزوم و صدق الملزوم أى ثبوته يستلزم ثبوت اللازم بخلاف الكذب لأن كذب الملزوم أى عدم ثبوته لا يستلزم عدم ثبوت اللازم مثل الصلاة فإنه ملزوم و الوضوء لازمه فمتى ثبتت الصلاة ثبت الوضوء لأنه شرطها بخلاف العكس فمتى لم تثبت الصلاة لم يلزم منه عدم ثبوت الوضوء لأنه يمكن ثبوته للقربة نعم لو كان للازم ملزوم واحد يلزم حينئذ من ثبوت الملزوم ثبوته و عدم ثبوته عدمه مثل وجود النهار لأنه لازم لطلوع الشمس فقط فمتى صدق الملزوم صدق اللازم و متى كذب كذب

الله أعلم

[2] أى اللازم الحاصل من ذلك الملزوم

[3] أى اشتراكا لفظيا

[4] أى الإيجاب أفضل من السلب و كذا الكلية أفضل من الجزئية

لا يصدق قولنا كل حيوان إنسان) لجواز[1] أن يكون المحمول أعم من الموضوع فلا يصدق العكس الكلى نحو كل إنسان حيوان و كل حيوان إنسان **(بل تنعكس جزئية)** إذ هى اللازم المنضبط و أما صدق العكس الكلى فيما يكون المحمول فيه مساويا للموضوع نحو كل إنسان ناطق و كل ناطق إنسان فليس لزوما[2] بل لخصوص المادة و إلا[3] لما تخلف فى شئ من المواد **(لأنا إذا قلنا)** علة لانعكاس الموجبة الكلية جزئية **(كل إنسان حيوان يصدق بعض الحيوان إنسان فإنا نجد شيئا)** معينا وهو أفراد الإنسان من زيد وعمرو و بكر مثلا **(موصوفا بالإنسان و الحيوان)** و إلا[4] لامتنع منا حمل الحيوان على الإنسان **(فيكون بعض الحيوان إنسانا)** بالضرورة و فى إثبات هذا العكس طريق مشهور غير هذا الطريق وهو أنه إذا صدق كل إنسان حيوان لزم أن[5] يصدق بعض الحيوان إنسان و إلا[6] لصدق[7] نقيضه وهو لا شئ من الحيوان بإنسان فيلزم التباين الكلى بين الأخص و الأعم وهو مح و على تقدير

---

[1] أى لإمكان إلخ

[2] أى دائميا

[3] أى و إن لم يكن لخصوص المادة

[4] أى و إن لم يكن شئ معين موصوفا بالإنسانية و الحيوانية

[5] لأنه عكسه

[6] أى و إن لم يصدق بعض الحيوان إنسان لصدق نقيضه

[7] لأن الشئ و نقيضه لا يكذبان

صدق[1] النقيض يصدق لا شئ من الإنسان[2] بحيوان و قد كان الأصل كل إنسان حيوان و قد فرضنا صدقه فيلزم صدق[3] النقيضين أو نضم ذلك النقيض إلى الأصل و نجعله كبرى فنقول كل إنسان حيوان و لا شئ من الحيوان بإنسان فينتج سلب الشئ عن نفسه[4] و على جميع التقادير لزم صدق بعض اليحوان إنسان وهو المطلوب **(و الموجبة الجزئية أيضا)** أى كالموجبة الكلية **(تنعكس جزئية بهذه الحجة)** التى قررها بأن يقال إذا قلنا بعض الإنسان حيوان نجد شيئا موصوفا بهما فيكون بعض الحيوان إنسانا و ذلك إثباته بالحجة التى قررناها كما هو المشهور **(و السالبة الكلية تنعكس كلية و ذلك بين بنفسه)** لا يحتاج إلى البيان و إقامة البرهان و مع هذا لا بأس علينا أن نزيده بيانا و وضوحا فنقول إذا صدق سلب المحمول عن كل أفراد الموضوع صدق سلب الموضوع عن كل أفراد المحمول إذ لو ثبت الموضوع لفرد من أفراد المحمول لزم اجتماعهما فى ذلك الفرد و اتصافه بهما فيصدق الإيجاب الجزئى من الطرفين وهو ينافى[5] السلب الكلى من أحدهما فلزم أن

[1] وهو لا شئ من الحيوان بإنسان

[2] لأنه عكسه

[3] وهما كل إنسان حيوان و لا شئ من الإنسان بحيوان

[4] لأن التنجية إما لا شئ من الإنسان بانسان أو لا شئ من الحيوان بحيوان

[5] الذى جعلناه أصلا صادقا فوجب أن يكون عكسه سلبا كليا لمراعة الصدق

تنعكس كلية وهو المط أو نقول **(فإنه إذا صدق لا شئ من الإنسان بحجر صدق قولنا لا شئ من الحجر بإنسان)** و إلا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر إنسان وح يصدق[1] بعض الإنسان حجر و قد كان الأصل المفروض صدق لا شئ من الإنسان بحجر هذا خلف أو نضم النقيض[2] إلى الأصل بأن نجعله صغرى و الأصل كبرى فيلزم سلب الشئ عن نفسه[3] و على كل من التقادير يلزم صدق لا شئ من الحجر بإنسان وهو المطلوب **(و السالبة الجزئية لا عكس لها لزوما)** و الظاهر أن قوله لزوما بيان للواقع للتأكيد و إلا فلا حاجة إليه كما لا يخفى و إنما لم تنعكس لأنه لو انعكس لزم صدق العكس فى كل مادة يصدق فيها الأصل و اللازم[4] متنف **(لأنه يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق عكسه)** الذى هو بعض الإنسان ليس بحيوان فالملزوم[5] كذلك[6] فثبت المطلوب و الصدق فى بعض المواد إنما هو لخصوص المادة فلا ينافى قاعدتهم ثم إنه مر غير مرة أن المهملة فى قوة الجزئية فى الأحكام فالمهملة الموجبة تنعكس و السالبة لا هذا كله فى

---

[1] لأنه عكسه

[2] وهو بعض الحجر إنسان

[3] القياس هكذا بعض الحجر إنسان لا شئ من الحجر بإنسان ينتج لا شئ من الإنسان بإنسان أو لا شئ من الحجر بحجر

[4] هو صدق العكس فى كل مادة يصدق فيها الأصل

[5] هو عكس السالة الجزئية

[6] أى منتف

الحملية و أما الشرطية فالمتصلة اللزومية الموجبة كلية أو جزئية تنعكس جزئية و السالبة الكلية تنعكس كلية إذ لو لم يصدق العكسان لصدق النقيضان و إذا ضم النقيضان إلى الأصل حصل قياس منتج للمحال فعليك باستخراج[1] الأمثلة و تصوير القياس و أما المتصلة اللزومية السالبة الجزئية و المتصلة الاتفاقية مطلقا و المنفصلة بأسرها فلا عكس لها فاحفظه و من أحكام القضايا عكس النقيض وهو عند القدماء عبارة عن جعل نقيض الجزء الثانى أولا و نقيض الجزء الأول ثانيا مع بقاء التصديق و الكيف كقولنا فى كل إنسان حيوان كل ما ليس بحيوان[2] ليس بإنسان وعند المتأخرين عبارة عن جعل نقيض الجزء الثانى أولا و عين الأول ثانيا مع

[1] الأصل كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود عكسه لو قد يكون النهار موجودا كانت الشمس طالعة عكس النقيض ليس البتة لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة و إذا ضم النقيض إلى الأصل بحيث يكون صغرى و الأصل كبرى ينتج ليس ألبتة لو كان النهار موجودا كان النهار موجودا فهو محال و هكذا الأمر فى الموجبة الجزئية و السالبة الكلية فتدبر

[2] هذا الكلام موجب فبقى الكيف لأن ليس أتى للنقض قال الشيخ عليش قوله كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان موجبة معدولة الطرفين مشتملة على ثبوت أمر عدمى لأمر كذالك

الموافقة فى الصدق و المخالفة فى الكيف نحو كل إنسان حيوان و ليس[1] كل ما ليس بحيوان بإنسان و الأدلة من الجانبين مفصلة فى المطولات ثم إنه[2] على خلاف العكس المستوى فى المحصورات حتى إن الموجبة الكلية تنعكس كنفسها و الموجبة الجزئية لا عكس لها و السالبة الكلية و الجزئية تنعكسان سالبة جزئية ثم إن المختار فيه مذهب القدماء إذ هو المستعمل فى العلوم و لو على قلة و المص رح لم يتعرض لهذا العكس لقلة استعماله فى العلوم و الانتاجات الباب الرابع فى بيان مقاصد التصديقات وهي **(القياس)** ويقال له الحجة أيضا وهو المطلب الأعلى و المقصد الأقصى فى الفن و البحث عنه فى هذا الباب إنما هو من حيث الصورة و أما البحث عنه من حيث المادة ففى الأبواب الخمسة الآتية على ما مر عليه الإشارة فى صدر الكتاب **(وهو)** أى القياس **(قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر)** القول الأول جنس فإن جعلنا التعريف للقياس[3] المعقول فهو بمعنى المركب المعقول و إن جعلناه للقياس الملفوظ فهو بمعنى المركب الملفوظ و

[1] هذا الكلام سلب لأن ليس الأولى ليس جزء من الموضوع و المحمول و قد نقلنا التفصيل فى العكس النقيض عن شيخ الإسلام فى أول العكس فارجع إليه

[2] أى عكس النقيض

[3] قال السيد فى شرحه القول عند هم هو المؤلف المعقول و يطلق على المؤلف الملفوظ لدلالته على المعقول

كذا الكلام فى الأقوال و أما القول الآخر فهو بمعنى المؤلف المعقول قطعا سواء جعل التعريف للقياس المعقول أو الملفوظ لأنه لا يلزم من تلفظ القضايا ولا من تعقل معانيها التلفظ بالنتيجة وهو ظاهر ثم إن لزوم القول المعقول من القياس المعقول بين و أما من الملفوظ فباعتبار أنه يدل على المعقول فإن القياس الملفوظ ليس بقياس إلا من حيث إنه دال المعقول فالقياس الملفوظ يستلزم تعقل معانيه بالنسبة إلى العالم بالوضع و تعقل معانيه بعد التسليم يستلزم قولا معقولا هو النتيجة فالقياس الملفوظ يستلزم قولا معقولا بواسطة أن مستلزم[1] المستلزم مستلزم ثم إن المراد من الأقوال ما فوق الواحد و كذا كل جمع وقع فى تعريفات هذا الفن إذا عرفت هذا فنقول القول الأول جنس قطعا و قوله مؤلف من أقوال يخرج القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها و أما خروج القضية البسيطة التى حقيقتها غير مشتملة على حكمين مختلفين كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة فظاهر[2] و أما القضية المركبة التى حقيقتها مشتملة على ذلك[3] نحو

[1] يعنى مسلزم المستلزم لشئ مستلزم لذلك الشئ المستلزم الأول قياس لفظى و الثانى قياس عقلى و الشئ نتيجة عقلية فيحصل القياس اللفظى يستلزم النتيجة العقلية

[2] لأن شرط التأليف مفقود

[3] أى على الحكمين و لذا قيل لها القضية المركبة لأنه يقتضى حكما آخر وهو كل إنسان ضاحك بعضا

كل إنسان ضاحك لا دائما فلأن المراد بالأقوال ما هو قضايا بالفعل و أجزاء القضية المركبة ليست[١] قضايا بالفعل و إن لم يكن المراد القضايا بالفعل فهى خارجة بقوله لزم عنها إذا المراد باللزوم ما هو بطريق الاكتساب[٢] كما فى القول الشارح و قوله متى سلمت إشارة[٣] إلى أن مقدمات القياس لا يجب أن تكون مسلمة و مقبولة فى الواقع فيدخل فيه ما هو صادق المقدمات و ما هو كاذبها فهو للشمول لا للإخراج و قوله لزم يخرج الاستقراء الغير التام و التمثيل فإهما بعد التسليم لا يستلزمان[٤] قولا آخر و هذا إذا أريد بلزوم القول لزوم العلم بمعنى الجزم و أما إذا أريد به لزوم العلم أعم من الجزم و الظن فلا يخرجان بهذا القيد فافهم و قوله عنها يخرج المقدمتين المستلزمتين[٥] لإحديهما فإنها[٦] لا تلزم عنهما إذ ليس للأخرى دخل فى ذلك[٧] كذا قيل و

[١] بطريق الاستلزام

[٢] لا بطريق مفهوم المخالفة

[٣] هذه الإشارة مبنية على أن سلمت بكسر اللام أى متى سلمت عند القائس لا فى الواقع

[٤] أى قطعا و جزما بل يستلزمان ظنًا

[٥] مثل مجموع زيد قائم عمر ضارب فإن كل واحد منهما باعتبار كونه جزء عن ذلك المجموع يستلزم الآخر و لكن لا يلزم عنه قول آخر

[٦] أى قول آخر و إنما أنث باعتبار أنه نتيحة

[٧] أى الزام قول آخر

يخرج أيضا ما يستلزم قولا آخر بحسب خصوص المادة كما فى قولنا لا شئ من الإنسان بحجر و كل حجر جماد فإنه يلزم منه لا شئ من الإنسان بحجر لكن لا من نفس القضايا و إنما يخرج ذلك لأن المبتادر من اللزوم عن الشئ اللزوم عن نفس[1] ذلك الشئ قوله لذاتها احتراز عن قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين يكون متعلق[2] محمول أوليهما موضوع الأخرى فإنه يلزم عنه قول آخر لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة غريبة أجنبية كقولنا أ مساو لب[3] و ب مساو لج فإنهما يلزم عنهما أ مساو لج لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة أجنبية هى قولنا كل مساو للمساوى للشئ مساو لذلك الشئ وعن مثل[4] جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر و كل ما ليس بجوهر لا يوجب[5] ارتفاعه ارتفاع الجوهر فإنه يلزم منهما أن جزء الجوهر جوهر لكن بواسطة مقدمة غريبة غير أجنبية هى عكس نقيض المقدمة الثانية وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر و الحاصل

---

[1] اللزوم فى هذا المثال ليس عن نفس المقدمتين بل عن قاعدة أجنبية وهى عدم مستلزم المستلزم لشئ لا يستلزم لذلك الشئ الله أعلم

[2] بكسر اللام

[3] لفظ أ موضوع و مساوى محمول و لب أى ب متعلق المحمول

[4] عطف على عن قياس

[5] هل الحد الأوسط مكرر هنا الجواب لا لأن النتيجة إنما تحصل بعكس النقيض و معلوم أن الشئ و عكسه النقيض له مغايران كما سيجئ

أن قيد لذاته يخرج ما يستلزم قولا بواسطة مقدمة غريبة و فسروا الغريبة بما يكون حدودها[1] مغايرة لحدود مقدمات القياس حتى يدخل[2] فيه القياس المبين بطريق العكس المستوى و يخرج عنه القياس المبين بطريق عكس النقيض و سبب ذلك أنهم اعتقدوا وجوب تكرر الحد الأوسط وهو حاصل فى المبين بالعكس المستوى دون المبين بعكس النقيض و دون قياس المساواة و هذا الوجوب مما لا يقتضيه تعريف القياس كذا قرره السعد العلامة وهنها بحثان الأول أنه إن كان المتبادر من اللزوم عن الشئ اللزوم عن نفس ذلك يخرج به جميع ما ذكر[3] فينبغى حينئذ أن يحمل قيد لذاته على تحقيق المقام لا على[4] الاحتراز الثانى أن المبين بعكس النقيض من الطرق الموصلة كالمبين بعكس المستوى بلا تفاوت و قد قال بعض المحققين إن الشيخ[5] الرئيس كثيرا ما استنتج بعكس النقيض فى كتبه الحكمية و استحسنه و ارتضى به انتهى و قد عرفت أن السبب الذى ذكروه لإخراجه[6] مما لا يوجبه التعريف فلا وجه

---

[1] أى حدود الأوسط

[2] أى فى تعريف القياس

[3] حتى المبين بالعكس المستوى

[4] لئلا يخرج مثل المبين بعكس المستوى

[5] الشيخ فى هذا العلم ابن سينا و الإمام فخر الدين الرازى

[6] فهو وجوب تكرار حد الأوسط

لإخراجه عنه فلا تغفل[1] و قوله قول آخر إشارة إلى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين و ذلك لأن النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمة لأنه لو لم تكن مغايرة لزم المصادرة[2] و قيل لأنه لو لم تعتبر المغايرة[3] لزم أن يكون كل مقدمتين[4] قياسا كقولنا كل إنسان حيوان و كل حجر جماد فإنهما يستلزمان إحديهما و فيه[5] نظر و لما فرغ عن بيان ماهية القياس شرع فى تقسيمه فقال **(وهو إما اقترانى)** وهو مالم يذكر فيه النتيجة و لا نقيضها بالفعل **(كقولنا كل جسم مؤلف و كل مؤلف محدث فكل جسم محدث)** فقولنا كل جسم محدث وهو النتيجة ليس بمذكور فى القياس بالفعل و إن كان مذكورا بالقوة سمى اقترانيا لاقتران الحدود فيه **(و إما استثنائى)** وهو ما ذكر فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل **(كقولنا إن كان الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود)** فيكون عين النتيجة مذكورة بالفعل **(أو)** نقول **(لكن النهار ليس بموجود ينتج الشمس ليست**

---

[1] فيه لأنه خرج أيضا بقوله لذاته إلا إذا حمل قوله لذاته لتحقق المقام فيدخل

[2] أى تحصيل الحاصل

[3] أى مغايرة النتيجة للمقدمتين

[4] أى باعتبار كونها مجموعا لأنهما باعتبار المجموع يستلزم كل واحد الآخر فكانه لزم عنهما قول ثالث لكن ليس بمغاير فلذا خرج من التعريف

[5] أى فى كون مثل هذين القضتين قياسا نظر

بطالعة) فكان نقيض النتيجة مذكورا سمى استثنائيا لاشتماله على أداة الاستثناء فإن قلت قد سبق آنفا أنه يجب مغايرة النتيجة لكل من مقدمات القياس و بينه[1] و بين كونها مذكورة فى القياس منافاة قلت معنى كونها مذكورة فيه كونها مذكورة بأجزائها المادية و هيئتها التأليفية لا كون حقيقتها مذكورة فلا منافاة[2] و بهذا يندفع أيضا ما يقال إن النتيجة قضية محتملة للصدق و الكذب و ما ذكر فى القياس ليس كذلك فكيف يكون العين و النقيض مذكورا فيه ثم أراد المص رح تفاصيل كل من القسمين و قدم الاقترانى و صدره ببيان أسامى مقدماته وحدودها فقال **(المكرر بين مقدمتى القياس فصاعدا يسمى حدا أوسط)** سمى بالأوسط لأن الحد المكرر يتوسط بين الأصغر و الأكبر ليتلاقيا فيتحقق العلم بالإنتاج فإن القياس إنما ينضبط قوانينه و يعرف أحكامه إذا اشتمل على حد مكرر بين طرفى المطلوب **(و موضوع المطلوب يسمى حدا أصغر)** يسمى بالأصغر لأن الموضوع أقل أفرادا غالبا **(و محموله)** أى محمول المطلوب **(يسمى حدا أكبر)** سمى بالأكبر لكونه أكثر أفرادا غالبا تشبيها لقليل الأفراد بقليل الأجزاء و كثيرها بكثيرها ثم تسمية كل منها بالحد لكونها طرفا للقضية و الحد فى اللغة كما يطلق على المنع على ما سبق كذلك يطلق على الطرف بحسب

---

[1] أى بين السابق

[2] لأن النتيجة مستقل و ما يذكر فى القياس ليس كذلك

الاشتراك **(و المقدمة التى فيها الأصغر تسمى الصغرى)** لاشتمالها على الأصغر (و) المقدمة **(التى فيها الأكبر تسمى الكبرى)** لاشتمالها على الأكبر اعلم أن هذه الأسامى و الاصطلاحات مخصوصة بالاقترانى لكن بيان المص مخصوص بالاقترانى الحملى فالأولى أن يقول بدل الموضوع و المحمول المحكوم عليه[1] و المحكوم به ليعم الحملى و الشرطى و يمكن تعميم بيان المص أيضا بأن يراد من الموضوع و المحمول أعم من الحقيقى و الاعتبارى و اقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة و ضربا و قد فاته المص رحمه الله تعالى **(و هيئة التأليف من الصغرى و الكبرى تسمى شكلا)** تشبيها للأمور العقلية بالأمور الحسية **(و الاشكال أربعة لأن الحد الأوسط إن كان محمولا فى الصغرى و موضوعا فى الكبرى فهو الشكل الأول)** كقولنا كل ج ب و كل ب د فكل ج د **(و إن كان)** الحد الأوسط **(بالعكس)** بأن يكون موضوعا فى الصغرى و محمولا فى الكبرى **(فهو)** الشكل **(الرابع)** نحو كل ب ج و كل أ ب فبعض ج أ **(و إن كان)** الحد الأوسط **(موضوعا فيهما)** أى فى الصغرى و الكبرى **(فهو)** الشكل **(الثالث)** نحو كل ب ج و كل ب د فبعض ج د **(أو محمولا فيهما فهو)** الشكل **(الثانى)** نحو كل ج ب و لا شئ من أ ب فلا شئ من ج أ و قد شوش المص رح فى ترتيب الأشكال فى بيان الانحصار و

---

[1] قال أستاذى الشيخ محمد صالح الغرسى لا يخفى أن المحكوم عليه و به أيضا خاصان بالقضية الحملية و الصواب بدله الجزء الأول و الجزء الثانى

الذى حمله على ذلك قصد الإيجاز والاختصار ولا عيب فيه و لا قصور و لا غبار كما لا يخفى على ذوى الأذهان والأبصار **(فهذه)** المذكورات **(أشكال أربعة)** مذكورة **(فى)** مطولات كتب **(المنطق)** مفصلة **(و الشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا)** فهى خفى الإنتاج غاية الخفاء حتى أسقط بعضهم عن درجة الاعتبار و عده من الموتى **(و الذى له طبع مستقيم و عقل سليم لا يحتاج إلى رد الثانى إلى الأول)** لأنه لقربه من الأول غاية القرب يستفاد منه النتيجة بسلامة العقل بلا رده إلى الأول بخلاف الثالث و الرابع فالثانى يرد إلى الأول لكمال الإيضاح و الثالث و الرابع يردان إليه ليظهر الإنتاج و يحصل أصل الوضوح **(و إنما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالإيجاب و السلب)** و عند كلية الكبرى و قد فاته المص رحمه الله تعالى و إنما تعرض لشرط إنتاجه لما عرفت آنفا من عدم احتياجه إلى الرد إلى الأول و قربه إليه غاية القرب و اعلم أن لكل من الأشكال شروطا و ضروبا و لكل من الثلثة الأخيرة طرقا لإثبات استلزامه النتيجة و سبيلا لاسترداده إلى الأول و لما لم يسع مثل هذا المختصر تفاصيلها و الإجمال غير مفيد لم يكن لنا للتعرض لها مجال بكلا طرفى التفصيل و الإجمال بل وجب علينا شرح ما فى الرسالة من المقال وإغماض العين عن بيان سائر الأشكال **(و الشكل الأول هو الذى جعل معيار العلوم)** و ميزانها لكونه على النظم الطبيعى بين الإنتاج ظاهر الاستلزام غير محتاج إلى شئ آخر فى إثبات المطلوب

بخلاف البواقى **(فنورده)** أى إذا جعل معيار العلوم فنحن نورده **(ههنا)** أى فى رسالتنا هذه بل فى هذا المقام منها **(ليجعل دستورا)** فى القاموس الدستور بالضم النسخة المعولة للجماعات التى منها تحريرها معرجة و الجمع دساتير انتهى فما قاله الشراح أى مرجعا يكتفى به بيان لحاصل المعنى **(و يستنتج منه المطلوب)** اعلم أولا أن تكرار الحد الأوسط شرط للإنتاج اشترك فيه الأشكال الأربعة كلها إذ لو لم يتكرر لم يتعد الحكم من الأصغر إلى الأكبر فلا يحصل الإنتاج ثم لكل واحد منها شرطان خاصان به فى إنتاجه شرط بحسب الكيفية و شرط بحسب الكمية فشرط الشكل الأول بحسب الكيفية إيجاب الصغرى و بحسب الكمية الكبرى أما الأول فإنها لو كانت سالبة لا يندرج الأصغر فى الأوسط فلا يتجاوز الحكم بالأكبر عليه[1] فلا يحصل الإنتاج نحو لا شئ[2] من الإنسان بفرس و كل فرس صهال و أما الثانى فلأنها لو كانت جزئية لاحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الأصغر فلا يحصل الإنتاج أيضا كقولنا كل إنسان[3] حيوان و بعض الحيوان فرس و من هنا قالوا لا تنتج الطبيعية

---

[1] على الأصغر

[2] ففى هذا المثال لا يندرج الأصغر أى الإنسان فى أفراد الأوسط وهو فرس فلا يتجاوز الحكم بالأكبر أى الصهال على الأصغر و سبب ذلك كون الصغرى سالبة

[3] ففى هذا المثال يحتمل كون الحيوان الذى هو المحكوم به على الأصغر أى الإنسان غير بعض الحيوان الذى هو المحكوم عليه بالأكبر أى الفرس و سبب ذلك جزئية الكبرى

في كبرى هذا الشكل لكن قال بعض المحققين في بعض تعليقاته إنما نحتاج في إنتاج هذا الكشل إلى هذين الشرطين إذا كان الحكم في الصغرى على الأفراد و أما إذا كان الحكم فيها على الطبيعة[1] فالشرط إيجاب الصغرى فقط بعد تكرر الأوسط فالطبيعية ح منتجة كقولنا الإنسان نوع و النوع كلي فالإنسان كلي انتهى ملحضا فعلى هذا قولهم لا ينتج[2] الطبيعية في كبرى الشكل الأول ليس على الإطلاق بل إنما هو[3] في الأقيسة المؤولة من القضايا المعتبرة في العلوم ثم اعلم أن المهملة في قوة الجزئية كما مر غير مرة فلا تقع كبرى و تقع صغرى إن كانت موجبة فالمخصوصة في حكم الكلية لإنتاجها حال كونها كبرى نحو هذا زيد و زيد إنسان فهذا إنسان والطبيعية ساقطة عن الاعتبار لغدم إنتاجها في الأقيسة المعتبرة أو لقلة استعمالها و لهذا حصروا الضروب المنتجة في الأربعة و المص لم يتعرض لبيان شرطي الإنتاج اكتفاء بدلالة الضروب و الأمثلة عليهما فقال **(و ضروبه المنتجة)** أي الضروب المنتجة للشكل الأول **(أربعة)** و الضروب الممكنة الانعقاد له بل لكل شكل ستة عشر حاصلة من ضرب المحصورات الأربع في الأربع لكن الشرطين المذكورين جعلا الضروب المنتجة أربعة و في هذا الجعل طريقان

---

[1] قد سبقت القضية الطبيعية في باب القضايا فتذكر

[2] يعني لوكان الكبرى في الشكل الأول طبيعية لا ينتج

[3] أي عدم الإنتاج و سبب ذلك أن الطبيعية مثل النوع و الجنس لا يعتبر فيهما جانب الأفراد فلا يتصور فيها الكلية و الجزئية فإذا فقدت الكلية كبرى الشكل الأول لا تنتج

أحدهما طريق الإسقاط و الآخر طريق التحصيل أما الأول فهو إن إيجاب الصغرى أسقط ثمانية ضروب حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين[1] فى الكبريات[2] الأربع و كلية الكبرى أسقطت أربعة ضروب حاصلة من ضرب الكبريين الجزئيين[3] فى الصغريين الموجبتين[4] و أما الطريق الثانى فهو أن الصغرى الموجبة إما كلية أو جزئبة و الكبرى الكلية إما موجبة أو سالبة فحصل أربعة من ضرب الاثنين فى الاثنين فالشرطان على كلا التقديرين أوجبا كون الضروب أربعة **(الضرب الأول)** موجبتان كليتان و النتيجة موجبة كلية **(كقولنا كل جسم مؤلف و كل مؤلف محدث فكل جسم محدث)** الضرب **(الثانى)** موجبة كلية صغرى و سالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا **(كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم و)** الضرب **(الثالث)** موجبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا **(بعض الجسم مؤلف و كل مؤلف محدث ينتج بعض الجسم محدث و)** الضرب **(الرابع)** موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى

[1] هما سالبة كلية الصغرى و سالبة جزئية الصغرى

[2] هى موجبة كلية الكبرى و موجبة جزئية الكبرى و سالبة كلة الكبرى و سالبة جزئية الكبرى

[3] هما موجبة جزئية الكبرى و سالبة جزئية الكبرى

[4] هما موجبة جزئية الصغرى و موجبة كلية الصغرى

ينتج سالبة جزئية كقولنا (**بعض الجسم مؤلف و لا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم**) وجه ترتيب الضروب على هذا المنوال هو أن هذا الشكل لما أنتج المطالب الأربعة فما أنتج الموجبة الكلية التى هى أشرف المحصورات لاشتمالها على الشرفين الإيجاب و الكلية جعل أولا و ما أنتج السالبة الكلية التى هى أشرف من السالبة الجزئية لكونها أشمل و أضبط و أنفع فى العلوم جعل ثانيا و ما أنتج الموجبة الجزئية لاشتمالها على الإيجاب جعل ثالثا و ما أنتج السالبة الجزئية التى هى أخس الجميع لما فاتها كلا الشرفين جعل رابعا فروعى فى ترتيب الضروب تقديم الأشرف فالأشرف من جهة النتايج و المقدمات و لما فرغ عن بيان أسامى مقدمات القياس الاقترانى و حدودها و تقسميه باعتبار الصورة إلى الأشكال الأربعة ثم بيان الشكل الأول بضروبه شرع فى تقسميه باعتبار ما منه تركيبه فقال (**القياس الاقترانى**) ينقسم إلى قسمين حملى وشرطى لأنه (**إما أن يتركب من حمليتين**) أولا الأول الاقترانى الحملى (**كما مر**) مثاله فى ضروب الشكل الأول و الثانى الاقترانى الشرطى (**و**) هو (**إما**) أن يتركب (**من متصلتين**) و يندرج فيه ثلثة أقسام لأن اشتراك المتصلتين إما فى جزء تام منهما أى تمام المقدم و تمام التالى (**كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و إن كان النهار موجودا فالأرض مضيئة ينتج إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة**) و إما فى جزء غير تام منهما كقولنا كلما كان أ ب فج د و كلما كان

د ه[1] فو ز و إما فى جزء تام من إحديهما غير تام من الأخرى نحو كلما كان ج ز فأ ب و كلما كان أ ب فه ط و كلما[2] كان ه ط فو ز و المطلوب المطبوع هو القسم الأول ثم جواز التركيب من اللزوميتين متفق عليه و لا شك فيه أما من الاتفاقيتين فمختلف فيه قال السعد العلامة فى شرح الشمسية و أما إذا كانت إحديهما لزومية و الأخرى اتفاقية ففيه تفصيل لا يليق بهذا الكتاب و نحوه فنقول فكيف بهذه الأوراق **(و إما)** أن يتركب **(من منفصلتين)** وهو أيضا أقسام ثلثة لأن الاشتراك إما فى جزء تام منهما أو غير تام منهما أو تام من إحديهما غير تام من الأخرى الأول **(كقولنا كل عدد إما زوج أو فرد و كل زوج إما زوج الزوج أو زوج الفرد)** و الثانى نحو دائما إما كل أ ب و إما كل أ ج و دائما إما[3] كل ج د و إما كل هز و هذا هو المطبوع صرح به السعد العلامة و الثالث نحو دائما إما كلما كان أ ب فج د و إما كلما[4] كان أ ب فه ز و دائما إما كل ه ز و إما كل ج أ **(و إما)** أن يتركب **(من حملية و متصلة)** و له أقسام أربعة لأن الحملية إما أن تكون صغرى و إما ان تكون كبرى و

---

[1] الاشتراك فى د و النتيجة كلما كان أ ب فو ز

[2] كلما كان أ ب فه ط و كلما كان ه ط فو ز تمامها كبرى و الاشتراك فى (أ ب) و (ز) و النتيجة كلما كان ه ط فج و

[3] هى كبرى و الاشتراك فى ج و النتيجة دائما إما كل ب د و إما كل ه ز

[4] تمامها كبرى و الاشتراك فى (ا) و (ه ز) و النتيجة كلما كان ب ج فه ز

على التقديرين فالمشارك إما مقدم المتصلة أو تاليها فالأول[1] نحو كل أ ب و كلما كان كل ج ب فكل د ه و الثانى[2] كقولنا كل أ ب و كلما كان كل د ج فكل ه ب والثالث[3] مثل كلما كان أ ب فج د و كل ب ه و الرابع وهو ما يكون الحملية كبرى و الشركة مع التالى **(كقولنا كلما كان هذا الشئ إنسانا فهو جسم و كل جسم متحيز ينتج كلما كان هذا الشئ إنسانا فهو متحيز)** و هذا هو المطبوع **(و إما)** أن يتركب **(من حملية و منفصلة)** و المطبوع منه على نوعين الأول أن تكون الحمليات بعدد أجزاء الانفصال و يكون كل واحدة منها مشاركة لواحد من أجزاء الانفصال وهو على ضربين أحدهما أن يكون التأليفات بين الحمليات و أجزاء الانفصال متحدة النتيجة كقولنا كل ج إما ب و إما د و إما ه و كل ب ط و كل د ط و كل ه ط ينتج كل ج ط لأن جميع الحمليات صادقة[4] و لا بد من صدق أحد أجزاء الانفصال و أى جزء يفرض صدقه فهو مع الحملية المشاركة له ينتج النتيجة المطلوبة أعنى كل ج ط و هذا معنى اتحاد النتيجة و ثانيهما أن تكون التأليفات بين الحمليات و أجزاء الانفصال مختلفة النتيجة و ح يكون[5] النتيجة

---

[1] النتيجة كلما كان أ ج فد ه

[2] النتيجة كلما كان أ ه فدج

[3] النتيجة كلما أ ه فج د

[4] أى فرض صدقها

[5] أى النتجة الجديدة

منفصلة[1] مركبة من نتايج[2] التأليفات كقولنا كل ج إما ب و إما د و إما ه و كل ب ز و كل د ط و كل ه ف ينتج كل ج إما ز و إما ط و إما فلما مر من أن الحمليات صادقة و لا بد من صدق أحد أجزاء المنفصلة و أى جزء نفرض صدقه ينتج هذه النتيجة و الثانى أن تكون الحملية أقل أجزاء من المنفصلة **(كقولنا كل عدد إما زوج أو فرد و كل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد إما فرد أو منقسم بمتساويين)** و يقع هذا على وجوه أخر مذكورة فى المطولات **(و إما)** أن يتركب **(من متصلة و منفصلة)** و هذا على أقسام ثلثة لأن الاشتراك أيضا إما فى جزء تام منهما أو غيرتام منهما أو تام من إحديهما غيرتام من الأخرى و كل من الأولين على ضربين لأنه إما أن يكون المتصلة صغرى و المفصلة كبرى أو بالعكس و المطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى و المنفصلة كبرى **(كقولنا كلما كان هذا الشئ إنسانا فهو حيوان و كل حيوان إما أبيض أو أسود ينتج كلما كان هذا الشئ إنسانا فهو إما أبيض أو أسود)** فالحاصل أن القياس الاقترانى إما حملى وهو يتركب من

---

[1] أى قضية منفصلة

[2] أى من نتائج تألفات أجزاء المنفصلة و هى (ب) و (د) و (ه) مع أشياء و هى (ز) و (ط) و (ف) يعنى إذا كان كل ج إما ب و إما د و إما ه يجب أن يكون كل ج إما ز و إما ط و إما ف لأن كل ز و ف و ط محمول على ب و د و ه وهى محمولة على ج فينبغى أن يكون ز و ط و ف محمولة على ج

محض الحملية و هذا قسم بسيط لم يعتبر تحته أقسام و إما شرطى وهو ما لم يتركب من محض الحملية و هذا ينقسم إلى أقسام خمسة كما فصلها المص رحمه الله تعالى و يندرج تحت كل قسم منها أقسام كما نبهنا عليه فالاقترانى ستة أقسام أشير إليها على الإجمال و إما التفصيل فليس لها فى المختصرات مجال قال القطب الرازى فى شرح الشمسية فى آخر مباحث الاقترانيات الشرطية هذا كلام إجمالى فى الاقترانيات الشرطية و أما بيان تفاصيلها فلا يليق بالمختصرات قلت فما ظنك بهذه الرسالة و لما فرغ عن بيان الاقترانى شرع فى بيان القياس الاستثنائى فقال **(و أما القياس الاستثنائى)** قد عرفت أنه ما يكون النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه ثم إنه لا يجوز أن يكون ذلك النتيجة أو النقيض نفس إحدى مقدمتيه بل يجب أن يكون جزء منها و المشتملة عليه[1] شرطية قطعا فالقياس الاستثنائى إنما يكون مركبا من مقدمتين إحديهما شرطية متصلة أو منفصلة و الآخر أحد جزئى شرطية أو نقيضه و هى المقدمة الاستثنائية و يشترط لإنتاجه أمور ثلثة الأول كون الشرطية موجبة و الثانى كونها لزومية إن كانت متصلة و عنادية[2] إن كانت منفصلة و الثالث كونها كلية إذا تمهد هذا فنقول أما القياس الاستثنائى **(فالشرطية الموضوعة فيه إن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى كقولنا إن**

---

[1] أى على ذلك الجزء

[2] أى يكون بين الجزئين معاندة نحو العدد إما زوج و إما فرد

كان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه إنسان ينتج إنه حيوان) لأن وجود[1] الملزوم يستلزم وجود اللازم[2] **(و استثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم)** لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم و لو لم يكن كل من الاستلزامين لزم وجود الملزوم بدون اللازم فلا يكون اللازم لازما و لا الملزوم ملزوما وهو بط **(كقولنا كلما كان هذا الشئ إنسانا فهو حيوان لكنه إنسان فيكون حوانا أو)** نقول **(لكنه ليس بحيوان فلا يكون إنسانا)** و لا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالى و لا استثناء عين التالى عين المقدم لجواز أن يكون اللازم أعم كما فى هذا المثال إذ لا يلزم حينئذ من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم و لا من وجود اللازم وجود الملزوم و نزيده وضوحا فنقول إذا قلت مثلا كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه ليس بإنسان لا يلزم منه كونه ليس حيوانا لجواز كونه فرسا مثلا و كذا إذا قلت لكنه حيوان لا يلزم منه كونه إنسانا لما ذكر[3] فوجود الملزوم بدون اللازم باطل قطعا و وجود اللازم بدون الملزوم متحقق فيما يكون اللازم فيه أعم و أما إنتاج الاستثناآت الأربعة فيما يكون اللازم فيه مساويا للملزوم فإنما هو من خصوص المادة **(و إن كانت)** الشرطية الموضوعة فيه **(منفصلة)** فلا يخلو من أن تكون حقيقية أو مانعة

---

[1] هو الإنسان

[2] هو الحيوان

[3] لجواز كونه فرسا

الجمع أو مانعة الخلو (**فإن كانت حقيقية فاستثناء عين أحد الجزئين ينتج نقيض الآخر**) لأن وجود أحد المتعاندين الحقيقيين يوجب انتفاء الآخر (**كقولنا دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا لكنه فرد فهو ليس بزوج أو**) نقول (**لكنه زوج فيكون ليس بفرد و استثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر**) لأن انتفاء أحد المتعاندين الحقيقيين يوجب وجود الآخر قطعا (**كقولنا**) دائما (**إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا لكنه ليس بزوج فيكون فردا أو**) نقول (**لكنه ليس بفرد فيكون زوجا و أن كانت**) الشرطية الموضوعة فيه (**مانعة الجمع فاستثناء عين أحد الجزئين ينتج نقيض الآخر**)لامتناع الجمع بينهما (**و استثناء نقيض أحدهما لا ينتج**) لجواز الخلو و إن كانت مانعة الخلو فالأمر بالعكس كما لا يخفى و الأمثلة ظاهرة فالأقسام المتصورة فى القياس الاستثنائى ستة عشر لكن الستة منها عقيمة فصارت الأقسام المنتجة عشرة اثنان من المتصلة[1] و أربعة من الحقيقية و اثنان من مانعة الجمع و اثنان من مانعة الخلو و الستة العقيمة اثنان منها من المتصلة و أربعة من مانعتىالجمع و الخلو **تتمات** اعلم أن للقياس لواحق منها قياس المركب وهو قياس مركب من مقدمات ينتج مقدمتان منها نتيجة وهى مع مقدمة أخرى ينتج نتيجة أخرى و هكذا إلى أن يحصل

[1] هى كما سبق استثناء نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالى و استثناء عين التالى لا ينتج عين المقدم

المطلوب و ذلك إنما يكون إذا كان القياس المنتج للمطلوب يحتاج مقدمتاه أو إحديهما إلى الكسب بقياس آخر و هلم جرا إلى أن ينتهى الكسب إلى المبادى البديهية أو المسلمة فيكون هناك قياسات مرتبة محصلة للمطلوب فسمى ذلك قياسا مركبا و عد من اللواحق ثم إن صرح النتايج يسمى موصولا النتايج كقولنا كل ج ب و كل ب د فكل[1] ج د ثم كل د أ فكل ج أ ثم كل أ ه فكل ج ه و إلا[2] يسمى مفصول النتايج كقولنا كل ج ب و كل ب[3] د و كل د أ و كل أ ه فكل ج ه و منها[4] قياس الخلف وهو قياس يثبت المطلوب بإبطال نقيضه و إنما سمى خلفا إما لأنه باطل فى نفسه أو لأنه ينتج الباطل على تقديرعدم حقية المطلوب فمنه ما ذكروه فى إثبات العكوس كما مر و نزيله بيانا فنقول و لنفرض أن معنا مقدمة صادقة فى نفس الأمر و هى كل ب أ أو مقدمة ممتنعة فيه و هى كل ج أ و ليكن المطلوب ليس كل ج ب ثم لنصور القياس هكذا لو كذب ليس كل ج ب لصدق كل[5] ج ب و كل

[1] هى نتيجة القياس السابق مع هذا هى صغرى لقياس جديد و هلم جرا

[2] أى و إن لم يصرح النتائج

[3] النتيجة المحذوفة هى فكل ج د مع هذا هى صغرى للقياس الجديد و هلم جرا

[4] أى من اللواحق و كذا الأمر فى قوله الآتى و منها الاستنقراء

[5] لأنه نقيضه

ب[1] أ ينتج لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج أ ثم نستثنى[2] من ذلك النتيجة نقيض تاليها فنقول لكن ليس كل ج أ لأن كل ج أ ممتنع فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب فعلى هذا يكون قياس الخلف مركبا من قياسين أحدهما اقترانى مركب من متصلة و حملية و الآخر استثنائى مركب من نتيجة ذلك الاقترانى و استثناء نقيض تاليها و منها الاستقراء و فسروه بأنه الحكم على[3] كلى لوجوده[4] فى أكثر جزئياته فسمى هذا استقراء ناقصا وهو المتعارف[5] المبتادر عند الإطلاق أو لوجوده فى جميع الجزئيات فيسمى هذا استقراء تاما و قياسا مقسما[6] و هذا يفيد اليقين دون الأول و قال السعد

---

[1] الواو حالية

[2] سبب الاستثناء لأننا فرضنا أولا امتناع كل ج ا و المراد من الاستثناء هنا أن يجعل النتيجة مع هذا الاستثناء قياسا آخر فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب

[3] أى على ذوى الأفراد

[4] ذالك الحكم

[5] أى بين عوام الناس لا بين العلماء لأن الاستقراء عندهم تام مثلا لو قالوا الكلمة بالاستقراء إما اسم أو فعل أو حرف لقصدوا بذلك أن جميع أفراد الكلمة لتتبعوها و لم يعثر على رابع و لو كان لعثروا شيئا منه

[6] إنما سمى به لأن فيه تقسيم جميع الأفراد للتتبع

العلامة فى تفسيرهم تسامح[1] ظاهر لأن الاستقراء حجة موصلة إلى التصديق الذى هو الحكم الكلى و إثبات الحكم الكلى هو المطلوب من الاستقراء لا نفسه[2] ثم قال و الصحيح فى تفسيره ما ذكر الإمام حجة الإسلام موافقا لكلام أبى نصر الفارابى وهو أنه عبارة عن تصفح أمور جزئية لحكم يحكمها[3] على أمر يشمل تلك الجزئيات فتصفحنا جزئيات الأمر الشامل لنطلب الحكم فى واحد واحد هو الاستقراء و إيجاب الحكم لذلك الأمر الكلى أو سلبه عنه هو نتيجته و إنما سمى استقراء لأن المستقرى يتتبع الجزئيات و الاستقراء فى اللغة هو التتبع و منها التمثيل و فسروه بأنه إثبات الحكم فى جزئى لثبوته فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما و المتكلمون يسمونه استدلالا بالشاهد على الغائب و الفقهاء قياسا قال السعد العلامة فى هذا التفسير تسامح مثل ما مر فى الاستقراء و الاصوب أنه تشبيه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينهما ليثبت فى المشبه الحكم الثابت فى المشبه به المعلل[4] بذلك المعنى كقولنا السماء حادث لأنه كالبيت

---

[1] قال جلبى لو استعمل اللفظ فى غير ما وضع له بغير علاقة يقال له تسامح انتهى لأن الانتقال من اللفظ إلى المعنى المراد بين فلا يحتاج إلى علاقة بخلاف المجاز بجميع أقسامه

[2] أى لا نفس الاستقراء

[3] أى بها

[4] أى المعلل أو لا بذلك المعنى و لذا كان مشبها به إذ هو الأصل

فى التأليف الذى هو علة الحدوث و إذا رد إلى صورة القياس صار هكذا السماء مؤلف و كل مؤلف محدث فالجزئى[1] الأول أصغر و الثانى[2] شبيهه و الحكم[3] أكبر و المعنى المشترك[4] أوسط فالمتكلمون يسمون الأصغر غائبا و الشبيه شاهدا و الفقهاء يسمون الأصغر فرعا و الشبيه أصلا و الأكبر حكما و الأوسط جامعا و وجه التسمية ظاهر فى الكل ثم إن لهم فى بيان علية المعنى المشترك طريقين الأول الدوران الخاص وهو ترتب[5] الحكم على ما له صلوح العلية[6] وجودا وعدما بمعنى أن الحكم ثبت عند ثبوت ذلك[7] الشئ و انتفى عند انتفائه و بهذا الاعتبار يسمى الحكم دائرا و ذللك الشئ مدارا فالدوران علامة كون المدار علة للدائر و الثانى التقسيم الغير المردد بين النفى و الإثبات و إبطال علية ما عدا الجامع كما يقال علة حدوث البيت إما الوجود و إما كونه قائما بنفسه و إما التأليف و الأولان باطلان ضرورة

[1] هو السماء

[2] هو البت

[3] هو الحدوث

[4] هو المؤلف

[5] الحدوثية فى مثالنا

[6] و ههنا ما يصح للعلية هو التأليف

[7] أى التأليف

انتقاضهما بالواجب[1] فتعين التأليف و لا شك أن كلا الطريقين مما لا يفيد اليقين أما الأول فلأن الترتب وجودا و عدما فى بعض الصور لا يفيد العلية و فى جميعها إنما يكون باستقراء تام وهو فى غاية التعسر بل فى حد التعذر و أما الثانى فلان هذا التقسيم[2] غير حاصر فيجوز أن يكون العلة غير ما ذكر هذا كله فى شرح الشمسية للسعد العلامة و فيه[3] أيضا اعلم أنه لا نزاع فى أن الاستقراء و التمثيل لا يفيدان إلا الظن انتهى يريد من الاستقراء الاستقراء الغير التام كما هو المتبادر إذ التام يفيد اليقين كما سبق و مرادهم بعدم إفادة التمثيل إلا الظن إنما هو بالنسبة إلى غير المجتهدين و أما بالنسبة إلى المجتهد فهو يفيد فاعرفه اعلم أن القوم قد وضعوا لكل من الصناعات الخمس بابا لعظمة شأنها و جلالة قدرها إلا أن العجب منهم أنهم قد قصروا المسافة فى بيانها و طولوا احتياج مقالهم فى تفاصيلها مع كثرة فوائدها و ثمراتها و مع كونها مواد المطلب الأعلى فى الفن و طولوا أذيال المباحث فى القضايا و أقسامها و أحكامها مع قلة جدواها و مع عدم كونها مقصودة بالذات و قد أشار المص رحمه الله تعالى إلى كل من الصناعات إشارة إجمالية فى غاية الإيجاز غير واصلة إلى حد التعمية و الألغاز

---

[1] أى واجب الوجود وهو الله تعالى

[2] أى تقسيم الأشياء التى تحتمل للعلية

[3] أى فى شرح الشمسية

و نحن نقتفى إثرهم فنقول الباب الخامس فيما يكون الغرض منه تحقيق الحق على وجه لا يحوم حوله شك و لا يتطرق إليه تغير أصلا وهو **(البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين)** قوله قياس جنس شامل للصناعات الخمس و قوله مؤلف من مقدمات يحد بحد[1] و مقول على كثيرين و قوله يقينية يخرج ما عداه و بهذا القدر تم التعريف جمعا و منعا فقوله لإنتاج اليقين جئ به ليكون التعريف شاملا على العلل الأربع[2] فيكون أتم و أكمل و ألطف و اليقين هو التصديق الجازم المطابق للواقع فالمؤلف إشارة إلى العلة الصورية إشارة ظاهرة كالمطابقة[3] و إلى الفاعلية[4] إشارة دون[5] ذلك و

---

[1] أى يفسر بتفسير و مقول إلخ يعنى كما فسر قول الماتن فى تعريف الجنس كذلك فسر قوله مؤلف من مقدمات يعنى قوله مؤلف ليتعلق به قوله من مقدمات و قوله من مقدمات ليوصف بقوله يقينية

[2] أى علة الفاعلية و علة المادية و علة الصورية و علة الغائية فهذه العلل موجودة فى كل مصنوع من الناس

[3] أى كالدلالة المطابقة بحيث يكون المؤلف من اليقينيات عين البرهان كما يكون معنى المطابقى لشئ عينه مثل حيوان ناطق لأنه عين الإنسان

[4] لأن صورة المصنوع لا ينفك فى الذهن عن فاعله

[5] سبب الدونية لأن إشارة المؤلف إلى الفاعل التزامى بخلاف الصورة و معلوم أن التزامى أدنى من المطابقة

الفاعل هو القوة العاقلة[1] فإنها و إن كانت قابلة للإدراكات لكنها فاعلة لتأليفها و قال بعضهم إن الفاعل هو النفس[2] الناطقة و القوة العاقلة آلة فى تأليفها هذا و المقدمات إشارة إلى العلة المادية[3] و لإنتاج اليقين إلى العلة الغائية فإن قلت البرهان قياس فأخذ القياس فى تعريفه تكرار و أخذ المقدمات دور لأن المقدمة ما جعلت جزء قياس أو حجة فمعرفتها موقوفة على معرفة القياس فلو انعكس لدار بلا مرية قلت البرهان قياس مخصوص[4] و ما فى التعريف عام فلا تكرار و أما المقدمة فإنما تتوقف على مطلق القياس لا القياس الخاص فلا دور ثم إن مقدمات البرهان لا يجب أن تكون من الضروريات الست الآتية بل قد تكون من الكسبيات المنتهية إليها فيجوز أن يؤلف من المقدمتين البديهيتين أو مكتسبتين أو مختلفتين فقوله من مقدمات يقينية أعم من أن تكون بديهية بالذات أو بالواسطة بأن تكون مكتسبة منتهية أليها **(و اليقينيات)** و تسمى القضايا الواجب قبولها أقسام **(ستة)** فإن قلت اليقينيات قد تكون مكتسبة فكيف حصروها فى الست الضروريات قلت مقصودهم تقسيم المواد الاول وهى منحصرة فى

---

[1] التى هى خاصة للإنسان

[2] أى نفس الإنسان

[3] لأن القياس يتركب منها

[4] أى باليقينيات

الست و المكتسبات ليست بأول بل هى ثوان أو ما فوقها و وجه الضبط أن العقل إما أن يحتاج فى الحكم اليقينى بعد تصور الطرفين إلى ما تنضم إليه أو لا الثانى الاوليات و إن كان الأول فإما أن يكون المحتاج إليه حسا او وسطا حاضرا فى الذهن الثانى قضايا قياستها معها و إن كان الأول فإما أن يحتاج اليقين بعد الإحساس إلى شئ غيره أو لا الثانى المشاهدات و إن كان الأول فأما ان يتوقف على حكم العقل بامتناع تواطئ المخبرين على الكذب أو يتوقف على الحدس أو على تكرار المشاهدات الأول المتواترات الثانى الحدسيات الثالث المجربات و أراد المص رحمه الله تعالى الإشارة إليها فقال **(أوليات)** أى أولها أوليات أو منها أوليات أو بدل من أقسام وكذا الكلام فى البواقى و هى قضايا يجزم العقل بحكمها بمجرد تصور طرفيها[1] **(كقولنا الواحد نصف الاثنين و الكل أعظم من الجزء)** و النقيضان لا يجتمان و لا يرتفعان و الجسم الواحد لا يكون فى مكانين فى آن واحد إلى غير ذلك (و) الثانى **(مشاهدات)** و هى قضايا يحكم العقل بها بواسطة الحواس[2] الظاهرة و تسمى حسيات **(كقولنا الشمس مشرقة و النار محرقة)** أو بواسطة الحواس الباطنة[3] و تسمى وجدانيات كقولنا إن لنا خوفا و طمعا اعلم أن الأحكام الحسية كلها جزئية لأن الحس المجرد لا يفيد مثلا إلا أن هذه النار حارة و أما

[1] أى المحكوم عليه و به سواء أريد حمل أحدهما على الآخر أو لا

[2] أى الحواس الخمسة

[3] مثل الخوف و السرور و الجوع و نحوها

الحكم بأن كل نار حارة فعقلى استفاده العقل من الإحساس لجزئيات ذلك الحكم و الوقوف على علله لكن لما كان للإحساس مدخل فى ذلك سميت الأحكام الكلية المستفادة من إحساس الجزئيات مشاهدات **(و)** الثالث **(مجربات)** وهى قضايا يجزم العقل بها بواسطة تكرر الإحساس و تشتمل على قياس خفى **(كقولنا شرب السقمونيا يسهل الصفراء)** فهذا الحكم بتكرر الإحساس مشتمل على أنه دائمى الوقوع أو أكثرية و كل ما كان شأنه هذا لا بد من سبب فهذا لا بد له من سبب و لا شك فى أنه كلما علم وجود السبب علم وجود المسبب قطعا و إن لم يعرف ماهية السبب **(و)** الرابع **(حدسيات)** وهى قضايا يحكم بها العقل بواسطة الحدس[1] و فسروه بأنه سرعة انتقال الذهن من المبادى إلى المطالب و فيه مسامحة[2] ظاهرة و الأصوب أنه عبارة عن الظفر عند الالتفات إلى المطالب بالحدود الوسطى دفعة و تمثل[3] المطالب مع الحدود الوسطى فى الذهن من غير حركة و لعل هذا مراد من قال إنه سنوح المبادى و المطالب فى الذهن دفعة انتهى بخلاف الفكر فإنه حركة فى المعانى من المطالب فى مباديها[4] فربما ينقطع و ربما يتأدى

---

[1] أى تخمين قوى قاله الشيخ عليش فى حاشية

[2] لأن الحدس دفعى و هذا التعريف لا يقيله

[3] عطف على الظفر

[4] أى إلى مباديها بعنى مبدأ تلك الحركة المطالب و منتهاها المبادى قاله ملا أحمد كذا فى حاشية الشيخ عليش ملا أحمد هو قول أحمد

و إذا تأدى فإنما يتم بحركة أخرى من المبادى إلى المطالب فهو حينئذ مفتقر إلى حركتين ففيه إمكان عدم التأدى و وجود الحركة[1] أو الحركتين و فى الحدس امتناع عدم التأدى و عدم[2] الحركة أصلا[3] إذ الانتقال فيه دفعى لا تدريجى فإطلاق السرعة تجوز كما حققه السعد العلامة و هذا أيضا يشتمل على تكرر الإحساس و القياس الخفى **(كقولنا نور القمر[4] مستفاد من الشمس)** لما يرى من اختلاف تشكلات نوره بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربا و بعدا و الفرق بينها و بين المجربات أن السبب فيها معلوم السببية و الماهية جميعا و فى المجربات معلوم السببية و مجهول الماهية على ما قالوا **(و)** الخامس **(متواترات)** وهى قضايا يحكم بها العقل بواسطة إخبارات الأشخاص و كثرة الشهادات بحيث يستحيل تواطئهم على الكذب كالحكم بوجود مكة و بغداد و تشتمل على قياس خفى أيضا **(كقولنا)** رسولنا و نبينا و سيدنا و مولانا و شفيعنا **(محمد عليه الصلوة و السلام ادعى النبوة و أظهر المعجزة)** فإن هذا الحكم إذا سمع مرة بعد أخرى و اقترن به أنه كلام

---

[1] عطف على إمكان

[2] عطف على امتناع

[3] قال الشيخ عليش و كأنهم لم يعدوا الانتقال الذى فيه حركة لأنه دفعى و لا شيئ من الحركة بدفعى لوجوب كونها تدريجيا

[4] هذا المثال فى زماننا ليس من الحدسيات بل من المشاهدات

سمع من أشخاص لا يتصور توافقهم على الكذب و كل ما يكون شأنه هذا فمضمونه حق و صدق حصل الجزم و اليقين بلا ريب و يشترط فيها الاستناد إلى الحس حتى لا يعتبر التواتر فيما أسند إلى العقل و لا يشترط أن يكون للمخبرين حد معين فى العدد كما ذهب بعضهم إلى اشتراط الخمسة و بعضهم إلى اثنى عشر و بعضهم إلى أربعين و بعضهم إلى سبعين فإن ذلك مما يختلف باختلاف الوقايع و المخبرين والمستمعين بل الضابط إنما هو حصول اليقين و زوال الاحتمال والشك فإنا قاطعون بحصول العلم بالمتواترات من غير معرفة بعدد مخصوص ثم العلم الحاصل من كل من التواتر و الحدس و التجربة لا يكون[1] حجة على الغير لجواز أن يحصل له ذلك **(و)** السادس **(قضايا قياساتها معها)** و تسمى القضايا الفطرية القياس وهى القضايا التى يحكم بهذا[2] العقل بواسطة قياس لا يغيب وسطه عن الذهن عند حصول طرفى القضية **(كقولنا الأربعة زوج)** فإن الحكم بالزوجية للأربعة إنما هو **(بسبب وسط)** وهو ما يقارن قولنا لأنه[3] حين يقال لأنه كذا **(حاضر فى الذهن)** بحيث لا يغيب عنه عند تصور الأربعة و الزوج

[1] لكن لو وصل المناظرة إلى قضية ثابتة بها لكان الخصم مفحما فلو أنكر لكان مكابرا كما ثبت فى علم الآداب و المناظرة

[2] أى بهذا القياس

[3] مراد لفظه كقولنا بعد الأربعة زوج لأنها منقسمة بمتساويين إلخ

(وهو) أى ذلك الوسط الذى به حكم بالزوجية للأربعة **(الانقسام بمتساويين)** و صورة القياس هكذا الأربعة زوج لأنه منقسم بمتساويين و كل منقسم بمتساويين زوج فهو زوج الباب السادس فيما يكون التعرض منه حفظ الوضع[1] أو هدمه وهو **(الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة)** أو مسلمة[2] و قد فاته المصنف و الشارحون اللهم إلا أن يراد بالمشهورة أعم منها و من المسلمة تغليبا أو يكون ذلك من باب الاكتفاء كما فى قوله تعالى تقيكم الحر[3] فتأمل ثم القضايا المشهورة هى التى تطابق فيها آراء الكل نحو العدل حسن و الظلم قبيح أو آراء الأكثر كقولنا الله واحد أو آراء طائفة مخصوصة كقول غير المليين ذبح الحيوانات قبيح ولا يشترط فيها اليقين و مطابقة الواقع بل المعتبر هو الشهرة و تطابق الآراء سواء كانت يقينية أو لا و سواء كانت صادقة أو كاذبة و بعض القضايا يكون أوليا باعتبار و مشهورا بآخر حيث تشبه بالأوليات و يفرق بأن الإنسان لو فرض نفسه خالية عن جميع الأمور المغايرة لتعقله يحكم بالأوليات دون المشهورات ثم إن الشهرة مما تختلف باختلاف الأزمنة و الأمكنة و بحسب اختلاف العادات و الصناعات هذا و القضايا المسلمة هى التى يأخذها أحد الخصمين مسلمة

---

[1] المراد به هنا ما عليه الإنسان من الاعتقاد هذا و ما بعده من الظنيات

[2] سيجئ تعريفه

[3] أى الحر و البرد فبه اكتفاء بأحدهما عن الآخر

من صاحبها يبنى عليها الكلام أو تكون مسلمة بين أهل تلك الصناعة فالقياس المؤلف من المشهورات أو المسلمات سواء كانت مقدماته من إحديهما أو منهما يسمى جدلا وهو أعم من البرهان بحسب المادة لا بحسب الصورة[١] على ما هو الظاهر من التعريف لكن قال السعد العلامة إنه أعم من البرهان بحسب الصورة أيضا لأن المعتبر فيه الإنتاج بعد التسليم سواء كان قياسا أواستقراء أو تمثيلا و البرهان لا يكون إلا قياسا تأمل و إذا كان الغرض من الجدل حفظ الوضع أو هدمه فالجدلى قد يكون مجيبا[٢] حافظا للمدعى و قد يكون سائلا هادما له وغاية سعى الأول أن لا يصير ملزما اسم مفعول وغاية سعى الثانى أن يكون ملزما اسم فاعل اعلم أنه لا نزاع لأحد فى أن البرهان هو أشرف الأقيسة و إن المغالطة هو أخسها لكن وقع النزاع فى أن الجدل أشرف من الخطابة أم أن الأمر بالعكس و شيخ القوم ذهب إلى الثانى فقدم الخطابة على الجدل و إمامهم بين وجهه بكلام مفصل فى شرح الإشارات فلو قدم المص الخطابة على الجدل لكان أولى و يحتمل احتمالا بعيدا بل أبعد أن يكون نسخة المص كذلك و أن تقديم الجدل من تحريفات الناسخين فافهم (الباب السابع) فيما يكون الغرض منه اقناع من

---

[١] أما بحسب الصورة فمساويان لأنهما من أنواع القياس

[٢] يطلق عليه فى علم الآداب و المناظرة اسم المعلل أو المدعى أو المانع و الخصم سائل أو مستدل أو المعترض

هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان أو ترغيب الناس فيما ينفعهم أو تنفيرهم عما يضرهم وهو (**الخطابة**) وهى (**قياس مؤلف من مقدمات مقبولة**) مأخوذة عن شخص معتقد فيه بسبب من الأسباب وهو إما أمر سماوى كالمعجزات و الكرامات كما فى الأنبياء و الأولياء أو اختصاص بمزيد عقل و دين كما فى العلماء و الصلحاء و قد تقبل من غير أن تنسب إلى واحد كالأمثال السائرة[1] (**أو**) مؤلف من مقدمات (**مظنونة**) وهى أعنى المقدمات المظنونة قضايا يحكم العقل بها بسبب ترجح جانب الحكم نحو كل من يطوف بالليل فهو سارق و المراد بالظن الحكم بالطرف الراجح من طرفى[2] الحكم مع تجويز الطرف الآخر و إن صرح[3] المستعمل إياها بالجزم فى الخطابيات و لم يتعرض لتجويز الطرف الآخر و يدخل فيه المجربات الأكثرية و المتواترات و الحدسيات و المقدمات الغير اليقينية فالخطابة أعم من أن تكون قياسا أو استقراء أو تمثيلا و قد تكون على صورة قياس غير يقينى الإنتاج على ما قرره السعد العلامة الباب الثامن فيما يكون الغرض منه انفعال النفس بقبض[4] أو بسط[5] أو نحوهما ليصير ذلك مبدأ فعل أو ترك أو

[1] أى الأمثال الشايعة

[2] و هما ثبوت أمر لشئ أو عدم ثبوته له

[3] الواو للحال و إن للوصلية

[4] أى بالترهيب

[5] أى بالترغيب

رضاء أو سخط أو نوع من اللذات وهو **(الشعر)** فإن الأشعار تفيد منها ما لا يفيده غيرها **(وهو قياس مؤلف من مقدمات)** سواء كانت مسلمة أو لا و سواء كانت صادقة أو لا **(تنبسط منها النفس)** نحو الخمر ياقوتة سيالة **(أو تنقبض)** نحو العسل مرة[1] مهوعة و المقدمات المؤلف منها الشعر تسمى مخيلات و أسباب التخييل كثيرة لا تكاد تنضبط فبعضها يتعلق باللفظ و بعضها بالمعنى و بعضها بغيرهما ثم إن القدماء اقتصروا فى الشعر على التخييل فقط و لم يعتبروا الوزن و المحدثون[2] اعتبروهما و الجمهور لم يعتبروا إلا الوزن وهو المشهور الآن و الوزن هيئة نافعة لنظام ترتيب الحركات و السكنات و تناسبها فى العدد و المقدار بحيث تجد النفس من إدراكها لذة مخصوصة و قال بعض المحققين مقدمات الشعر و إن لم تكن قضايا بالفعل بحسب نفس الأمر على ما هو المشهور من عدم تعلق التصديق بها إلا أنها قضايا بالفعل بحسب اللفظ و الظاهر لا ظاهر التصديق فيها لتفيد قبضا أو بسطا و بهذا المقدار لم تخرج من تعريقات القياس انتهى ثم اعلم أن مقدمات كل من البرهان و الجدل و الخطابة و الشعر متداخلة[3] فى نفس

---

[1] بكسر الميم

[2] بتشديد الدال أى المتأخرون

[3] هذا التداخل ليس بدائمى الوقوع و إلا فيلزم أن يكون كل واحد أشياء و ليس الأمر كذلك

الأمر كما أشير إليه و التعيين و الامتياز إنما هو بالحيثيات إذ هى معتبرة فى التعاريف الاصطلاحية كما مر غير مرة فتحقيق المقام على وجه يتضح المرام و خلاصة الكلام على ما قرره بعض الأعلام هو أن مقدمات البرهان تؤخذ من حيث إنها يقينية و إن اتفق كونها مشهورة و وجب كونها مسلمة و مقدمات الجدل تؤخذ من حيث إنها مشهورة و إن كانت فى الواقع يقينية بل أولية و مقدمات الخطابة تؤخذ من حيث إنها مقبولة أو مظنونة و إن كانت فى الواقع يقينية أو مشهورة أو مسلمة و مقدمات الشعر تؤخذ من حيث إنها مؤثرة فى النفس سواء كانت يقينية أو مشهورة أو مقبولة أو مظنونة صادقة أو كاذبة فخذه بجميع مشاعرك و اضممه إليك بقوة فإنه من نفائس عرائس ما أهداه ذوالحول و القوة فله الحمد و المنة و على حبيبه الصلوة و التحية الباب التاسع فيما يكون الغرض منه مجرد تغليط الخصم و تبكيته وهو **(المغالطة)** و أعظم فائدتها معرفتها ليحترز عنها و لله در الشاعر فى قوله عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه فمن لا يعترف الخير من الشر يقع فيه **(وهى قياس مؤلف من مقدمات شبيهة بالحق)** و ليست[1] به كما يقال لصورة الفرس المنقوشة هذا فرس و كل فرس صهال فهذا صهال و يسمى هذه سفسطة **(أو)** مؤلف من مقدمات **(وهمية كاذبة)** نحو إن وراء

[1] أى ليست بحق

العالم فضاء لا يتناهى و هذه أيضا تسمى سفسطة إن قوبل[1] بها الحكيم[2] و مشاغبة[3] إن قوبل بها الجدلى فالمغالطة منحصرة فيهما و قد تكون الوهميات ملتبسة بالأوليات و لولا دفع الشرايع و العقول لبقيت على التباسها ثم إن كلا من الجدل و الخطابة و الشعر و المغالطة لما كان مؤلفا من المقدمات الغير اليقينية قال المص رح **(و العمدة هى البرهان لا غير)** لأن إثبات العقائد الحقة[4] الموصلة إلى درجات الجنان و رضاء الرحمن و التحلى بها و إبطال العقائد الباطلة المؤدية إلى دركات النيران و التخلى عنها إنما يتأدى بالبرهان كما لا يخفى على أرباب النهى[5] و العرفان قيل كل من البرهان و الخطابة و الجدل عمدة و معتمد عليه فى الدعوة إلى سبيل الحق يشير إليه قوله تعالى **﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة و الموعظة الحسنة و جادلهم بالتى هى أحسن﴾** فالحكمة إشارة إلى البرهان و الموعظة الحسنة إلى الخطابة و جادلهم بالتى هى أحسن إلى الجدل لكن بالنسبة إلى نفس المستدل العمدة هى البرهان فافهم جعلنا الله ثابتين على العقائد الحقة فى الحال و المآل و عصمنا عن زوالها لا

---

[1] أى استعمل

[2] عالم بالحكمة الطبيعية و الإلهية قاله شيخ عليش

[3] أى مهيجا

[4] بكسر الحاء

[5] المعقول

سميا فى وقت النزع[1] و حين الارتحال آمين

اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك و يا مصرف القلوب

صرف قلوبنا نحو رضائك بحرمة حبيبك

محمد عملة أنبيائك و زبدة

أصفيائك

الحمد لله الذى وفق لى إتمام الحاشية لشرح الكلنبوى على إيساغوجى

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

[1] أى وقت نزع الروح من البدن

فهرس الكتاب

فهرس الكتاب

فهرس الكتاب

فهرس الكتاب

HANİFİYYE

9 786056 123436 >